جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

الإستثمارات العربية البينية
ومساهمتها
في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: نقود ومالية

من إعداد:
بجاوية سهام

تحت إشراف:
الأستاذ باشي أحمد

لجنة المناقشة :

الأستاذ خالفي علي...................................... رئيسا
الأستاذ باشي أحمد.................................... مقررا
الأستاذ عبد المومن محمد........................... عضوا
الأستاذ رجراج محمد.................................. عضوا

نوفمبر 2005

تشكرات

ا مد الذي وفق ومكن من إ ام هذه ا ذكرة،

فا مد أوله وآخره.

يسعد أن أتقدم بالشكر و تقديري وامتنا وعرفا با ميل

إ الأستاذ ا شرف الدكتور باشي أ د ا قدمه من نصائح

وتوجيهات قيمة أثناء إ از هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إ عائلة الكر ة ا وفرته من راحة ح أ م هذا العمل .

دون أن أنسى زوجي الكر الذي كان له بالغ الأثر إ ام هذا العمل

الإهداء

إ   ال   لتہ   وهنا على وهن، ووفرت   شروط الراحة التامة، أمي العز يزة حفظها ا .

إ   الذي حثہ   على العلم و العمل كل هذه السنہ   أ   الكر   حفظه ا .

إ   زوجي سيد أ   د وابہ   ياسہ

إ   إخو   و أخوا   وكل أفراد عائلہ

إ   كل الصديقات والأصدقاء، خاصة جهيدة، لامية وخد ة

إ   زميلا   و زملائي   الدراسة

فهرس المحتويات

الفصل الأول :

بعض ملامح مناخ الإستثمار في الدول العربية

الفصل الثاني :

الإستثمار العربي بين التحدي والطموح

الفصل الثالث

الاستثمار العربي والتكامل

قائمة المراجع

فهرس الجداول :

فهرس الأشكال

المقدمة

مـقـدمـــــــــة:

لقد أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى المطالبة بالنظام الإقتصادي الدولي الجديد قصد بناء إقتصاد عالمي متماسك. وفي هذا الإطار، ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة، المال والتجارة، نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية، جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

أمام هذه الظروف، أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا، وأنماطا مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والخسائر التي تتكبدها تلك الدول.

فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية، واقتراب المناخات، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات، والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية وتكاملها، يجعلها تحوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل، لكن غياب التنظيم الجيد والتخطيط المنسق آل دون بناء وطن عربي موحد.

على الصعيد الرسمي، لا ننكر جهود الدول العربية في محاولة إقامة بنيان تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك، الذي لا يجوز الإستهانة به، ذلك أن الجهود الرسمية العربية في التكامل الاقتصادي سبقت زمنيا جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما .

فاحتلال موقع استيراتيجي مهم بين التكتلات الإقليمية، كان ولا يزال من بين اهتمامات الدول العربية. حيث أن مواجهة هذه التكتلات أو على الأقل التأقلم معها، يخضع إلى ترتيب محكم وتنظيم مدروس، لا سيما في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التكامل ومن ثمة التكتل.

لذلك، فإن موضوع حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال واستثمارها، قد حظي باهتمام كبير من قبل منظمات العمل المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، لاسيمابعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي عام 1950. حيث أقر، في أول اجتماع عقده عام 1953، اتفاقية تسديد مدفوعات العمليات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ومن ثمة أقرت في عام 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي جعلت من بين أهم أهدافها تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وقد وضعت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثلاث اتفاقيات أخرى تتمحور أولاها والتي أقرت في عام 1970 حول استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين البلدان العربية، وكانت الاتفاقية الثانية التي أقرت أيضا في نفس العام هي اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والتي كانت تهدف إلى تأمين المستثمر العربي وتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية أو ما نسميها بالمخاطر

السياسية التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا. أما الاتفاقية الثالثة و التي أقرت في عام 1974، فهي اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات والمستثمرين العرب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

لكن وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار وحركة رؤوس الأموال لا تكفي في حد ذاتها لانسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم بهذا الانسياب وبمناخ الاستثمار. إذ أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة التدفقات العربية للاستثمار في هذه الدول. ومن بين هذه العوامل نوعية العلاقات التي تربط بين هذه الدول، والتي تساهم بدورها في التكامل الاقتصادي، وخصوصا إذا تعلق الأمر بالاستثمارات المباشرة، سواء كانت أجنبية أو عربية بينية.

هذه العوامل، جعلت حجم الاستثمارات العربية البينية يعرف قيما منخفضة، إذا ما قورنت بتلك الموجهة إلى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات العربية في توجيه التدفقات الاستثمارية من وإليها، كخطوة أولى لإبراز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

إشكالية البحث :

عرفت ومازالت تعرف الدول العربية تطورات وإصلاحات تشريعية في مجال الاستثمارات وما يتعلق بها من قوانين جبائية وجمركية، كان الهدف الأساسي منها خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة، وذلك من أجل جلب المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهننا التساؤل التالي:

هل تعتبر الاستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة التكامل الاقتصادي العربي، ومامدى مساهمتها في تحقيق هذا التكامل ؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث :

- ☜ إلى أين تتجه الاستثمارات العربية البينية وما هو المناخ المناسب لها ؟
- ☜ ما المعوقات التي تواجه الاستثمارات العربية البينية ؟
- ☜ هل توجد ضمانات قانونية لحماية الاستثمارات العربية البينية ؟
- ☜ ما هي مساهمة الدول العربية في تشجيعها لاستثماراتها البينية ؟
- ☜ كيف تحقق الاستثمارات العربية البينية الأرضية التي يبنى عليها التكامل الاقتصادي العربي، وما هي الاستراتيجية المعتمدة في ذلك؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة، والتي تبقى دائما قابلة للإختبار والمناقشة.

- ☜ إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، قد يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار؛
- ☜ إن الضمانات المقدمة من طرف الدول العربية غير كافية لتشجيع الاستثمار العربي البيني؛
- ☜ قد تؤدي التحفيزات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، المقدمة من طرف الدول العربية، إلى التشابه في مختلف القوانين المنصوصة، وبالتالي بطريقة غير مباشرة، الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي
- ☜ تفعيل المؤسسات القائمة قد يساهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من خلال مصداقية القوانين المتعامل بها؛
- ☜ الاستثمارات العربية البينية أداة لتحقيق التكامل، باعتبار أن الاستثمارات عبارة عن انتقال عناصر الإنتاج من بلد يملك ميزة نسبية فيه لآخر يفتقر إليها، وهو ما يحقق تكامل بين هذين البلدين فيما يخص هذه العناصر.

أهداف البحث :

من هذا المنطلق، فإننا نهدف من خلال بحثنا هذا، إلى محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني.

أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظف، ورفع في مستوى المعيشة، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية البينية، حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطهما بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

حدود البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في اقتصار بحثنا على دراسة الاستثمار العربي البيني المادي دون التطرق إلى الاستثمار في الأسواق المالية العربية.

كما اهتمت الدراسة بجميع الدول العربية عدا الصومال، جيبوتي، وجزر القمر، وذلك حسب توفر المعطيات. في حين اقتصرت الحقبة الزمنية على الفترة الممتدة مابين 1995 و2004.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نوجزها فيمايلي :

- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية، وما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية؛
- محاولة لفت إنتباه المختصين والمهتمين بهذا المجال، إلى مختلف النقاط السلبية التي آلت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتوضيح أهمية الاستثمارات العربية البينية في دفع عجلة التكامل؛
- الميول الشخصي إلى المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية.

الدراسات السابقة للموضوع:

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أنه لم يتم التطرق إلى معالجة هذه الإشكالية، غير أننا وجدنا دراسات تتعلق بواقع الاستثمارات العربية، والتكامل الاقتصادي العربي كل على حدة. ومن بين هذه الدراسات هي :

- غويني العربي، *واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001. الذي حاول دراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية بالإشارة إلى المجهودات الترويجية في مجال الاستثمار بالإضافة إلى المعوقات.
- قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جويلية 1999. الذي حاول الإجابة على الإشكالية التالية: هل بإمكان الدول العربية أن تبقى بمعزل عن التنظيم العالمي الجديد للتجارة ولا يمكنها الاستفادة من خدماته، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، في حالة عدم انضمامه، هل تستطيع أن تنافس منتجاتها العربية منتجات الدول المتقدمة؟

في حين نسعى من خلال بحثنا أن نبرز دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات الدول العربية ومناخ الاستثمار فيها، والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول الموضوع.

الصعوبات التي تلقاها الباحث:

واجهتنا عراقيل ومشاكل عديدة في سبيل إعداد هذا البحث، نوردها قصد لفت أنظار المسؤولين من أجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصير الباحثين من أجل التعامل مع مثل هذه العقبات، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- ☜ إنعدام المراجع المتخصصة في الموضوع، والنقص الكبير في تلك التي لها علاقة بالموضوع؛
- ☜ تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان في نفس المرجع.

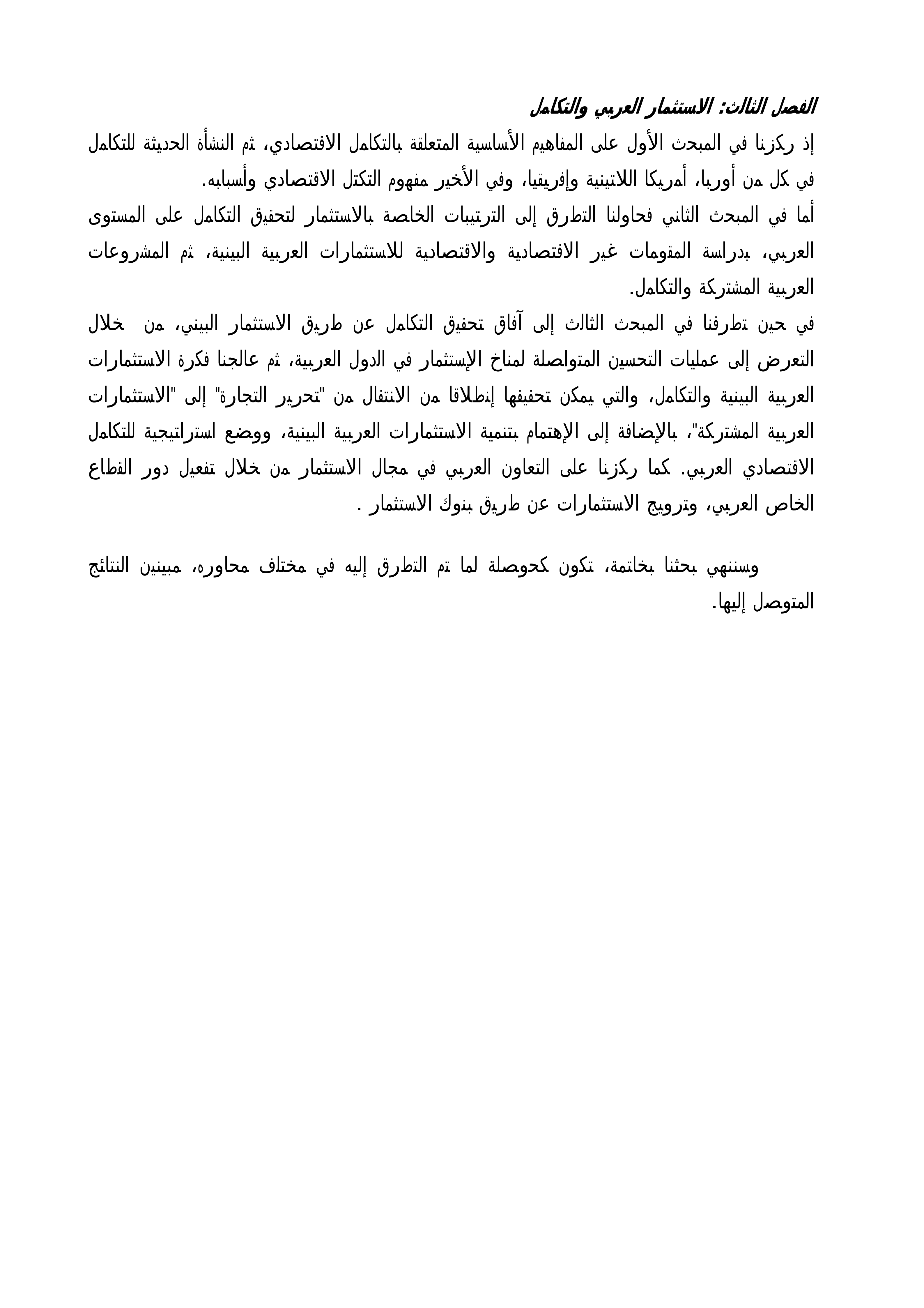
لمعالجة بحثنا هذا، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول وهي كما يلي:

الفصل الأول: بعض ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية

حيث تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى الاستثمار في الدول العربية، إذ قمنا بالتطرق إلى عموميات حول الاستثمار ومناخ الاستثمار، ثم دراسة متطلبات الاستثمار ومناخ الاستثمار، وأخيرا ربطنا مناخ الاستثمار بالعولمة من خلال العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم وتأثير اليورو على مناخ الاستثمار. أما في المبحث الثاني رأينا أهم تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية، عن طريق دراسة التدفقات الاستثمارية والتطورات التشريعية للدول العربية في المجال الاستثماري، وكذلك تطورات الاقتصادية. في حين رأينا في المبحث الثالث الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية، وكذلك الجهود القطرية، وأخيرا الترتيبات الترويجية الجديدة التي قامت بها الدول العربية لجذب الاستثمار.

الفصل الثاني: الاستثمار العربي البيني بين التحدي والطموح .

حيث عالجنا من خلال المبحث الأول معوقات الاستثمار في الدول العربية، من خلال دراسة الوضع السياسي و الاقتصادي، عوائد الاستثمار والإجراءات القانونية والإدارية، وغياب الاستثمار الثقافي وضعف التكنولوجيا لدى الدول العربية. أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإتجاهات الاستثمارية في الدول العربية في ظل التغيرات العالمية، إذ أدرجنا في دراستنا السمات الاقتصادية العالمية، المجهودات العربية لتشجيع الإستثمار، تجارب بعض الدول العربية في تشجيعها للإستثمارات العربية البينية. بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى ضمانات الاستثمار باعتبارها نقطة هامة لتحقيق الاستثمار، وذلك عن طريق الإتفاقيات المبرمة بين مختلف الدول العربية في هذا المجال، صناعة الضمان والمنطقة العربية، وذلك بما يتعلق بوضع ومعوقات صناعة الضمان في الدول العربية، بالإضافة إلى أهم التحديات المقبلة للهيئات العاملة في صناعة الضمان .



الفصل الثالث: الاستثمار العربي والتكامل

إذ ركزنا في المبحث الأول على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، ثم النشأة الحديثة للتكامل في كل من أوربا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وفي الأخير مفهوم التكتل الاقتصادي وأسبابه.

أما في المبحث الثاني فحاولنا التطرق إلى الترتيبات الخاصة بالاستثمار لتحقيق التكامل على المستوى العربي، بدراسة المقومات غير الاقتصادية والاقتصادية للاستثمارات العربية البينية، ثم المشروعات العربية المشتركة والتكامل.

في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى آفاق تحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيني، من خلال التعرض إلى عمليات التحسين المتواصلة لمناخ الإستثمار في الدول العربية، ثم عالجنا فكرة الاستثمارات العربية البينية والتكامل، والتي يمكن تحقيقها إنطلاقا من الانتقال من "تحرير التجارة" إلى "الاستثمارات العربية المشتركة"، بالإضافة إلى الإهتمام بتنمية الاستثمارات العربية البينية، ووضع استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي. كما ركزنا على التعاون العربي في مجال الاستثمار من خلال تفعيل دور القطاع الخاص العربي، وترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار .

وسننهي بحثنا بخاتمة، تكون كحوصلة لما تم التطرق إليه في مختلف محاوره، مبينين النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

بعض ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية

تمهيد :

سعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية لخدمة التنمية، تقوم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات والإمتيازات، أملا في الحصول على المزيد من هذه الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات، لا يعني أنها ستؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، أو تزيد من جاذبيته، لأن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على تلك الحوافز والتسهيلات وإنما هناك عوامل أخرى منها الاستقرار السياسي، والظروف الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية والقانونية والإدارية نذكر منها: وفرة المواد الأولية والهياكل القاعدية، حجم السوق، الموقع الجغرافي الهام، اليد العاملة الرخيصة، انخفاض تكاليف النقل والتعريفة الجمركية، استقرار المناخ الاجتماعي، وجود نسيج صناعي، المحيط واللغات...الخ، فكل هذه العوامل تمثل المكونات والمتطلبات الأساسية لما يعرف باسم "مناخ الإستثمار" أو بيئة الأعمال.

لقد شهدت بيئة الأعمال العديد من التغيرات الجذرية التي أثرت في فكر وأسلوب إدارة الشركات وقد ساعد على ذلك التقدم السريع والمستمر في تكنولوجيا المعلومات، والذي اقترن بزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية كنتيجة لتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة OMC واتجاه معظم البلدان لتفعيل آليات السوق.

ونظرا لأهمية مناخ الإستثمار بالنسبة للبلدان المضيفة من جهة وتأثيره على الأساليب المتبعة في إتخاذ القرار بالنسبة للشركات من جهة أخرى، خصصنا هذا الفصل للتطرق إلى دراسة مناخ الاستثمار دراسة نظرية، من خلال مفهومه ومتطلباته وإلى موقعه في استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية، كما سوف نرى أهم تطوراته في الدول العربية، ونخلص في الأخير إلى ربط العلاقة بين مناخ الاستثمار والعولمة وذلك عن طريق العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم، وتأثير اليورو على مناخ الاستثمار في الدول العربية .

المبحث الأول: الاستثمار ومناخ الاستثمار

قبل أن ينوي المستثمرون الأجانب التوطن أو الاستثمار في الخارج، فإنهم يقومون بفحص الشروط العامة للمناخ السياسي والاقتصادي والإداري في البلدان المضيفة، والمتمثلة في الاستقرار السياسي، معدل النمو الاقتصادي، المناخ الاجتماعي والنقابي، إمكانيات السوق المالي، التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، قوانين الاستثمار، مراقبة الصرف، الضرائب وتوزيع الأرباح ورأس المال، وغيرها(1).

وعليه يقوم المستثمرون الأجانب باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيها أنظمة الإعلام السياسية والاقتصادية، مستقرة، التي يطمئنون إليها.

خصصنا هذا المبحث لتعريف الاستثمار وميزاته والعوامل الأساسية لإتخاذ القرار الاستثماري، وخصائصه في تحقيق المشروعات الاقتصادية، وكما سنتطرق إلى تعريف مناخ الاستثمار والعوامل المشكلة له، ودوره في مسار العولمة، إضافة إلى ذلك سنتعرف إلى الأرضية التي ينبغي توفرها للحصول على مناخ استثماري محفز.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار ومناخ الاستثمار.

ارتأينا أن نقدم كل من تعريف الاستثمار وميزاته وخصائصه في المشروعات الاقتصادية والعوامل الأساسية لإتخاذ قرار الاستثمار وكذلك تحديد مفهوم مناخ الاستثمار ومكوناته فيما يلي:

1. تعريف الاستثمار وميزاته.

اتخذ مفهوم الاستثمار عدة اتجاهات، اختلفت باختلاف وجهات النظر حول ماهية الاستثمار وباختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأس ماله وتعظيمه، إلا أن كل وجهات النظر اتفقت حول العناصر التي تشكل البنية الأساسية لمفهوم الاستثمار وهذه العناصر هي:

* الانخفاض في قيمة النقد بسبب التضخم؛
* المخاطرة التي يتحملها الشخص بسبب تنازله أو تخليه عن أمواله لفترة من الزمن؛
* القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها صاحبها لغرض الحصول على أصل معين أو فرصة تعطيه أرباح مستقبلية.

1- Hori-Androuais Anne, **les invesstissements japonais dans les pays de L'ASEAN**, Bulletin de la maison Franco-japonaise Nouvelles series, Tome X, N°2, 1er ed, Ed PUF, Paris, France, 1979, P71.

من هنا، نستطيع أن نعرف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل.

يشمل الاستثمار بمعناه العام[1]، كل من الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، حيث أن الاستثمار الحقيقي يعني شراء وبيع أصول الإنتاج لغرض زيادة الثروات مثل الاستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع...الخ. أما النوع الثاني فهو الاستثمار المالي حيث يتم من خلال بيع وشراء الأوراق والأدوات المالية المختلفة أو بمعنى آخر شراء الأصول المالية التي ينتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة.

فالفرق بين الاستثمارين هو أن النوع الأول يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، في حين أن النوع الثاني قد لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الانتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتشكل الأوراق المالية جانبا هاما من جوانب الاستثمار المالي"

وحسب اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية [2]

<u>أولا:</u> يقصد باصطلاح "الاستثمارات أو المال المستثمر"، كافة أنواع الأصول المستثمرة والتي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، ويقوم بها مستثمر تابع لإحدى الدول العربية المتعاقدة في أراضي دولة متعاقدة أخرى والتي تقام وفقا للقوانين والأنظمة الخاصة بالدولة المتعاقدة الأخرى ويشمل على وجه الخصوص وليس على سبيل الحصر ما يلي:

✍ الأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذلك أي حقوق عينية أخرى مثل الرهونات وضمان الدين وامتيازات الدين وكافة الحقوق المماثلة.

✍ الحصص والأسهم والسندات الخاصة بالشركات أو أي شكل من أشكال المشاركة فيها.

✍ المطالبات بأموال أو أي أداء له قيمة مالية ومتعلق باستثمار.

✍ حقوق الملكية الفكرية وتتضمن حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعمليات الفنية والخبرة الفنية والأسرار التجارية والأسماء والسمعة التجارية التي تتعلق بالاستثمارات وغيرها من الحقوق المماثلة.

✍ أي حق من الحقوق يمنح بموجب قانون أو عقد وكذلك أية ترخيصات أو أذون نافذة وفقا للقانون أو الاتفاقيات الخاصة والتي تتضمن الامتيازات المتعلقة بحقوق البحث والاستخراج والاستزراع والكشف عن المصادر الطبيعية. ولا يؤثر أي تغيير يطرأ في الأصول المستثمرة على تصنيفها كاستثمارات شريطة ألا يخالف هذا التغيير الموافقات الممنوحة (إن وجدت) على الأصول المستثمرة أصلا.

---

[1]- جميل الزيداتين / السعودي، **"أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي"**، (دار وائل للنشر الأردن، بدون سنة)، ص215.

[2] www.agreements.jedco.gov.jo/arab_league/Arabi00a.html

ثانيا: يقصد باصطلاح " المستثمر" في هذه الاتفاقية أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالاستثمار في أراضي إحدى الدول المتعاقدة.

ويقصد بالشخص الطبيعي أي شخص طبيعي يحمل جنسية أي من الأطراف المتعاقدة وفقا لقوانين كل منها.

ويقصد بالشخص الاعتباري بالنسبة لأطراف التعاقد أي شخصية اعتبارية ذات كيان اقتصادي مؤسسة وفقا لقوانين أي طرف متعاقد وتقيم في بلاده.

ثالثا: يقصد باصطلاح " مجالات الاستثمار" في هذه الاتفاقية الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد القومي التي تحددها كل دولة متعاقدة وفقاً لتشريعها الداخلي . يقصد باصطلاح " المستثمر" في هذه الاتفاقية أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالاستثمار في أراضي إحدى الدول المتعاقدة.

- **ميزات الاستثمار الناجح:**

تختلف نظرة المستثمرين حول خصائص الاستثمار الجيد حسب وجهة نظرهم، إلا أن معظمهم اتفق حول نفس الميزات بما يلي:

* السيولة الملائمة أو الجيدة؛
* المحافظة على مبلغ رأس المال الأساسي؛
* العوائد المقبولة والجيدة من الاستثمار؛
* الإرتفاع المستمر في دخل المستثمر؛
* قانونية وأدوات الاستثمار؛
* عدم وجود حاجة للعناية الكبيرة في أدوات الاستثمار المستخدمة.

2. ***العوامل الأساسية لإتخاذ القرار الاستثماري.***

يحظى القرار الاستثماري بأهمية بالغة، وذلك بسبب تكاليفه وعوائدها المتوقعة، ومخاطره. لكن القرار الاستثماري لا يختلف بطبيعته عن أي قرار آخر كونه يبحث البدائل وطرق استخدامها واختيارها، إلا أنه يجب على المستثمر قبل اتخاذ القرار الاستثماري أن يتوصل إلى اختيار المعيار الأنسب من خلال القيام بما يلي:[1]

* حصر كل البدائل المتاحة وتحديد طابعها؛
* الموازنة بين البدائل المختلفة خاصة عند الحديث عن الربحية، السيولة، المخاطر في ضوء نتائج التحليل؛

---

[1] - جميل الزيدانين / السعودي، مرجع سبق ذكره، ص253.

* القيام بالتحليل الاستثماري؛
* اختيار البدائل الأنسب حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته؛
* الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس المتعارف عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري.

أما العوامل الأساسية لإتخاذ قرار الاستثمار فهي:

* حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
* التدفقات النقدية لنهاية المدة المتعلقة بالأصل الاستثماري؛
* التدفقات النقدية السنوية المتعلقة باستخدام الأصل الاستثماري وإدارته؛
* التدفقات النقدية الخارجية (ذات العلاقة بالضرائب).

من الجدير بالذكر أن المآخذ على هذه العوامل، قد يولد فيما بعد عوامل مهمة أخرى لم تؤخذ بالحسبان، إضافة إلى ذلك أنه في بعض القرارات الاستثمارية ليست من الضرورة أن يتم أخذ كل العوامل السابقة.

ملحوظة: *إن هذه العوامل تنطبق بالنسبة للاستثمار المحلي والأجنبي طبعا، وبالتالي الاستثمار العربي البيني.*

3. ***خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية.*** [1]

تختلف الخصائص العامة للاستثمارات باختلاف العديد من الأمور، كمستوى الأثر البيئي وطبيعة النظام الذي تعيش فيه هذه الاستثمارات إضافة لنوع الاستثمارات وحجمها وما إلى ذلك، لكن يمكن الإشارة هنا إلى أهم خصائص المشروعات الاقتصادية بما يلي:

* بسبب وجود العديد والتنوع في المشروعات الاقتصادية، فإنه بذلك يتوفر للمستثمر ميزة حرية الاختيار بما يتناسب مع رغباته وقدراته سواء المالية أو الإدارية؛
* تلعب المشروعات الاقتصادية دورا هاما في إشباع حاجات ورغبات المجتمع من سلع وخدمات إضافية، إلا أنها تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر دخل الأفراد من خلال العمالة والحد من البطالة؛
* في المشروعات الاقتصادية تعتبر إدارة المشروعات حق مكتسب للمستثمر أو من ينوب عنه بتفويض أو تعيين منه؛
* تمتاز أيضا المشروعات الاقتصادية عادة بالاستمرارية، فهي تعتبر بذلك مصدر دخل ثابت للمستثمر؛
* تعتبر درجة المخاطرة المتعلقة بالخسارة الرأسمالية منخفضة نسبيا مقارنة مع الاستثمار المالي، بسبب ملكية الأصول الحقيقية التي تحافظ في العادة على قيمها.

- **عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:** [1]

---

[1]- جميل الزيداتين / السعودي، مرجع سبق ذكره، ص256.

كما هو الحال بالنسبة لأي استثمار آخر أو بالأحرى استخدام للمصادر، فإنه توجد بعض العيوب للاستثمار في المشروعات الاقتصادية مثل:

* تشكل الأصول الثابتة عادة جزء كبير من أصول هذه المشروعات، وبالتالي درجة سيولة رأس المال المستثمر في هذه المشروعات منخفضة؛

* لو حصلت أية خسائر كبيرة أو عسر مالي مؤقت أدى للإفلاس، فإن ثروة هذه المشروعات ستنخفض بشدة ؛

* صعوبة المواءمة بين المخاطر والسيولة والأرباح في هذه المشروعات في كثير من الأحيان.

وحتى يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في هذه المشروعات الاقتصادية، لا بد من توفير مناخ استثماري جيد.

4. ***تعريف ومكونات مناخ الاستثمار.***

لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء، وهناك تعاريف عديدة لمناخ الاستثمار نذكر منها:

♦ "ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركات وإتجاهات الاستثمارات، وتتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية، فالوضع العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وإتساقه وثباته"[2].

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

♦ "مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر"[3].

يضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية، والقانونية) عامل الثقة الذي يؤثر في توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

---

[1]- زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، (دار وائل للنشر، عمان، 1998)، ص46.

[2]- شرف الدين أحمد، "**المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية**"، (في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995)، ص287.

[3]- النجار سعيد، "**نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، (الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991)، ص126.

- "مناخ الاستثمار هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا"[1].

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من إمكانيات ومعلومات.

- وهناك من يرى بأن: "مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام. أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"[2].

وفي اعتقادنا، ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى نحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأن هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة أعلاه، وإنما يمكن القول بأن مفهوم مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والإمتيازات والضمانات وغيرها، الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات.

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو *مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة)، فكل هذه الظروف تؤثر في إتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الآخر.*

وباعتبار أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب، فإنه يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية حسب الجدول الموالي .

---

[1] - سعيفان سمير، **"مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"**، (الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، الناشر: دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، كانون الثاني 2000)، ص108.

[2] - النجار سعيد، **"سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية"**، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر، 1989)، ص26.

جدول رقم (1): العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام (العام/لكل ساكن)/معدل نموه لمدة 10 سنوات)، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الإندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره، (الإنتاج الوطني+الواردات-الصادرات)، سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج. وجود إتفاقيات للتعاون التقني، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حمائية (ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية)، (حواجز غير تعريفية: إجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. المعطيات التجارية: العوامل التسويقية (حجم السوق ومعدل نموه، المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان والإشهار والترقية، إحتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية والسلع الوسيطية). معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الإختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها. معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي.
السياسية	الإستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلا)، نظام الحكم، الأحزاب (تعدد الأحزاب)، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الأمن الوطني.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الإستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل إتفاق عدم الإزدواج الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية (بيروقراطية).
الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظام التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الإستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والإعتداءات) اللغات، التاريخ، الديانات.
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع (القومية، مدى تقبل "صنع في..." (Made in) تجاريا). العوامل العملية أو التشغيلية: (أطراف التعامل: المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية)، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها.

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة إعتمادا على:

(1) أبو قحف عبد السلام، "**سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسية**"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992، ص 43، 44، 71، 74.

(2) Anne Deysine, Jacque Dubois, **s'internationaliser stratégies et Techniques**, Ed : Dalloz, Paris France, 1995, P101 à 106.

(3) Pasco Berho, **Marketing International**, Ed : Dunod, Paris, France, 1997, P62, 63.

(4) Claude Nehmé, **stratégies et Techniques Internationales**, Ed: Organisation, Paris, 1992, P87, 88.

المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار ومناخ الاستثمار.

يمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني. ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا ، تتمثل هذه العوامل في النقاط الموالية .

1. الإستقرار السياسي الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية-الثقافية

نعني بالاستقرار السياسي استقرار الأوضاع الأمنية، بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال[1]. فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وإنقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر الإستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها.

أما الاستقرار الاقتصادي فيتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج دون قيود، وجود الضمانات والإمتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام نقد قابل للتداول الحر دون قيود، سوق مالية للأسهم وبورصة حرة، مصارف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية، سوق داخلية واسعة، قدرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين، حوافز مالية، ضمان الاستثمارات من جميع المخاطر التجارية وغير التجارية، إستقرار العملة وغيرها.

وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى إتخاذ إجراءات وقائية للحد أو للتخفيف منه، وذلك إعتمادا على السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

وبما أن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات. وعادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة، وذلك بمعرفة مثلا: نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد، النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات، معدل الغيابات، مواضبة العمال...)، اللغات المستعملة...وغيرها[2].

---

[1] - صبح محمود، **"التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"**، (ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000)، ص90.

[2] - Claude de Nehmé, **stratégies Commerciales et Techniques Internationales**, Opcit, P88.

2. وفرة الموارد وانخفاض تكلفة الإنتاج

نميز بين الموارد الطبيعية (المياه، المعادن، الطاقة، المواد الأولية، الأراضي، الطقس...)، الموارد البشرية (اليد العاملة، الكفاءة والمهارة)، الموارد التكنولوجية (مراكز الأبحاث، المخابر، معرفة التسيير...)، الموارد المالية (وفرة رأس المال المحلي، فبتوفره ترتفع القدرة الشرائية للأفراد وبذلك يمكن استيعاب التدفقات من السلع والخدمات، وتؤدي ندرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، ومعاناة الاقتصاد من الإختلال، وهذا ما يدفع إلى الأستدانة)[1].

كما يتجه المستثمرون الأجانب إلى بلدان أخرى باحثين عن فرص تقليل تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاعها في بلدهم الأصلي من جهة، ولمتطلبات المنافسة الدولية التي تقتضي التحكم في الأسعار من جهة أخرى، وبالتالي العمل على عقلنة التكاليف وهذا ما يمكن من تحقيق وفورات الحجم. وعليه، فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن المناطق التي تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل ارتفاعا مثل: انخفاض أسعار المواد الأولية والمرافق العمومية (كالكهرباء والمياه مثلا)، ضعف الأجر الساعي (تكلفة اليد العاملة الرخيصة).

3. الإطار القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين. وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار...[2].

ويهتم المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين، وبإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكية، أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[3].

فالإطار القانوني المشجع للإستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا، وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وجيدة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن، والتنبؤ بالمستقبل. وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغيرها.

---

[1]- Nadir Krim, « **stratégie d'attractivité des Investissements etrangers et marketing international** », (In Gestion et entreprise, N°1, Oct 97), P37.

[2]- النجار سعيد، "**نحو ايتراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص131.

[3]- جويل بير غسمان، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**"، (الإنجازات والمشكلات في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996)، ص36.

ولأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك دورا هاما في خلق مناخ ملائم للاستثمار، ونجد في معظم البلدان المضيفة لاسيما العربية منها بأن أنظمة الاستيراد وإجراءاتها (انطلاقا من إجازة الإستيراد وإنتهاءا بالتخليص الجمركي ومرورا بالمعاملات المصرفية) تتصف بالروتين وتحتاج الكثير من التطوير إضافة إلى أن الرسوم الجمركية المرتفعة تكبح الاستثمار لأن المستثمر يقارن تكاليفه بتكاليف منافسيه الدوليين[1].

4. ***توافر الهياكل القاعدية***

تشمل تلك المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، وتتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الإتصالات كالهاتف والانترنيت، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، بيوت الخبرة الفنية والمالية والاقتصادية، بنوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث والمخابر.

ويساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الإنطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل.

5. ***الحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية***

لقد سعت حكومات البلدان المتقدمة إلى التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية ورفع القيود على التجارة الدولية في الدورات الثمانية لمنظمة الجات GATT لاسيما دورة طوكيو التي أقرت تخفيض الحواجز الجمركية لآلاف المنتجات الصناعية لمدة 8 سنوات (إلى غاية 1987)، مع السماح للبلدان الأعضاء بفرض قيود على الواردات التي تهدد الصناعات الناشئة.

إلا أنه بعد عام 1987، اتجهت البلدان نحو إقامة تكتلات إقليمية وفتح مناطق التجارة الحرة* غير أنه برزت خلافات بين الثلاثية (دول النافتا، دول الأسيان، الدول الأوربية) في مجال صناعة السيارات والقطاع الزراعي ورغم طرح هذه الخلافات في دورة الأرغواي (1986-1993) إلا أنه لم يتم التوصل إلى حلها.

---

[1]- سعيمان سمير، **"مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"**، مرجع سبق ذكره، ص112.

* فمثلا نصت اتفاقية نافتا (وقعت في نهاية 1992 بين الولايات المتحدة ، المكسيك، وكندا) على إلغاء الحواجز الجمركية لمدة 15 عاما، كما ركزت على المجالات التي عرفت خلافات بين الثلاثية لاسيما البترول، الغاز والحبوب، وعليه تم إعفاء حوالي 9 آلاف سلعة.

أما الجانب التنظيمي والإداري في إطار التعامل مع المستثمرين، فقد قام العديد من البلدان بإنشاء هيئة أو جهاز (وكالة) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين قصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح، وعدم تكليف المستثمرين باللجوء والإتصال بالعديد من الهيئات مثل وزارة المالية، العمل، التجارة، الطاقة، النقل، الصحة...الخ.

وهناك عاملا آخر يرتبط بالأنظمة السياسية والهيئات الحكومية، وهو فعالية الإدارة العمومية التي يتم تقديرها من خلال درجة تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، ومدى توفر وشفافية المعلومات للمستثمر[1].

وتعرض البلدان المضيفة على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحقيق استثمارات فوق ترابها حوافز جبائية ومالية والمتمثلة فيمايلي:[2]

- ***الحوافز الجبائية:*** عادة ما يأخذ هذا النوع من الحوافز شكل إعفاءات لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، وللحوافز الجبائية عدة أشكال نذكر منها:

* استثناء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات، وتطبق على الموارد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل في العملية الإنتاجية؛
* إعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم والضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان، وهناك إعفاء ضريبي مؤقت (مثل الإعفاء من الضريبة على المداخيل لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات و5 سنوات)، إلا أنه عادة ما ترغب بعض الشركات الأجنبية في تمديد مدة الإعفاء وغالبا ما تنجح نظرا لقدرتها على تهديد البلد بالرحيل.

هناك بلدان تعرض إعفاء ضريبيا كليا طوال حياة المشروع (في جمهورية الدوميكان)، وبلدان أخرى تعرض إعفاء ضريبي قد يصل إلى 25 سنة قابلة للتجديد (مصر)، وبلدان تعرض تخفيضات جبائية بدلا من الإعفاء الضريبي على المداخيل (الفلبين).

تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة، لأن المبالغة فيها تطرد الاستثمارات، ولكن المبالغة في الإعفاءات تحرم الدولة من موارد (عادة ما تخصص للإنفاق على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية)، وهذا فضلا على أن هذه المبالغة تؤدي إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول[3].

Nadir Kril, « **stratégies d’attractivité des investissements étrangers et Marketing International** », Opcit, P39. -[1]

OCDE**, fiscalité et Investissement direct étranger, l’expérience des économies en transition**, 1995, P49. -[2]

[3]- سعيفان سمير، **"مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"**، مرجع سبق ذكره، ص115.

- ***الحوافز المالية:*** ونجد من بينها،

*تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة؛

* تقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين؛

* تقديم حوافز أخرى مثل الإهتلاك المتسارع، القرض الضريبي، وغيرها؛

*إضافة إلى التحويل الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك لأن: [1]

* معظم الأقطار العربية تقوم بالاصلاحات الهيكلية والاقتصادية، والتي تهدف إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية ونظم التحويل الخارجي؛

* قيام توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص في كل بلد عربي وحسب الظروف القائمة، وقد صدرت في عدد كبير من الدول العربية تشريعات جديدة والتي تشجع القطاع الخاص وإعطائه الأولوية وتوفير الإستقرار السياسي والاقتصادي؛

* إيجاد الوسائل الجديدة لجمع مدخرات المواطنين في الخارج، وكذلك البعض من المدخرات الأجنبية وذلك من خلال تأسيس صندوق بإسم الدولة، ودوره البحث عن الاستثمارات المناسبة في ذلك البلد.

<u>المطلب الثالث: مناخ الاستثمار والعولمة.</u>

لقد أدت العديد من الأحداث المتلاحقة التي عرفها العالم إلى المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد قصد بناء اقتصاد عالمي متماسك يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والتجارة، وتسود فيه المنافسة (التي تكفل تنظيم الإنتاجية واستخدام عوامل الإنتاج)، والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة لتحقيق هذه الغايات. وباعتبار أن الاستثمار هو أحد دعائم التنمية، تسعى جميع البلدان إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

1. <u>*العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم.*</u>

هناك عوامل عديدة ساهمت في شمول مناخات الاستثمار وتشابهها في العالم، حيث أصبح معظمها تحكمها أسواق موحدة وتنظمها اتفاقيات ومؤسسات دولية، وأصبحت كافة الأسواق متاحة لجميع

---

[1] - www.uluminsania.com/a47.htm

المتعاملين والمستثمرين نظرا لتسارع ظاهرة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، وربطت أجزاء العالم بشبكة متعددة الأطراف من العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية، ومن بين هذه العوامل نجد:

* بروز وتنامي ظاهرة التدويل (الإنتاج، التسويق، التمويل والخدمات)، والانتقال من سوق دولي إلى سوق عالمي بقيادة الشركات المتعددة الجنسية التي ساهمت في ظهور تقسيم دولي جديد للعمل، وذلك بتوطين الصناعات في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي ساهم في عالمية الأسواق وازدياد المنافسة التي تستوجب المرونة والسرعة في التنفيذ؛

* ظاهرة التسارع التكنولوجي في كافة المجالات (المواصلات، الاتصالات، المعلومات)، مع وجود دورة حياة قصيرة للمنتجات، الأمر الذي ساهم في تسارع المعلومة ووسائل الاتصال وتجاوزها للطاقات البشرية (مبدعي هذه الوسائل)؛

* بروز تكتلات اقتصادية اقليمية تمنح امتيازات للبلدان المنضمة إليها دون غيرها، والتي فرضت أسلوبا جديدا من التفكير لدى صانعي القرار وهي:

- **التكتل الأول:** اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) ويجمع بين الولايات المتحدة، المكسيك وكندا؛
- **التكتل الثاني:** الاتحاد الأوربي الذي يجمع بين المجموعة الأوربية؛
- **التكتل الثالث:** الذي يجمع بين بلدان جنوب وشرق آسيا بقيادة اليابان (ASIAN).

أما البلدان النامية فقد بقيت ميدان تنافس بين التكتلات الرئيسية، وهذا فضلا على أن جهودها في إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تبقى ضعيفة. وقد مكنت التكتلات الاقتصادية من تدعيم سيطرة الثلاثية (الولايات المتحدة، اليابان، أوربا) وسعيها لاقتسام العالم اقتصاديا، حيث أثبت الواقع بأن الثلاثية تمثل أكبر المستثمرين والمستقبلين للاستثمارات في العالم.

* ممارسة بعض المنظمات الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لضغوطات على البلدان النامية من خلال فرض تطبيق برامج إعادة الهيكلة ومواجهة متطلبات العجز في موازين المدفوعات، والانتقال إلى الليبرالية وحرية السوق، وتأكيد دور القطاع الخاص، كما ساهمت منظمة التجارة العالمية في تدعيم ومنح مرونة أكبر للشركات المتعددة الجنسية على الترحال حسب مصالحها وحسب توافر المناخ الملائم للنشاط التجاري. بالاضافة إلى هذه المنظمات نجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمات غير حكومية (نادي روما)[1]؛

* عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم وقيام الحروب، الأمر الذي زاد معاناة شعوب هذه المناطق من الفقر والجوع والمرض، ولعل أبرز هذه الحروب، نجد: حرب الخليج الثانية، حرب روسيا

---

[1]- مرزوق نبيل، "**حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد**"، (في مجلة : العمل العربية، العدد 68)، ص51، 53.

مع الشيشان، حرب البوسنة والهرسك مع الصرب والكروات، إضافة إلى الحروب الأهلية مثل: رواندا. إلى جانب ذلك، تم توحيد بعض البلدان مثل الألمانيتين، الكوريتين، اليمنيتين؛

* قيام أوربا بتوطيد علاقاتها في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك على غرار ما تفعله كل من أمريكا واليابان، وذلك لضمان سوقا لمنتجاتها ومنطقة تمدد للتصدير والاستثمار خاصة وأن هذه المناطق تتمتع بالقرب الجغرافي ويد عاملة رخيصة.

وفي هذا الإطار، عقد مؤتمر الشراكة الأوربية (الأورومتوسطية) في برشلونة في عام 1995 (بحضور 15 دولة أوربية و11 دولة متوسطية)، وصدر عنه إعلان يضع أسس الشراكة بين دول الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط، وقد نص إعلان برشلونة عن الشراكات التالية:[1]

- شراكة سياسية وأمنية لتأسيس منطقة عامة للسلام والإستقرار في حوض المتوسط؛
- شراكة اقتصادية ومالية لتحقيق ازدهار اقتصادي متبادل؛
- شراكة في شؤون المجتمع والثقافة الإنسانية.

2. ***تأثير اليورو على مناخ الاستثمار في الدول العربية.***

إن الإعلان عن اليورو كعملة أوربية موحدة رسمية لإحدى عشر(11) دولة من دول الإتحاد الأوربي بديلا عن عملاتها الوطنية، يعد من أهم الأحداث الاقتصادية وأكثرها تأثيرا على الساحة الاقتصادية العالمية، إذ يحمل هذا الإعلان الكثير من التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية التي تتجاوز حدود الدول الأروبية المشتركة في النظام لتصل إلى مختلف الاقتصاديات غير الأوربية. فالعملة سوف تطلب في التعاملات الدولية كعملة رئيسية تنافس العملات القوية الأخرى لاسيما الدولار الأمريكي. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من المحتمل أن يكون التأثير للسوق الأوربية الموحدة من خلال الروابط التجارية والمالية[2].

ويكون للسوق الأوربية الموحدة تأثير من خلال تكاملها المالي الأوربي وفي تكاملها النقدي وتأثير أسعار فوائد اليورو على القروض في دول اليورو، وكذا مدى مساهمة هذه العملة في النمو الاقتصادي.

- أما ***انعكاسات التكامل المالي الأوربي على البلاد العربية*** تظهر لنا في كون تكامل أوربا ماليا يخفف من الأخطار الناجمة عن أسعار صرف العملات الأجنبية. يصبح هنالك استقرارا سياسيا وماليا، وبالتالي تنخفض التكاليف الإجمالية، فضلا عن أن هنالك تنوعا تجاريا كبيرا من الخارج نحو الداخل، وهناك استيرادا أقل. أما فيما يخص التجارة الخارجية، نلاحظ أن دول اليورو هي شريك تجاري هام بالنسبة للدول العربية.

---

[1]- سعيفان سمير، "**مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا**"، مرجع سابق ذكره، ص159.

[2]- كلاس كنوت، دونزف ماكدونالد، كارين سويد يرسكي، "**تحديات السياسات التي تواجه منطقة اليورو**"، (في مجلة: التمويل والتنمية، ديسمبر، 1998)، ص4 و5.

إذ شكلت صادرات الدول العربية إلى دول اليورو عام 1996 حوالي 25% من إجمالي صادراتها، وبلغت وارداتها حوالي 45% من إجمالي الواردات العربية، وتمثل الصادرات والواردات العربية مع دول اليورو ثلاثة أضعاف تجارتها مع الولايات المتحدة، بالتحديد تشكل صادرات الجزائر إلى دول اليورو حوالي 67% من إجمالي صادراتها، وتستورد 61% من مستورداتها منها. في حين تصدر تونس 75% وتستورد 67% من دول اليورو. أما بالنسبة لقطر، فإنها تصدر 0,5% للمجموعة الأوربية، وتستورد 46% من إجمالي وارداتها، وتستورد دول مجلس التعاون 35% من أوربا وتصدر 13%[1].

إذا بإمكاننا القول أنه لوفرة التكاليف الناتجة عن العملة الواحدة، فإن دول اليورو ستزيد صادراتها إلى الدول العربية. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن انخفاض تكاليف هذه العملية فقط بالنسبة لمعدل الصرف هي في حدود 2 - 3%، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عوامل أخرى مثل نسب الفائدة، تنخفض النسبة إلى 5% [2].

كما يمكننا القول إن المنافسة ستزيد في دول اليورو، مما سيعمل على خفض الأسعار داخل المجموعة، وبالتالي ستنخفض الواردات من الدول العربية، وهذا يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار.

- إن مع التكامل النقدي يتساوى مستوى الأسعار في جميع البلدان، وهذا لصالح الدول العربية على المدى المتوسط، لأنه في حالة المنافسة فإن بعض الشركات لن تستفيد من تقلبات نسب الصرف، فإذا انخفضت نسبة سعر الصرف تصبح السلعة المحلية أكثر تنافسية، وفي هذا الصدد لن يكون في مصلحة دول اليورو التنافس مع الدول العربية، وتستفيد الدول العربية أكثر إذا ما صدرت بأسعار أكثر تنافسية.

وإذا كان هنالك تقلب في أسعار اليورو، فإن ذلك سيفيد بقدرما سيؤذي بعض الدول، فإذا ما كان هنالك تدنيا في أسعار اليورو، فإن ذلك سيضر بتنافسية دول مجلس التعاون لأن عملاتها مرتبطة بالدولار الأمريكي. وإذا كانت الأسعار ترتفع، فحتما ستستفيد هذه الدول من جراء ذلك. وبالتالي يؤثر على مناخ الاستثمار في هذه الدول بالإيجاب والسلب.

- ثم هنالك نقطة هامة تتعلق بتأثير أسعار فوائد اليورو على القروض في دول اليورو. فإذا ما نظرنا إلى الدول العربية، نرى أن 25% من قروض دول المغرب العربي تأتي من دول اليورو، و28% من الدولار، في حين أن الدول العربية الأخرى تقترض 18% من قروضها من دول اليورو، و60% من الدولار[3].

---

[1]- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، **انعكاسات العملة الأوربية الموحدة (يورو) على الاقتصاد العالمي والعربي**، الدوحة، 1999، ص18.

[2]- www.arabic.cnn.com/2003/9/16/arab.politicsbiz

[3]- عبد الله بن خالد العطية، **انعكاسات اليورو على التجارة والاستثمار في البلاد العربية** (ندوة في كتاب انعكاسات العملة الأوربية الموحدة (يورو) على الاقتصاد العالمي و العربي، الدوحة، 1999)، ص19.

وبالنتيجة، فإن أسعار القروض لن تؤثر على الدول العربية. لكن إذا ما نظرنا إلى الاحتياطات، فمما لا شك فيه أنه سيطرأ تغيير عليها، إذ ستزيد الاحتياطات المستثمرة في دول اليورو نظرا إلى كبرها والاستقرار فيها.

- أما فيما يخص مساهمة اليورو في النمو الاقتصادي، فإن اليورو سيدعم النمو الاقتصادي في دول اليورو من خلال اندماج الشركات وانخفاض التكلفة، مما سيكون له أثر إيجابي على الدول العربية. وحسب تقرير البنك الدولي، فإن أي زيادة في صادرات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دول اليورو بنسبة 3%. وفي حالة انكماش الناتج القومي لدول اليورو بنسبة 1%، فإنه ينتج عنه انكماش اقتصادي في هذه الدول بنسبة 0,25% [1].

من خلال التكامل المالي والنقدي الأوروبي، ومساهمة اليورو في النمو الاقتصادي وتأثير أسعار فوائد اليورو على القروض في دول اليورو، كل هذا، وبطريقة أو بأخرى يؤثر على الاستثمار في الدول العربية وبالتالي على مناخها الاستثماري. ويتجلى ذلك في بحث المستثمرين عن استثمارات خارج دول اليورو نتيجة لشدة المنافسة والسيولة في هذه الدول.

ونبقى ننتظر الحكومات العربية علها تفاجئنا وتسارع في إصدار عملة عربية موحدة، على غرار اليورو، التي تمكن من حرية إنتقال الأموال والأشخاص بين الدول العربية مع التركيز على المشروعات التي تستوعب القوة العاملة العربية، ووضع الخلافات جانبا والعمل على تنفيذ مقررات ودعوات منطقة التجارة الحرة العربية للوصول إلى التكامل العربي[2] .

وعموما ساهمت كل العوامل المذكورة آنفا وغيرها في تبلور العولمة في مختلف جوانبها، وذلك إنطلاقا من عولمة نمط الاستهلاك إلى عولمة الأسواق والاستثمارات والإنتاج، الأمر الذي ساهم في تشابه مناخات الاستثمار للبلدان النامية (العربية منها) من جهة، وتشابه مناخات الاستثمار للبلدان المصنعة من جهة أخرى.

المبحث الثاني: أهم تطورات مناخ الاستثمار.

شهد عام 2004 تواصل التركيز على تطوير بيئة الأعمال كجزء أساسي من عملية تحسين المناخ الاستثماري، وتنامي الجهود الترويجية الجاذبة للاستثمار من تطورات تشريعية وإجرائية، ومن الاستفادة من استخدام التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات قصد الحصول على معلومات عربية للقيام بالاستثمار.

---

[1] - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] www.faresalarab.com/108-109/economy/economy-freezone.htm, date du 09/05/2005.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار.

إن البحث في واقع الاستثمارات العربية البسيطة يساعد على فهم آثاره وتأثيراته لتحقيق التكامل، وعليه لا بد من التعرف على حجم الاستثمارات العربية البينية، والذي بلغ اجمالي الاستثمار العربي البيني الخاص في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام لأربع عشرة (14) دولة عربية مضيفة للاستثمار حوالي 5898,4 مليون دولار مقابل 3843,6 مليون دولار (بعد التعديل) عام 2003[1]، بزيادة نسبتها 53,4% ومقارنة عام 2003 بعام 2002 بلغت زيادة نسبتها 28% إذ بلغت في عام 2002، 2900 مليون دولار[2].

كما نلاحظ من *الشكل رقم (1)* تطور حجم الاستثمارات البينية منذ عام 1994 حتى عام 2004، حيث ارتفع من 365 مليون دولار عام 1994 إلى 2093 مليون دولار عام 1996، ويرجع ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في المنطقة، وحصول بعض المؤسسات المالية في بعض الدول العربية على تصنيف الجدارة المالية والإئتمانية. إلا أن هذه الزيادة تأثرت عام 1997، حيث انخفض حجم الاستثمارات البينية العربية إلى 1589 مليون دولار أمريكي ويرجع إلى توتر العلاقات السياسية وخاصة بين لبنان وإسرائيل إلا أنه عاد إلى الإنتعاش مرة أخرى في حركة الاستثمارات البينية العربية بداية من عام 1998، وهو نفس عام بداية تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[*]، حيث ارتفع حجم الاستثمارات البينية العربية من 1589 مليون دولار أمريكي عام 1997 إلى 2312 مليون دولار أمريكي عام 1998 بمعدل نمو وصل 46%، وظل الإتجاه التصاعدي للاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 2477 مليون دولار أمريكي عام 2001[3].

---

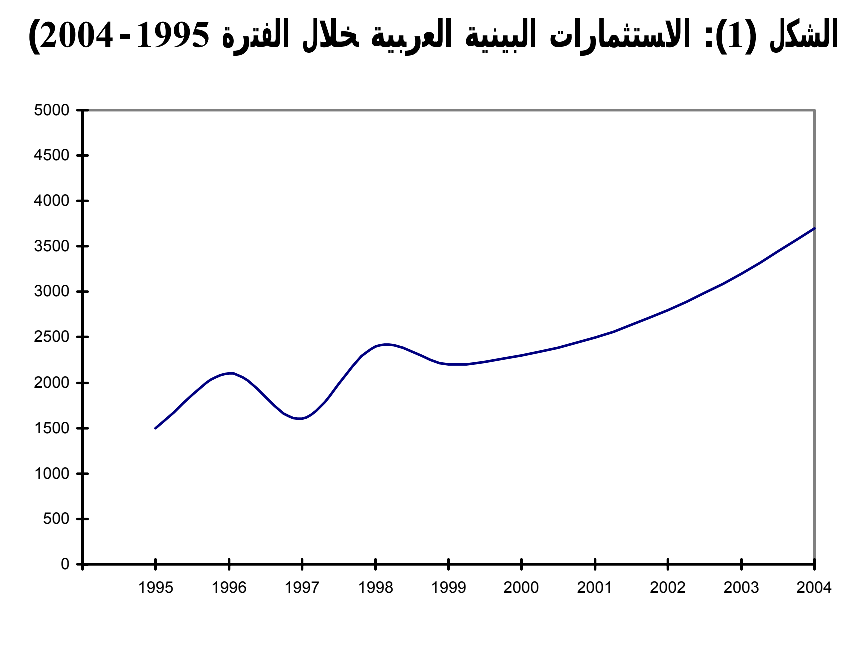
[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ماي 2005، ص22. متوفر على الموقع : www.iaigc.org

[2]- ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004، ص07.

[*] - أكد مؤتمر القمة العربي –المنعقد بالقاهرة، خلال الفترة 21-23 جويلية 1996- على أهمية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي، ونص على تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الإتفاق عليهما، تأسيسا على أن إقامة هذه المنطقة أصبحت ضرورة أساسية –إقتصادية وسياسية- حتى يمكن التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإتجاه الدولي نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
وفي أول جانفي 1998 بدأت الخطوة الأولى لإقامة حكم التكامل الاقتصادي العربي بإعلان الأمين العام لجامعة الدول العربية ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي طال انتظارها لإيجاد سوق عربية مشتركة، اعتبارا من 31 ديسمبر 2007، لتستطيع الدول العربية مجتمعة أن يكون لها مكان مرموق في عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى.

[3]- محمد رضا العدل، **"الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة"**، (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير 2003)، ص10.

الشكل (1): الاستثمارات البينية العربية خلال الفترة 1995-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التنسيق بين الإحصائيات المبينة في المراجع التالية:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار العربي، أعداد متفرقة من 1995-2001

مجلة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي 02، 2004.

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ماي 2005.

1. ***تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية عام 2004***

تشير البيانات الأولية المتوافرة من أربع عشرة (14) دولة عربية، إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2004 نحو 16,7 مليار دولار(1)، وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات.

ويعود هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي، بعد أن كانت حكرا على القطاع العام وتشمل:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سبق ذكره، ص34.

- قطاعات النفط والغاز؛
- المصارف؛
- البنية التحتية؛
- التأمين؛
- الإتصالات؛
- التعدين؛
- الطاقة الكهربائية؛

كذلك، يرجع هذا التطور إلى عودة الأموال العربية المهاجرة والمغتربة، وإعادة استثمارها بينيا حيث تدخل الاستثمارات العربية البينية التي استفادت من قوانين الاستثمار الأجنبي وحوافزها ضمن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والاجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار وتعزيز جهود الترويج والاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوربا.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2004 بنحو 3,8 مليار دولار وحصة 23,1% من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها الكويت (3,6 مليار دولار وحصة 21,4%)، وقطر (2,0 مليار دولار وحصة 12,0%) والمغرب (1,7 مليار دولار وحصة 10,2%) ولبنان (1,3 مليار دولار وحصة 7,8%) والجزائر (0,9 مليار دولار وحصة 5,7%)، كما هو مبين في الشكل أدناه.

وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 80,2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة[33].

<u>الشكل (2)</u> : الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عام 2004 (الوحدة: مليار دولار)

<u>المصدر:</u> مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ماي 2005.

بمقارنة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2003 و2004، فقد سجلت التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة في عشر(10) دول عربية (البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن)، فيما تراجعت في أربع دول عربية (الأردن، سوريا، ليبيا و المغرب).

---

[33] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سبق ذكره، ص35.

ويلاحظ في هذا الصدد الإرتفاع الكبير الذي شهدته التدفقات الإستثمارية إلى كل من السعودية وقطر والكويت و لبنان، إذ قفزت في السعودية من 208 مليون دولار عام 2003 إلى 3851,5 مليون دولار عام 2004، وفي قطر من 400 مليون دولار إلى 2000 مليون دولار، وفي الكويت من 67 مليون دولار إلى 3580 مليون دولار، وفي لبنان 358 مليون دولار إلى 1301.3 مليون دولار للفترة ذاتها، كما هو موضح في الجدول التالي:[34]

جدول (2): التدفقات الإستثمارية لعامي 2003 و 2004.

الوحدة : مليون دولار

الدول / السنة	السعودية	قطر	الكويت	لبنان
2003	208	400	67	358
2004	3851.5	2000	3580	1301.3

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية 2004 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، ماي 2005.

2. الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2003).

حسب البيانات التفصيلية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (انكتاد)، بلغ إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة) خلال عام 2003 نحو 8,62 مليار دولار مقابل 5,38 مليار دولار عام 2002، بزيادة نسبتها 60% شكلت مانسبته 1,54% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم و مانسبته 5,01% من حصة الدول النامية، وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995 بالنسبة العالم و الدول النامية[35].

ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في (13) دولة عربية عام 2003، شملت المغرب من 481 مليون دولار عام 2002 إلى 2279 مليون دولار عام 2003 ، تليها السودان (من 713 مليون دولار إلى 1349 مليون دولار)، الأردن (من 56 مليون دولار إلى 379 مليون)، البحرين (من 217 مليون دولار إلى 517 مليون دولار)، سلطة عمان (من 23 مليون إلى 138 مليون دولار)، لبنان (من 257 مليون دولار إلى 358 مليون دولار) موريتانيا (من 118 مليون دولار إلى 214 مليون دولار)، الكويت (من 7 ملايين دولار إلى 67 مليون دولار)، وبلغت الإستثمارات الواردة إلى ليبيا حوالي 700 مليون دولار، و إلى السعودية حوالي 208 ملايين دولار، وأقل من ذلك إلى كل من سوريا و جيبوتي و الصومال[36].

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 36

[2]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **ضمان الإستثمار** ، السنة الثانية و العشرين ، العدد الفصلي الأول ، 2004 ، ص 09

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 37

وفي المقابل شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد تراجعا في ستة (06) دول عربية عام 2003، إذ انخفضت في كل من الجزائر (من 1065 مليون دولار إلى 634 مليون دولار)، مصر (من 647 ملايين دولار إلى 237 مليون دولار)، الإمارات (من 834 مليون دولار إلى 480 مليون دولار)، تونس (من 821 مليون دولار إلى 584 مليون دولار) قطر (من 631 مليون دولار إلى 400 مليون دولار) و اليمن (من 102 مليون دولار إلى تدفقات سالبة) ولم تشهد كل من العراق و فلسطين أية تدفقات واردة خلال هذه الفترة[37]. كما هو موضح في الجدوليين المواليين :

جدول (3): الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في (10) دول عربية عام 2003

(مليون دولار)

البلدان / السنوات	المغرب	السودان	الأردن	البحرين	سلطة عمان	لبنان	موريتانيا	الكويت	ليبيا	السعودية
2002	481	713	56	217	23	257	118	7	-	-
2003	2279	1349	379	517	138	358	214	67	700	208

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على ملاحق تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2004 ، مرجع سبق ذكره.

جدول (4): تراجع في التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة في (06) دول عربية عام 2003

(مليون دولار)

البلدان / السنة	الجزائر	مصر	الإمارات	تونس	قطر	اليمن
2002	1065	647	834	821	631	102
2003	634	237	480	584	400	تدفقات سالبة

المصدر: نفس المرجع .

وقد سجل مجمل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية تراكميا خلال الفترة من 1995 إلى 2003 ما قيمته 46,7 مليار دولار بنسبة تبلغ 0,73% من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالم وبنسبة تبلغ حوالي 2,77% من الاستثمار الأمني المباشر الوارد للدول النامية، و بمعدل تدفق سنوي نحو 5,2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

وقد إستحوذ المغرب على تدفقات تراكمية بلغت نحو 8,95 مليار دولار أو مانسبته 15,2% في إجمالي التدفقات التراكمية للدول العربية خلال تلك الفترة، تلته مصر (نحو 6,9 مليار دولار وما نسبته

---

[2]- نفس المرجع ، ص 38

14,8%)، الجزائر (نحو 4,9 مليار دولار وما نسبته 10,5%)، تونس (نحو 4,8 مليار دولار وما نسبته 10,3%) و البحرين (نحو 4,6 مليار دولار و ما نسبته 10 %)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:(38)

جدول (5):إجمالي التدفقات التراكمية في الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة من 1995 إلى 2003 .

	المغرب	مصر	الجزائر	تونس	البحرين
مبلغ مليار دولار	8,95	6,9	4,9	4,8	4,6
النسبة المئوية %	19,2	14,8	10,5	10,3	10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2004 ، مرجع سبق ذكره، ص37.

ومن جهة أخرى سجل مجمل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول العربية تراكميا خلال الفترة من 1995 إلى 2003، ما قيمته 4,1 مليار دولار بنسبة تبلغ 0,07% من الإستثمارالأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم، وبنسبة تبلغ 0,5% من الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي نحو 456 مليون دولار خلال الفترة ذاتها.

وقد إستحوذت الإمارات على تدفقات تراكمية بلغت نحو 4,3 مليار دولار خلال تلك الفترة، تلتها البحرين (1,8 مليار دولار)، وفلسطين (1.3 مليار دولار).

بلغ حجم عمليات الإندماج و التملك عالميا خلال عام 2003 نحو 297 مليار دولار، لكن نصيب الدول العربية منها كبائع نحو 5,7 مليار دولار، في حين بلغ نصيب الدول العربية منها كمشتري نحو 1,98 مليار دولار، وقد بلغ إجمالي عمليات الإندماج و التملك عالميا خلال الفترة 1995 – 2003 نحو 4,4 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية(39) منها كبائع وكمشتري نحو 0,32%.

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها "انكتاد" للشركات متعددة الجنسيات، بلغ عدد الشركات الرئيسية في الدول العربية 352 شركة رئيسية من أصل 62 ألف شركة رئيسية على مستوى العالم، إلى جانب 6022 شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم. وقد تركز توزيعها الجغرافي في تونس (142 شركة رئيسية و2616 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (1461 شركة شقيقة وفرعية)، والإمارات (22 شركة رئيسية و839 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و351 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (3 شركات رئيسية و288 شركة شقيقة وفرعية) (40).

كما ترصد "انكتاد" مؤشرين(41) مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، المؤشر الأول هو مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم للقطر

38- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص37.

39- صندوق النقد العربي، **الدول العربية : مؤشرات إقتصادية**، أبوظبي، بدون سنة، ص45.

40- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص39.

41- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **ضمان الإستثمار** ، مرجع سبق ذكره، ص11.

من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

والمؤشر الثاني هو مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا، تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، ونسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات[42] ستة عشر (16) دولة عربية من أصل مئة وأربعين (140) دولة على مستوى العالم، ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب أحداث فترة زمنية متوافرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت قطر والإمارات والكويت ومجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، وتصدرت السودان والمغرب والبحرين ومجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول (6): ترتيب الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي حسب مؤشري الأداء والإمكانات .

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي			مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي		
الدولة	**2001-1999**	**2002-2000**	**الدولة**	**2003-2001**	**2002-2000**
قطر	13	8	السودان	29	84
الإمارات	19	17	المغرب	32	62
الكويت	32	28	البحرين	51	72
البحرين	31	29	تونس	58	60
السعودية	28	31	قطر	67	81
الأردن	41	45	الأردن	84	57
ليبيا	39	46	لبنان	90	96
سلطنة عمان	50	53	الجزائر	91	94
لبنان	57	60	الإمارات	101	120

42- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص39.

مصر	71	70	ليبيا	116	137
تونس	74	71	سوريا	121	114
الجزائر	79	75	مصر	123	113
اليمن	85	87	اليمن	124	115
المغرب	96	93	سلطنة عمان	126	130
سوريا	93	100	الكويت	137	136
السودان	124	120	السعودية	138	138

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية،** مرجع سبق ذكره، ص39.

بناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت "انكتاد" الدول العربية إلى مجموعات(*) ، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (7): تصنيف انكتاد للدول العربية

المجموعة	**متوسط الفترة**	
	2000-2002	**1993-1995**
مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع/إمكانات مرتفعة)	الأردن	البحرين – قطر
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/إمكانات عالية)	الإمارات-البحرين-مصر-الكويت-لبنان-ليبيا-قطر-سلطنة عمان-السعودية	الأردن-الكويت-ليبيا-سلطنة عمان-السعودية-الإمارات
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/إمكانات منخفضة)	تونس-المغرب-السودان	مصر-المغرب-تونس-اليمن
مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/إمكانات منخفضة)	الجزائر-سوريا-اليمن	الجزائر-لبنان-السودان-سوريا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية،** مرجع سبق ذكره، ص40.

أما لجهة مصادر معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت "أنكتاد" إلى أنه قد رافق عملية جمع بيانات أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المعوقات، مع عدم توافر بيانات دقيقة خاصة من قبل الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد برزت عدة اعتراضات أو تحفظات على الأرقام التي ترد في تقرير الاستثمار الدولي على أساس أنها لا تعكس الواقع، بينما قد لا تقوم هذه الدول بدورها

---

* في الفصل الثاني نجد تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول العربية إلى 05 مجموعات حسب نوعية المعوقات التي قامت به المؤسسة عام 1994.

في تقديم المعلومات المطلوبة أو قد لا تتوافر لديها قواعد متخصصة وفق نظم البيانات الدولية. ويستند تقدير الاستثمار الدولي عادة إلى سبعة مصادر أساسية، وفي معظم الأحيان يتم الاستعانة بأكثر من مصدر للوصول إلى البيانات المذكورة بالتقرير لمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المصداقية ولتحسين استخدامات التقرير كأداة للتخطيط والمعرفة.

المطلب الثاني: التطورات التشريعية والاقتصادية

شهدت الدول العربية استمرارا في تحسين البيئة التشريعية، لاسيما لجهة إصدار القوانين التي تسهل من انسياب التجارة والاستثمارات، من وإلى، تلك الدول، وتخفف القيود التي تحد من ذلك. كما تم رصد الاهتمام المتزايد من جانب الدول العربية لمواكبة تطورات التجارة العالمية، والتقنيات المستخدمة فيها، وذلك من خلال الحرص على إصدار التشريعات التي تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها تنظيم التجارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، سعيا وراء إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في تلك الدول، تتوافر فيها كافة المعطيات وتنسجم مع التطورات العالمية من انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد.

1. التشريعات المرتبطة بتحسين مجمل البيئة التشريعية.

في مجال ***حماية حقوق الملكية الفكرية***، أصدرت جمهورية مصر العربية قانون رقم (15) لسنة 2004 بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني، وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، من مهامها إيداع وقيد وتسجيل النسخة الأصلية لبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات التي تتقدم بها الجهات أو الأفراد الناشرون والطابعون والمنتجون للمحافظة على حقوق الملكية الفردية وغيرها من الحقوق، وفي سوريا تم البدء بتعديل قانون حماية الملكية الجديد وهو في مراحله الأخيرة، وفي السودان هناك 5 قوانين بخصوص المصنفات الأدبية والفنية والصحافة، وحقوق المؤلف ورعاية المبدعين والحقوق المجاورة. كما صدر في دولة الكويت قرار مجلس الوزراء رقم 1006/1 بخصوص تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات، وأصدرت المملكة العربية السعودية نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدراسات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية. كما أصدرت المملكة المغربية مرسوم رقم 2-00-68 بتاريخ 7 يونيو (جويلية) 2004 لتنفيذ القانون رقم 17 -97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

وعلى صعيد المستجدات التشريعية ***لمحاربة غسل الأموال***، أصدرت الجمهورية التونسية أمرا يتعلق بتنظيم أعمال اللجنة التونسية للتحاليل المالية وطرق سيرها تطبيقا للقانون المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الصادر في عام 2003. وكانت جمهورية السودان قد أصدرت في 2002 قانونا لمحاربة غسل الأموال.

ولجهة التشريعات الخاصة ***بمحاربة الفساد*** لم ترصد أية تطورات خلال عام 2004، ولكن شهد العام تزايد الإهتمام بإرساء مبادئ الشفافية. وكانت الجمهورية العربية السورية قد أصدرت في 2003 المرسوم رقم (33) المؤرخ 2003/7/8 بشأن أحكام تهريب العملات والمعادن الثمينة.

ولجهة التشريعات الخاصة ***بتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار*** أصدرت الجمهورية التونسية مشروع قانون لتعديل قانون المنافسة في مراجعة صلاحيات مجلس المنافسة بمنحه الاستقلالية المادية والمعنوية، وأصدرت المملكة العربية السعودية نظام مجلس المنافسة المؤرخ 2004/6/22، كما أعدت جمهورية السودان مشروع قانون قيد الدراسة. وفي جمهورية مصر العربية قام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بوضع إطار عام للمنافسة الحرة. وفي المملكة الأردنية الهاشمية أقر قانون المنافسة رقم 33 لعام 2004 وأحكامه لتنظيم وضع المنافسة في القطر الأردني.

ولجهة التشريعات الخاصة ***بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني***، أصدرت جمهورية مصر العربية القانون رقم (15) لعام 2004 لتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، الذي أعطى التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية الحجة القانونية أمام المحاكم، مثلها مثل الوثائق الورقية متى استوفت الشروط المنصوص عليها في القانون وفقا للضوابط الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية. وفي السعودية تم إنشاء وتشغيل المركز الوطني للتصديق الرقمي بهدف وضع القواعد النظامية للتعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها وتعميق استخداماتها خاصة في مجال الدفع الإلكتروني. كما أعدت جمهورية السودان مشروع قانون بشأن المعاملات الإلكترونية، وآخر للتجارة الإلكترونية، كلاهما قيد الدراسة، وفي ليبيا تم البدء بتطبيق المعاملات الإلكترونية في المصارف التجارية حديثا، وفي اليمن مازال موضوع الحكومة الإلكترونية قيد الدراسة، وكان قد تم اعتماد التوقيع الإلكتروني في المعاملات المالية بين البنوك في كل من الأردن وتونس.

- ***التشريعات المرتبطة بالاستثمار:***

أما لجهة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى أقاليمها، فقد واصلت الدول العربية خلال العام جهودها في تطوير هذه التشريعات بإصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة.

في هذا الصدد، قامت جمهورية مصر العربية بإصدار القانون رقم (141) لسنة 2004 في شأن تنمية المنشآت الصغيرة، كما أصدرت عدة تعديلات على مجموعة من القوانين المرتبطة بالاستثمار. حيث صدر في أفريل 2004 القانون رقم (13) لسنة 2004 بتعديل قانوني لبعض أحكام ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1997، وسوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992، كما صدر تعديل قانون الجمارك، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، القانون رقم (143) لسنة

2004، بتعديل بعض أحكام قوانين سوق رأس المال، الإيداع والقيد المركزي للأسواق المالية والتمويل العقاري، والقانون رقم (156) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون التجارة وقانون ضريبة الدمغة، كما صدر القانون رقم (161) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (147) لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والقانون رقم (162) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر عام 2003.

وفي المجال نفسه قامت الجمهورية التونسية في يوليو وديسمبر 2004 بتعديل قانون تشجيع الاستثمارات، وقانون الشركات التجارية لتخفيض رأس المال المطلوب لتأسيس أنواع من الشركات.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية قد أصدرت خلال العام قرارات تتعلق بإحداث النافذة الواحدة في مكتب الاستثمار لتخفيف الإجراءات الروتينية للمستثمرين، وقرارا آخر بإلغاء شرط التصدير على المستثمرين لتسهيل جذب الاستثمارات الجديدة.

وفي مجال تشجيع الاستثمار أصدرت المملكة العربية السعودية في 2004/1/13 نظام الرهن التجاري لتنظيم عمليات الرهن التجاري وتنفيذه، وأصدرت نظام ضريبة الدخل في 2004/3/6، واللائحة التنفيذية لنظام التسوية الواقية من الإفلاس في 2004/8/30، ونظام الاستثمار التعديني في 2004/10/4.

وأصدرت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2004 الذي تضمن العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات، وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والإعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

وقامت جمهورية السودان بتعديل قانون الجمارك وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية لتكون صفرية الجمارك، وتعديل الرسوم الجمركية على بعض المواد الخام ومدخلات الإنتاج لتصبح برسم وارد 3% فقط.

وأصدرت المملكة المغربية المرسوم رقم 2-00-847 بتاريخ 22 أكتوبر 2004 لتتميم المرسوم رقم 2-00-895 لتطبيق الفصل 17 من ميثاق الاستثمار، وذلك لتمكين قطاع الغزل والنسيج من الاستفادة من مساهمة الدولة التي تصل إلى حدود 10%، كما صدر قانون المالية لسنة 2004 ويمكن الشركات، التي تبيع المواد المصنعة لمصدرين مستقرين في مناطق التصدير، من الاستفادة من الامتيازات نفسها التي يتمتع بها المصدرون في مجال الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل.

كذلك أصدرت الجمهورية اليمنية قانون رقم 22 لسنة 2004 بتعديل القانون التجاري رقم 32 لسنة 1991، والقانون رقم 28 لسنة 2004 بتعديل القانون رقم 22 لسنة 1997 بشأن الشركات التجارية.

2. ***التطورات الاقتصادية***

تعتبر تطورات الاقتصاد الجديد أحد مكونات المناخ المهمة، والتي تلعب دورا إيجابيا على رأس عوامل الجذب الاستثماري للقطر، وقد واصلت الدول العربية جهودها المكثفة خلال العام لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتعميم استخدام تطبيقات أنظمة المعلومات والإتصالات، التي تشكل بمجملها أسس الاقتصاد الجديد، في المعاملات الحكومية والمصرفية والخدمات التعليمية والصحية والسياحية والإعلامية والبحثية وخلافه.

- ***الجهود القطرية:***

من واقع البيانات القطرية المتوافرة من تسعة (9) دول عربية، شهد هذا العام نشاطا متناميا في الجهود القطرية المبذولة في مجالات الاقتصاد الجديد، مع تحسن أداء المنطقة في سجل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بعد تفعيل تطبيق قوانين الملكية الفكرية وحق المؤلف، مما سيحدث تغييرات إيجابية تعزز قدرة جذب الشركات العالمية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. علما بأن تطبيقات الملكية الفكرية تباينت بين الدول العربية حسب رؤية كل دولة وأهمية هذا الموضوع لاقتصادها الوطني.

ففيما يتعلق ***بالحكومة الإلكترونية،*** لازال العمل جاريا لتنفيذ هذا المشروع على مراحل في الأردن، وفي تونس يتواصل برنامج تعميم الخدمات الإدارية عن بعد مع تركيز عدد من البوابات والمواقع الشبكية الحكومية، كما تم تمكين المستثمرين الجدد من القيام بإجراءات تكوين الشركات عن بعد عبر تصريح يعتمد الوسائل الإلكترونية، وفي ***الجزائر*** تم تشكيل لجنة إلكترونية، وإعداد عمل يتضمن عدة مشاريع، كما تم تشغيل بعض التطبيقات الجديدة وتنفيذ مشروع شبكة انترنت حكومية يتكون من 3 مراحل، وفي السعودية تدير لجنة عليا برنامج الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع لجنة توجيهية، وفي سوريا يتواصل العمل على مشروع بنك المعلومات الخاصة بوزارة الاقتصاد، وفي مصر أصبح بالإمكان تقديم عدة خدمات حكومية إلكترونية عبر الأنترنيت، وتمت ميكنة مهام عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، كما تم إنشاء شبكة إتصالات حكومية وربط الوزارات والهيئات، إلى جانب ذلك تم توقيع بروتوكول ميكنة أعمال الوحدات الحسابية، وفي اليمن مازال هذا المشروع قيد البحث والدراسة بهدف التنفيذ.

كما شهد العام مبادرات عدة في مجال ***التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد،*** ففي الأردن تم اعتماد التعليم عن بعد في سنوات سابقة وتواصل خلال العام إعداد مشروع دراسة التعليم الإلكتروني. وفي تونس تواصلت جهود توسيع مجالات الجامعة الإفتراضية المحدثة، والتي بدأت منذ عام 2003. أما في مصر فقد تم افتتاح أول مركز التعليم الإلكتروني بالتعاون مع الجامعات المصرية وإحدى الجامعات

العالمية، كما تم توقيع بروتوكول مع وزارة التربية بغرض محو أمية استخدام الحاسوب والإنترنت لخريجي الإعدادية، إضافة إلى ذلك تمت ميكنة 11 مدرسة في 4 محافظات وتم ربط 12 ألف مدرسة بخدم الأنترنت المجانية، كما تم إنشاء نموذج جديد (غير هادف للربح) للتعليم الإلكتروني.

وفيما يختص ***بالتجارة الإلكترونية*** فقد اتخذت السعودية إجراءات من شأنها تيسير التعاملات الإلكترونية التجارية محليا ودوليا وإزالة العوائق التي تعترضها، وكذلك السودان التي تنظر في تنظيم البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية.

إلى جانب ذلك هناك مبادرات أخرى أطلقت في السعودية تتمثل في مشروع ***النماذج الإلكترونية*** بين الأجهزة الحكومية، ومبادرة "الحاسب الآلي المنزلي" بهدف المساهمة في تضييق الفجوة الرقمية وبدء التحول إلى المجتمع الرقمي وإضافة مليون مستخدم للحاسوب الشخصي في المملكة.

وفيما يختص ***بالقمة العالمية لمجتمع المعلوماتية*** فقد بدأت الإستعدادات في تونس للتحضير لعقد هذه القمة في نوفمبر 2005، وأبدت عددا من الدول العربية اهتماما بنتائج المرحلة الأولى من القمة التي عقدت في جنيف عام 2003، منها اليمن، والسعودية التي يتابع فيها هذا الملف وزارة الإتصالات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وسوريا التي استضافت المؤتمر التحضيري الذي تم عقده في دمشق وستشارك بالقمة العالمية عند عقدها في تونس، كما تتابع مصر تنظيم اجتماع فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للقمة. وتم كذلك تشكيل فريق عمل عربي لبلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات، وكان قد تم اختيار مصر ضمن مجموعة العمل التي تم تشكيلها لبحث مستقبل استراتيجيات الأنترنت في العالم، بناء على توصية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف.

وفي إطار الأنشطة العديدة والمؤتمرات والمعارض التي تم تنظيمها في المنطقة بخصوص الاقتصاد الجديد عقد "منتدى الأردن للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2004". وتم خلاله اطلاق "حاضنة الأعمال الإلكترونية" في الأردن من قبل إحدى أكبر شركات الاتصالات الخاصة، بهدف دعم ورعاية الشركات القابلة للنمو لتصبح شركات رائدة في مجالها، حيث توفر الحاضنة البيئة المثالية لنموها وتساعد في توفير رأس المال المخاطر. ومن ناحية أخرى تم خلال العام في الأردن توقيع اتفاقية لإنشاء مشروع الدليل الإلكتروني الذي سيتضمن عددا من محركات البحث في موضوعات مختارة، ويشتمل على قاعدة معلومات إلكترونية واسعة تغطي القوانين والتشريعات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، يفيد منها فئات عديدة في أوساط المحامين والمعاهد والجامعات ورجال الأعمال والباحثين وأصحاب المهن المساعدة.

كما تم إصدار أول نظام برمجيات عربي للتعليم عن بعد لأول مرة في مصر، والذي طرح لأول مرة في معرض "جايتكس" في دبي، وقد تم التعاقد لشراء هذا النظام مع مركزين لتعليم القرآن الكريم في كل من السعودية وقطر. وفي السياق ذاته تم في مصر توقيع اتفاقية مع شركة صينية لإنشاء أول مركز

لشبكات اتصالات الكمبيوتر بهدف تأهيل الكوادر البشرية على أحدث التقنيات لسد الحاجات المحلية والإقليمية، زيادة وتصدير خدمات الاتصالات في المنطقة العربية.

وتبذل دول الخليج جهودا كبيرة في كافة جوانب البنية الرقمية واستخداماتها مع تزايد الإقبال على المعاملات الإلكترونية، متزامنا مع جهود مكثفة لمحو الأمية المعلوماتية، وقد طرحت خدمة "البطاقة الذكية" في البحرين لإنجاز كافة المعاملات الحكومية وغير الحكومية، لتصبح البحرين من أوائل الدول التي تتعامل بهذا النوع من البطاقات.

وتشير التوقعات التي أعلنت خلال العام أن سوق تكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية سيشهد نموا ضخما بحلول عام 2008، إذ قد يصل إلى نحو 13,4 مليار دولار أمريكي من 6,9 مليار عام 2003، كما يتوقع أن يرتفع عدد مشتركي الهاتف النقال في الدول العربية إلى 71 مليون شخص بحلول عام 2009 من 27 مليون مشترك نهاية عام 2003، وأن يؤدي تحرير أسواق خدمات الاتصالات إلى نشوء قطاع من أكثر القطاعات تنافسية ونشاطا على مستوى العالم، كما ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت بشكل متواصل وبلغ في مصر لوحدها ما يزيد عن 6 مليون مستخدم نهاية 2004.

- ***ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2003***

تعكس بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 189 دولة في العالم، منها 19 دولة عربية لعام 2003. ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المرجع الأساسي للبيانات الخاصة برصد تطورات المجتمع الرقمي ومدى تجذرها.

فمن جهة خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية بلغت بالمعدل 9,43 لكل 100 نسمة منخفضة عن المعدل العالمي (18,66 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء خمس دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل الإمارات (28,11 خط لكل 100 نسمة)، وقطر (26,12) والبحرين (26,76) والكويت (19,60) ولبنان (20,00)، وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (المغرب واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا)[43].

وفي قطاع الهاتف النقال بلغ معدل الدول العربية 13,25 خط لكل 100 نسمة منخفض عن المعدل العالمي (22,92 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء ثمان دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل الإمارات (73,57 خط لكل 100 نسمة)، البحرين (63,84) والكويت (57,16) وقطر (53,31) والسعودية (32,11) والمغرب (24,43) والأردن (24,19) ولبنان (23,43) وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (الجزائر واليمن وجيبوتي وليبيا والسودان)[44].

43- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص55.

44- نفس المرجع، ص56.

أما بالنسبة لعدد مستخدمي الأنترنت وانتشارها في الدول العربية، فقد بلغ 11,1 مليون شخص عام 2003، يمثلون ما نسبته 1,6% من إجمالي المستخدمين في العالم البالغ عددهم نحو 693 مليون شخص، وبنسبة انتشار بالمعدل 4,16% من إجمالي السكان في الدول العربية. وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية (3,0 مليون مستخدم، ونسبة انتشار 4,37% من السكان)، تليها السعودية (1,5 مليون مستخدم ونسبة انتشار 6,65% من السكان) والإمارات (1,11 مليون مستخدم ونسبة انتشار 27,47%) المغرب (1,0 مليون مستخدم ونسبة انتشار 3,31%). وتشهد الدول العربية الأخرى تباينا في عدد مستخدمي الأنترنت ونسبة الإنتشار، إذ ينخفض عدد مستخدمي الأنترنت حول 100 ألف شخص وما دون ذلك في ثلاث دول عربية (اليمن وموريتانيا وجيبوتي). كما تتدنى نسبة الدول العربية لجهة عدد مزودي خدمة الأنترنت إلى 0,04% من الإجمالي العالمي[45].

وبالنسبة لعدد أجهزة الحاسوب في الدول العربية، تمثل ما نسبته 1,52% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم، وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية[46].

[45]- نفس المرجع، ص57.
[46]- نفس المرجع، ص57 – 58.

المبحث الثالث: الجهود الترويجية للاستثمار.

لقد قامت الحكومات العربية بجهود معتبرة قصد ترويج الاستثمار في الدول العربية لجذبه إليها. وذلك بأساليب مختلفة، منها تشريع قوانين جديدة وترتيبات ترويجية، وغيرها. سوف نتطرق إلى هذه العناصر بنوع من التفصيل من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: جهود ترويج الاستثمار في الدول العربية

لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان العربية، قامت حكومات هذه الدول بعدة جهود ترويجية مستعملة أساليب مختلفة، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف الأساليب الترويجية التي لجأت إليها، بالإضافة إلى المعالم العامة للتجربة الترويجية العربية.

1. تعريف الترويج.

يقصد بترويج الاستثمار، التعريف والإعلام والتشهير بفرص ومجالات الاستثمار، وتوضيح كل الجوانب المتعلقة والمرتبطة بالنشاط الاستثماري، التي تساعد في تسهيله، تطويره، وتنميته.

- ***نظرة عامة على تجارب ترويج الاستثمار في الوطن العربي:***

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر تجارب الدول العربية في مجال الترويج، فقد كان للدول العربية من خلال هيئاتها المختصة تجارب في الترويج للاستثمار، وهذه التجارب تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك نظرا لارتباط الترويج بمستوى النمو الاقتصادي في أي دولة، وكذلك من خلال الهدف من الترويج وطبيعة المرحلة السياسية التي تمر بها أي بلاد، كما نجد أن هناك تفاوت حتى في أجهزة الترويج، حجمها، تبعيتها ووظائفها.

2. أساليب الترويج التي لجأت إليها الدول العربية[47].

* تحديد الأولويات كمجالات مفتوحة للاستثمار، مع تحديد الصناعات التي تحظى بالاهتمام على المستوى الوطني؛

* إعداد البيانات الأساسية للمشروعات المطروحة للاستثمار على شكل ملفات مع تحديد الشريك الوطني المحتمل لكل مشروع. (عملت بهذا الطرح كل من مصر، السعودية، الأردن، تونس، المغرب، البحرين)؛

* عقد اللقاءات والمؤتمرات والندوات للترويج بالاستثمار، بغية إعطاء الصورة الحقيقية للقطر المضيف أو تسويق المشروعات التي أعدت كلها الملفات؛

47- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الترويج في الدول العربية محاولة لتقييم التجربة**، سنة 1993، ص 278.

* الحملات الإعلامية، وتتضمن هذه الحملات الإعلانات المباشرة والمقابلات الصحفية وإصدار الملاحق التي تصدرها الصحف أو المجلات المتخصصة، واستخدام الوسائل السمعية البصرية، وفي هذا السياق استعانت بعض الدول العربية بوكالات الإعلان الأجنبية؛

* إنشاء المكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية المختصة بالترويج للاستثمار، وتسويق المشروعات، لكن هذا الأسلوب كان استعماله محدود من طرف الدول العربية، فجل الدول العربية باستثناء مصر وتونس التي أخذت بهذا الأسلوب كانت هي الأخرى تستخدم قنصلياتها في الخارج بهذا الدور.

- ***الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار:***

إن نشاط الترويج يتأثر بأجهزة الاستثمار، ففي الدول العربية تتعدد هذه الأجهزة والهيئات، فهناك من تأخذ باللجان المتخصصة التابعة للوزارات (لجنة استثمار رأس المال الأجنبي بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية)، أو مجالس عليا للاستثمار (المجلس الأعلى للاستثمار الذي يتبع مجلس الوزراء في سوريا)، أو وزارات معنية بالتعاون الدولي والاستثمارات الخارجية كما هو الحال في تونس، أو وكالات كالوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر التابعة لرئاسة الحكومة.

وانطلاقا مما ذكر فإن عملية الترويج للاستثمار لابد أن تختلف من جهة إلى أخرى انطلاقا من البيئة المؤسسية التي يعمل فيها جهاز الاستثمار.

وكقراءة أولية لتشريعات الاستثمار في الدول العربية في بعض المواد المتعلقة بوظائف الهيئات المشرفة على الاستثمار، نجد أن هناك تشابها وأحيانا تطابقا، فهذه الهيئات تتحمل مسؤولياتها ودراسة سياسات الاستثمار وتطويرها وتخطيطها، بالإضافة إلى ذلك القيام بالبحوث والتحليل والترويج للقطر وتسويق المشروعات وتقديم الخدمات للمشتثمرين.

3. المعالم العامة للتجربة الترويجية العربية.[48]

* تميز الترويج في الغالب بجذب الاستثمار لخدمة السوق المحلي، وهو اتفاق مع سياسات احلال الواردات، لكن الترويج يكون أكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الموجهة للتصدير؛

* اختلاف الترويج في مضمونه وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها القطر، وهي تتراوح بين الإعلان بهدف بناء الإنطباع العام للقطر المضيف، وبين تقديم مشروعات مدروسة لشركات بعينها بهدف إقناعها بجدوى هذه المشروعات، لكن دائما نرجع إلى قضية أساسية وهي مدى ملائمة المناخ الاستثماري؛

* أهملت مجمل الدول العربية التي سعت لجذب الاستثمار في حملاتها الترويجية تقديم نماذج لمشروعات، التي تم تأسيسها منذ فترة وحققت هذه المشروعات نتائج جيدة على المستوى التجاري، الإنتاجي، وحتى الإجتماعي وهذا عنصر أساسي في عملية الترويج؛

---

[48]- غويني العربي، "**واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر**"، (ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2000-2001)، ص61.

* اهتمت الدول العربية بإعداد دراسات ما قبل الاستثمار، دون ربط هذه المشروعات بالمستثمرين المحليين باعتبارهم شركاء محتملين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الخطوة تعتبر مكلفة؛
* غياب الإهتمام بوضع خطط تستند إلى استراتيجيات واضحة وأساليب متقدمة.

إن نجاح محاولة لجذب الاستثمارات الخارجية سوف يتوقف على ضرورة توفر مناخ استثماري موات وعلى مدى كفاءة هذه الدولة في أداء جهودها الترويجية.

المطلب الثاني: الجهود القطرية.

استنادا على واقع البيانات القطرية الواردة من 14 دولة عربية، بشأن جهودها الترويجية خلال عام 2004، والتي ترصدها المؤسسة سنويا، شهد العام ارتفاعا كميا وتحسنا نوعيا ملحوظا في معظم الأنشطة الترويجية، التي أنجزت لجهة تنظيم الفعاليات والمشاركة في أخرى، وإرسال البعثات واستقبال أخرى، وتطوير البيئة التشريعية والإجرائية أو تعديل القائم منها، وتأسيس المناطق الصناعية والحرة والخاصة أو تعديل القائم منها، ومجهودات أخرى كما يشير ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية وفق المحاور الثمانية الموالية.

1. مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدول العربية.

بلغت الفعاليات الترويجية التي نظمتها 12 دولة عربية، توافرت منها البيانات (212) فعالية. توزعت ما بين مؤتمرات وندوات ومنتديات وملتقيات ومهرجانات ودورات تدريبية وورش عمل ومعارض، هدفت بمجملها إلى تحسين المناخ الاستثماري للقطر واستقطاب المستثمرين وترويج الفرص الاستثمارية الواعدة. وقد تصدرت الأردن هذا النشاط بارتفاع الفعاليات الترويجية التي نظمتها إلى 46 فعالية، تلتها سوريا (35 فعالية)، ثم كل من البحرين (29 فعالية) والإمارات (27 فعالية) ومصر (22 فعالية).

2. مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج شاركت فيها الدول العربية.

بلغت الفعاليات الترويجية التي شاركت بها 12 دولة عربية، توافرت منها البيانات، 93 فعالية توزعت ما بين مؤتمرات ومنتديات وندوات ومعارض وملتقيات واجتماعات لجان مشتركة، تم حضورها في خارج القطر، سواء في دول عربية أخرى أو في دول أجنبية في أوربا وآسيا وأمريكا الشمالية واستراليا، هدفت المشاركات بشكل أساسي للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار، وبحث سبل التعاون الثنائي ومناقشة التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول النامية، وبحث برامج الإصلاح والخصخصة وقوانين

الاستثمار. وقد تصدرت الإمارات هذا النشاط بالمشاركة في 24 فعالية، تلتها سوريا (14 فعالية)، تلتها الكويت ومصر (10 فعاليات لكل منها).

3. الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين.

فيما يتعلق بإرسال وفود للخارج وتنظيم زيارات خارجية ترويجية، قام 52 وفدا رسميا من 10 دول عربية توافرت منها البيانات، بزيارات ترويجية إلى غيرها من الدول العربية والعديد من الدول الأوربية والأسيوية والإفريقية وأمريكا الشمالية، هدفت بشكل عام للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار والترويج للاستثمار وجذب المستثمر الأجنبي وتبيان أسس التعاون الاقتصادي والتقني. وقد تصدرت المغرب هذا النشاط إذ نظمت (14 زيارة) تلتها الأردن (9 زيارات) والإمارات وتونس (6 زيارات لكل منهما). أما فيما يتعلق باستقبال الوفود الزائرة، فقد استقبلت 6 دول عربية توافرت منها البيانات 58 وفدا رسميا زائرا من دول عربية وأوربية وأمريكية (شمالية وجنوبية)، وآسيوية وإفريقية، وتصدرت ليبيا هذا النشاط إذ استقبلت 16 وفدا زائرا، تلتها الكويت (15 وفدا) ومصر (8وفودا).

كما زار السودان حوالي ألف زائر للتعرف على فرص ومجالات الاستثمار، وللاطلاع على مزايا قانون الاستثمار. فيما استقبلت المغرب وفدين لحضور فعاليتين تم تنظيمهما في الرباط والدار البيضاء، اهتمت الوفود الزائرة بشكل أساسي بالتعرف على الفرص الاستثمارية وبحث مشاكل المستثمرين وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والترويج للاستثمار.

4. الفرص المعروضة للاستثمار.

تم خلال عام 2004، عرض 234 فرصة ومشروعا استثماريا من قبل 6 دول عربية توافرت منها البيانات، تصدرتها ليبيا بعرضها 63 فرصة استثمارية داخل وخارج القطر، وعلى الأنترنت من قبل كل من الهيئة العامة لتمليك الوحدات الاقتصادية وهيئة تشجيع الاستثمار، تلتها الأردن بعرض 50 فرصة استثمارية تنوعت بين مشاريع غذائية وصناعية وسياحية ومنتجات البحر الميت وتكنولوجيا المعلومات، ثم تونس التي قامت 45 فرصة استثمارية عرضت خلال فعاليات اقتصادية وترويجية بلغت تكلفتها أكثر من 1,4 مليار دينار تونسي، منها 41 مشروعا للخصخصة في قطاعات السياحة والفلاحة والاتصالات، ثم مصر التي عرضت 42 فرصة من قبل 7 جهات حكومية تشمل وزارات البترول (20 فرصة)، الصناعة (14 فرصة)، الإنتاج الحربي (3 فرص)، الاتصالات وتكونولوجيا المعلومات (فرصتين)، البيئة والصحة (فرصة واحدة لكل منهما). واليمن التي عرضت 34 فرصة في قطاعات الصناعة والإسكان والخدمات والزراعة والثروة السمكية والسياحة بتكلفة تجاوزت المليار دولار أمريكي. أما السودان فقد أعدت 700 مشروع مطروح للترويج في قطاعات زراعية وصناعية وخدمية تم تصميمها في كتيبات وأقراص مدمجة.

المطلب الثالث: الترتيبات الترويجية الجديدة لجذب الاستثمار.

بعد أن قامت الدول العربية بمجهوداتها الترويجية، لجأت إلى ترتيبات جديدة قصد ترويج الاستثمار لجلبه، وذلك عن طريق اتخاذ قوانين وإجراءات جديدة، إضافة إلى ترتيبات تثنائية أو جماعية، كما أنها قامت بخلق مدن صناعية ومناطق حرة جديدة. وهذا ماسنتطرق إليه في هذا المطلب.

1. القوانين والاجراءات الجديدة لجذب الاستثمار.

شهد عام 2004 إصدار 41 قانونا أو تعديلا لقوانين قائمة، قامت بها 10 دولة عربية توافرت منها البيانات، هدفت بشكل أساسي إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تسيير الإجراءات والرقابة، تعديل قوانين التجارة والشركات التجارية وأحكام أسواق رأس المال، وتخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية وعلى بعض المواد الخام ومدخلات الإنتاج، والتوجه إلى فتح قطاعات جديدة أمام الإستثمار الأجنبي بتقليص القوائم السلبية ورفع حصة تملك المستثمر الأجنبي، وتنمية مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكافحة غسل الأموال. إضافة إلى أنه مازال هناك العديد من القوانين موضوع دراسة وبحث لتحديثها أو تفعيلها.

أما على صعيد التطورات المؤسسية والإجرائية لتحسين مناخ الاستثمار، فقد تم في تونس إطلاق عدد من البرامج التطويرية في مجالات الصناعة والسياحة، والبرنامج الثاني لتنمية الصادرات، وتم اعتماد الوسائل الإلكترونية لتمكين المستثمرين من تأسيس الشركات عن بعد، وفي مصر تم إنشاء تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بموجب القانون 15 لسنة 2004، وإنشاء صالة التأسيس الإلكتروني بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما تمت ميكنة عدد من الخدمات التابعة لبعض الوزارات الحكومية. وفي الأردن تم إنشاء النافذة الاستثمارية لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار لغايات تسجيل وترخيص المشاريع في مكان واحد. وفي سوريا تم إنشاء لجنة النافذة الواحدة التي تضم الوزارات والجهات المعنية بالاستثمار، ومواصلة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بهدف إصلاح النظام المالي والنقدي والضريبي لتحفيز الاستثمار وزيادة موارد الخزينة. وفي ليبيا تم إنشاء وزارة السياحة، وتم البدء بتطبيق نظام النافذة الواحدة لخدمة المستثمرين، وإطلاق مبادرات لتنمية الموارد البشرية والطبيعية والمالية. وفي السعودية تم اتخاذ إجراءات لحصر ومعالجة معوقات الاستثمار، وإعداد استراتيجية متكاملة للهيئة العامة للإستثمار. وفي اليمن منحت الهيئة العامة للاستثمار صلاحيات كاملة فيما يتعلق بإجراءات تسجيل وتوسيع وتطوير المشروعات الاستثمارية في المحافظات، وصلاحيات أخرى بهدف تسهيل وتبسيط إجراءات المشتثمرين وتوفير الوقت والجهد والحد من المركزية في اتخاذ القرار.

2. الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى.

بلغت الترتيبات المنفذة خلال 2004 حوالي 78 ترتيبا جديدا ثنائيا ومتعدد الأطراف، قامت بها 10 دول عربية توافرت منها البيانات، مع دول عربية أخرى وأوربية وآسيوية وأمريكية شمالية، وتنوعت بين توقيع اتفاقيات تجارة حرة، واتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار، واتفاقيات لتجنب الإزدواج الضريبي، وعقد لجان مشتركة وتوقيع مذكرات تفاهم وتفعيل الاستثمار، واتفاقيات لتجنب الإزدواج الضريبي، وعقد لجان مشتركة وتوقيع مذكرات تفاهم وتفعيل لترتيبات تم توقيعها سابقا. كما هدفت الترتيبات المنفذة إلى تبادل المعرفة والخبرات في مجالات عدة، وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني المشترك وتشجيع الاستثمار المتبادل، وتحرير كامل لتجارة السلع والخدمات، وتقديم ضمانات للاستثمار بين الدول الموقعة عليها.

3. المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة

فيما يتعلق بتنفيذ مناطق حرة ومناطق صناعية جديدة شهد العام نشاطا كبيرا في هذا الإتجاه، حيث تم اتخاذ قرارات بإنشاء 43 منطقة حرة وصناعية جديدة في 7 دول عربية توافرت منها البيانات، منها 12 مدينة صناعية مخطط لإنشائها في السعودية، و14 منطقة حرة وصناعية قيد الإنشاء في المغرب. وفي تونس تم تنفيذ 8 مناطق صناعية جديدة توزعت على 7 ولايات تونسية، وفي اليمن هنالك 3 مناطق صناعية قيد الإنشاء في ثلاث مناطق مختلفة من اليمن، وفي مصر تم تنفيذ منطقتين حرتين ومنطقة صناعية، وفي الأردن تم تنفيذ مدينة صناعية ومنطقة حرة، وفي الجزائر تم تأسيس مدينة صناعية جديدة.

يستهدف إنشاء هذه المناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة إلى توزيع المكاسب الاقتصادية والتنموية في أنحاء القطر، وزيادة حصته من الاستثمار الأجنبي، واستغلال المساحات لأغراض صناعية واستثمارية، وتنشيط التبادل التجاري الخارجي، وتعزيز النمو الاقتصادي بوجه عام.

4. مجهودات الترويج الأخرى.

شملت الجهود الترويجية الأخرى حوالي 21 نشاطا ترويجيا، قامت بها 5 دول عربية توافرت منها البيانات، واشتملت على تعزيز الترويج الإلكتروني عبر المواقع الشبكية للهيئات والوزارات المعنية بالاستثمار (مصر، تونس، سوريا، السودان) وتحديث المواقع الشبكية (اليمن)، إصدار مواد ترويجية جديدة (دليل المستثمر في السودان، ودليل الاستثمار في اليمن)، تطوير وسائل عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، والتعريف بمزايا قوانين الاستثمار الجديدة المطبقة وبمجالات الاستثمار، من خلال وضعها على أقراص مدمجة باللغتين العربية والإنجليزية (في السودان)، وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية (في تونس)، وتحديث مواد ترويجية أخرى سبق إصدارها (السودان)، وتنظيم دورات تدريبية للكوادر الوطنية

(سوريا)، ونشر مواد إعلامية في الصحف والمجلات المتخصصة أو من خلال إجراء لقاءات صحفية في صحف عربية وأجنبية (اليمن).

وقد ركزت بعض الدول العربية جهودها الترويجية على القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية فيها، منها الأردن (صناعات أملاح البحر الميت والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات)، ومصر (قطاعات البترول والصناعة وتكنولوجيا المعلومات)، اليمن (قطاعات الصناعة والإسكان والبنية التحتية والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة). كما أنشأت 3 دول عربية مجالس للتنافسية (مصر، الأردن، المغرب) وأصدرت كل من مصر والأردن تقارير تنافسية قطرية.

كما حرصت الدول العربية على تطوير نظم الاحصاءات والمعلومات لديها، للتوافق مع المعايير الدولية، وأن يكون هنالك مصدر واحد للمعلومات وإصدار المؤشرات الإقتصادية.

وقد دخلت 6 دول عربية في "النظام المعمم لجمع ونشر البيانات" GDDS لصندوق النقد الدولي، شملت الأردن والكويت ولبنان والسودان وسلطنة عمان وموريتانيا، بينما دخلت مؤخرا كل من مصر وتونس في "النظام الخاص لجمع ونشر البيانات" SDDS لصندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى، تواصل 7 دول عربية (سلطنة عمان، البحرين، الأردن، السعودية، سوريا، لبنان، إضافة إلى الكويت) إقامة قواعد لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد وتنفيذ المسوحات اللازمة لذلك بالتعاون مع أطراف دولية (الأسكوا).

ويتطلب نجاح الجهود الترويجية لجذب الاستثمارات وجود توجهات إيجابية داخل القطر، ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر، وترى فوائده التنموية. وفي هذا السياق أشارت دراسة حديثة (جويلية 2004) حول التوجهات العامة والعولمة والمخاطر، عن معهد الاقتصاد الدولي المعروف في واشنطن، إلى أن وجود توجهات غير إيجابية في قطر ما ضد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود، يؤثر سلبيا في قدرة القطر على جذب هذه الاستثمارات والاحتفاظ بها، فيما تستقطب الدول التي تسود فيها توجهات إيجابية وغير ممانعة للاستثمار الأجنبي المباشر حصة أكبر، كما تسجل مستوى أفضل في التصنيف السيادي، وتعكس درجة مخاطرة أقل للمستثمر، كما تعبر عن قوة روح المبادرة والريادة في قطاع الأعمال لديها. وتفسر هذه العلاقة من خلال مدى تأثير الرأي العام بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسات الاقتصادية والمحلية في القطر، وكذلك تأثيرها في وضع الأمن الداخلي. إذ قد يتعرض المستثمر أو المسؤول في شركة أجنبية في قطر ما إلى المخاطر في حال تنامي المشاعر العدائية التي قد تصل إلى الإيذاء أو الخطف وأحيانا الإغتيال.

خلاصة الفصل الأول:

في إطار ما تمليه التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، التي أصبحت سببا في تردد رجال الأعمال والمستثمرين العرب عن الاستثمار في الدول العربية. إضافة إلى حالة عدم اليقين التي تتصف بها السوق العربية. وبالأحرى مجمل متطلبات مناخ الاستثمار لا تتوفر في الدول العربية، وبذلك فإن كل هذا يلحق الضرر بمناخ الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى خلق إنطباع لدى المستثمرين بأن الاستثمار في هذه الدول غير نافع اقتصاديا .



لذلك فقد بذلت، وفي السنوات الأخيرة، معظم الدول العربية جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وهذا من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات إلى الدول العربية .



الاستثمار العربي بين التحدي والطموح

تمـهـيـد :

تتكون الدول العربية من مجموع 22 دولة، وفي هذا الكم الهائل من المجموع يتشكل لنا صعوبات وعراقيل إذا تعلق الأمر باتخاذ قرار ما، ناهيك إذا تعلق الأمر بالاستثمار العربي البيني الذي تقف في وجهه عدة معوقات، والتي تحد من حركة انسياب الأموال العربية للاستثمار البيني.

إلا أنه، على مدى السنوات الماضية، قامت الدول العربية بمجهودات لتشجيعها الاستثمارات البينية، وكذا إمضائها عدة اتفاقيات في هذا المجال لمواكبة التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: معوقات الاستثمار في الدول العربية

إن العملية الاستثمارية في الدول المضيفة تواجه العديد من المعوقات و المتمثلة في اللااستقرار السياسي واللااستقرار الاقتصادي، عدم ملاءة عوائد الاستثمار ومعوقات أخرى تتعلق بالاجراءات

القانونية و الادارية المتعلقة بالاستثمار، وكذلك تتمثل في غياب الاستثمار الثقافي عند الفرد العربي وضعف التكنولوجيا في الدول العربية.

إضافة إلى مجموعة من الصعوبات الناجمة عن المستثمر في حد ذاته وكذا صعوبات تتعلق بالمشروعات العربية المشتركة، دون أن ننسى صعوبة أخرى تتعلق بعدم استغلال عوائد النفط لإقامة مشروعات عربية بينية تكاملية، كما سوف نتطرق إليها:

المطلب الأول: الوضع السياسي والاقتصادي.

تشهد الدول العربية أوضاعا سياسية واقتصادية، تختلف من دولة إلى أخرى، حسب نظام الحكم السائد فيها، وكذلك من حيث ثرواتها الطبيعية، فهناك دول عربية نفطية وأخرى غير نفطية. لذلك ارتأينا أن نتطرق من خلال هذا المطلب إلى الوضع السياسي والاقتصادي في هذه الدول.

1. *الوضع السياسي.*

تقدر مساحة الأقطار العربية بـ 1,4 مليار هكتار (14,2 مليون كم^2) أي ما يعادل 10,2% من مساحة المعمورة، وفي هذه المساحة الشاسعة رسمت الحدود السياسية لتضم في هذه الحدود أعراقا وقوميات مختلفة، وزاد في تفرق هذه القوميات الاستعمار الذي ترك وراءه إرث ثقيل من المشاكل المتعلقة بالنزاعات الحدودية بين الدول العربية الشقيقة، كما أن الموقع الاستراتيجي للوطن العربي توسطه بين عدد من القارات وأراضيه الخصبة، واحتوائه للموارد الاستخراجية الاستراتيجية في صحراء المنطقة العربية حيث تشكل 85% من المساحة الاجمالية[(49)] جعله في كثير من الاحيان في موقع الأطماع والتكالب عليها من قوى الهيمنة والاحتكارات الدولية، التي تجد لها منافذ للتدخل واستغلال ثروات الوطن العربي وإضعافه. إذ تتميز المنطقة العربية بالتجانس والتنوع في نفس الوقت كالتباين في الحجم الجغرافي بين دولة وأخرى، فمثلا دولة الكويت لا تتجاوز مساحتها 1800 كم^2، في حين تتجاوز مساحة الجزائر 2 مليون كلم^2، كما أن هناك تفاوتا بين الدول العربية من حيث الموارد الزراعية والمعدنية[(50)].

إن أوضاع المنطقة العربية ككل لها بالغ الأثر على الاستثمار في المنطقة والتي تتجلى في المشاكل الحدودية والحروب الأهلية هنا وهناك ومشاكل أخرى، ولو أخذنا الصراع العربي الإسرائيلي كان ومازال له آثار سلبية على مناخ الاستثمار، حيث ما خلفه الصراع من حروب وإنفاق عسكري كبير، أهدر وأضاع موارد هامة كان يمكن ان تستخدم وتستغل في المنطقة العربية، وهذا من أهم الأسباب الطاردة للاستثمار في المنطقة خاصة الشرق الأوسط.

إن البلدان العربية مازالت تمر بمرحلة "اللاسلام واللاحرب" وزاد عليه قلق، أن السلام آت وهو ليس بآت، طالما بقيت أرض عربية محتلة، أما دول الجوار غير العربية شمالا، وغربا وجنوبا فعلاقتها

---

[49]- محمد الصغور وآخرون، "**قضايا التنمية العربية**"، (دار الفكر للنشر، عمان، 1994)، ص16.

[50]- عبد الحميد براهيمي، "**أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983)، ص31.

مع الدول العربية بقيت مضطربة ولا تخلو من مصادر التوتر، بدءا من التدخل في الشؤون الداخلية، نزاعات على الأرض والمياه[51]، وإذا لم تهدأ هذه العلاقات وتستقر وتحل هذه النزاعات فإنها تبقى مصدر قلق وكبت.

وهذا الوضع السياسي، وعدم وجود آليات تحل النزاع، يعرقل من جذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة الغارقة في النزاعات.

2. ***الوضع الاقتصادي.***

الصعوبات الاقتصادية تعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار، وتتجلى فيما يلي:

- ***عدم توفر البنية الأساسية بالكم والكيف في الدول العربية***: والمتمثلة في خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الموانئ، والطاقة والمياه...الخ. وهذا ما يجعل المستثمر العربي أو حتى الأجنبي يحجم على الإقدام لإقامة مشروعه، أو تعيق تنفيذ الاستثمار في مواعيده المحددة، وهذا كله سوف يزيد من التكاليف، وبالتالي لامردود استثماري؛
- ***محدودية السوق المحلي:*** الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، أي نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة. ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعه وبالتالي انخفاض العائد الاستثماري، وإذا انخفض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى. إضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بتحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، إما بسبب السياسة الحمائية الجمركية وغير الجمركية أو بسبب المنافسة الشديدة المضروبة عليها من طرف السلع الأجنبية؛
- ***غياب أو ضعف الأسواق المالية في معظم الدول العربية***: وإذا غابت الأسواق معناها غياب دورها المتمثل في التوسط المالي، في الأجلين المتوسط والطويل، بين السيولة النقدية واحتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- ***الترويج الاستثماري***: عن طريق الإعفاءات والتيسيرات، أصبح لغة قديمة لاتتفق مع ماتروج به الدول المتقدمة[52]؛
- ***عدم وضوح السياسات الاقتصادية***: وغياب التخطيط المنظم، والاعتماد على العشوائية في كثير من الأمور الداخلية، مما نجم عنه النقص في كفاءة الاجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري؛
- ضعف الاستثمار في مجالات التدريب، وارتفاع مستوى العمالة الوطنية[53]؛
- تعقيدات النظم الضريبية وعدم وضوحها وكثرتها في موضوع واحد؛

---

[51]- غويني العربي، مرجع سبق ذكره، ص75.
[52]- نفس المرجع السابق ، ص76.
[53]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ضمان الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص07.

- التمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب ؛
- تعدد سعر الصرف وعدم ثباته، والقيود على تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال؛
- عدم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، وانخفاض معدلات الإدخار في مجمل الدول العربية، أي وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وعلى دخول القطاع الخاص إلى الاستثمار في نشاطات معينة؛
- ***ضآلة حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات:*** إن أهم ما يميز القطاع الزراعي عن بقية القطاعات في الدول العربية، هو ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، فسياسة الاستثمار دائما كانت منحازة لصالح القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة وقطاع الخدمات. لهذا، فإن انخفاض نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي باعتباره القطاع المنتج للسلع الغذائية قد انعكس على شكل ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج الغذائي، الأمر الذي زاد من الحاجة للاعتماد على الخارج. كما أن الخلل لا يتعلق فقط بضعف حجم الاستثمار دائما، وإنما بسوء توزيعها أيضا، حيث نلاحظ أن القسم الأكبر من تلك الاستثمارات يتركز في عدد محدود من الدول العربية التي لا تمتلك بالضرورة الموارد الطبيعية الأكبر والأنسب، وهذا ما ينطبق على دول الخليج العربي. كذلك من مشاكل الاستثمار الزراعي العربي هو ضعف عائد الكثير من هذه الاستثمارات بسبب عدم تكاملها أو عدم تطبيق المعايير السليمة التي تضمن الاستثمار في المناطق الأكثر إنتاجية والأكثر حاجة من الناحية الاجتماعية[(54)]؛
- ***اقتصار مشروعات الصناعة التحويلية على الصناعات الخفيفة***: تعتمد الصناعة التحويلية في الدول العربية على انتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وبعض المنتجات الكيماوية، بينما تتضاءل فيها مشروعات الصناعة الثقيلة والميكانيكية ذات الأهمية البالغة في مجال الإنماء والتقدم، وهذا بسبب تخلف غالبية هذه الدول في المجال التكنولوجي[*]، وحاجة مثل هذه المشروعات إلى استثمارات ضخمة[(55)]؛
- ***تبعية المشروعات الصناعية للخارج:*** تعتمد المشروعات الصناعية في الدول العربية بصورة شبه كلية على المعدات والآلات والخدمات الإستشارية الأجنبية، مما يحد من سرعة تطوير هذه المشروعات وارتفاع تكاليف إنشائها خاصة إذا ما استغرقت عملية الإنشاء مدة طويلة، وبالتالي انخفاض عوائد الاستثمار. كل هذا يؤكد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاديات الأجنبية، التي تمتد لتشمل مجالات العلوم والتكنولوجية وأنماط الاستهلاك[(56)]؛
- رغم الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الدول العربية، إلا أنها تبقى دون الاستغلال الكامل لها بسبب نقص الاستثمارات الموجهة في هذا المجال. فلو أخذنا على سبيل المثال السودان، نجد أنه يتمتع

---

[54]- صلاح وزان، "تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989)، ص413.

لمزيد من التفصيل، اطلع على العنصر الثالث من نفس المبحث. *

[55]- يونس أحمد البطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية،** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985)، ص269.

[56]- نفس المرجع السابق، ص270.

بإمكانيات كبيرة خصوصا في منطقة الغابات الوسطى التي لم تحض بما تستحقه من استثمارات عامة أو خاصة تجعلها تتبوأ المكانة التي تستحقها في مجال السياحة[57]؛

- نقص فادح في المعلومات وطريقة تبادلها، وقلة المصادر المتعلقة بالمشروعات المشتركة؛
- انعدام خريطة للمشروعات الاستثمارية العربية والفرص المجدية المتاحة للاستثمار على مستوى المنطقة العربية؛
- تدهور قيمة العملة المحلية في بعض الدول العربية بسبب التمويل بالعجز، أو بسبب ضعف قدرة المعروض من النقد الأجنبي مقارنة بالطلب عليه مما ينتج عنه سعر صرف منخفض للعملة المحلية تجاه العملات القابلة للتحويل، وهذا له أثر على المستثمرين مثل تآكل الأرباح عند تحويلها إلى الخارج؛
- عجز إمكانيات التمويل في بعض الدول العربية عن مقابلة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية؛
- تراجع ظاهرة الانفاق العام في عدد من الدول العربية، مما نتج عنه تخفيض للإنفاق الجاري والاستثماري وتأجيل معظم المشروعات الحديثة وبذلك شلل نوعي للنشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، يتم استهلاك جزء من ميزانية الدولة في الأفراد خارج العمل على حساب الاستثمار الاقتصادي[58] بسبب ارتفاع نسبة الشريحة التي دون 15 سنة، البالغة 40% من مجموع السكان مقابل 25% فقط في الدول المتقدمة[59].
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم[60].

المطلب الثاني: عوائد الاستثمار والإجراءات القانونية والإدارية.

1. عوائد الاستثمار.

تعتبر العوائد المتوقعة من الاستثمار، من بين أهم العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، وهذه العوائد تتأثر بعدة عوامل يمكن حصرها في: أدوات ومجالات الاستثمار، التقدم التكنولوجي، توفر الأيدي العاملة، توفر الخدمات الأساسية، الحوافز الضريبية والجمركية، الرقابة على النقد، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، درجة تطور الأسواق المالية.

أجرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في هذا السياق، استبيان ووزعته على المستثمرين العرب للسنوات 1992-1993، أفادت آراء المستثمرين بأن العائد المتوقع من الاستثمار يحتل المرتبة الأولى في تأثيره على قرارات المستثمرين. وحسب بعض الدراسات تبين أن نسبة العائد فيها هي أدنى

57- عبد الحميد الإبراهيمي، **"أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"**، مرجع سبق ذكره، ص11.
58- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002**، ص26.
59- محمد الصقور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص26.
60- محمد رضا العدل، **"الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة"**، مرجع سبق ذكره، ص17. متوفرة على الموقع:
www.idsc.gov.eg/MainIssues/Docs_ViewDetails.asp ?DocID=218IssueID=

من معدل سعر الفائدة السائد في السوق، بالاضافة إلى معدل التضخم، وهذا كله سوف يضعف جدوى الاستثمار لغالبية المستثمرين.

2. ***الإجراءات القانونية والإدارية.***

- ***من حيث الإجراءات القانونية:***

* وجود قوانين عديدة وكثيرة، متضاربة وغامضة؛
* غياب تشريعات تحمي رأس المال المستثمر، وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر؛
* عدم استقرار قوانين الاستثمار؛
* عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب؛
* عدم تناسب قوانين الاستثمار في الدول العربية مع التطورات العالمية.

- ***من حيث الإجراءات الإدارية:***

* تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، والغياب الكلي للتنسيق فيما بينها ودخول في صراعات في بعض الأحيان ؛
* درجة تعقيد الاجراءات الحكومية والمتعلقة بتراخيص الاستثمار، فحتى إذا تم تركيز القرار في جهة واحدة فإننا نلاحظ أن المستثمر يعاني كثيرا من بيروقراطية شديدة تؤدي في الأخير إلى تعقيد وبطء وتأخير في إنجاز المشروع، وإهدار وقت المستثمر؛
* عدم كفاءة بعض من التركيبة البشرية العاملة، في إدارات وأجهزة الاستثمار، وهذا له أثر بليغ على المعاملة مع المستثمرين؛
* نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة، مما يؤدي إلى تحمل المستثمر تكاليف باهضة الثمن في جلب الكوادر الفنية والإدارية من الخارج، التي يكون لها أثر على عائد الاستثمار؛
* سوء إدارة المشاريع، وتتضح مسؤولية الإدارة في:
  - نقص الكوادر والخبرات الفنية الإدارية؛
  - التدخلات الحكومية العشوائية سواء ما تعلق بالاطارات أو حتى في تخصص عملهم؛
  - عدم وجود أنظمة معلومات متطورة؛
  - عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات.

- ***صعوبات ناجمة عن المستثمر في حد ذاته:***

* لدى الكثير من المستثمرين العرب النظرة التجارية قصيرة المدى؛
* ضعف الخبرة لرسم وتنفيذ سياسة تسويقية ناجحة تتلاءم ومعطيات الظروف القائمة؛
* غياب الدقة والواقعية في كثير من دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الكبرى، ويرجع ذلك إلى نقص عامل المعرفة اللصيقة بالظروف المحلية الخاصة بالبيئة الاستثمارية إلى سوق يقام عليها الاستثمار؛

* أنماط وأدوات التمويل غير ملائمة لقيام الاستثمارات.

♦ ***صعوبات تتعلق بالمشروعات العربية المشتركة:*** تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

* طول مدة تأسيس بعض المشروعات العربية المشتركة نظرا لدرجة تعقيد الاجراءات القانونية؛

* النقص والغموض في الأحكام التأسيسية، وهذا ما يؤدي لامحالة إلى المفارقات والتأويلات في تطبيق أحكام تأسيس هذه المشروعات؛

* وعليه ينتج مما سبق ذكره في الصعوبات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة عدم السير في الالتزام بتطبيق من المزايا والتسهيلات المنصوص عليها في نظم تأسيس هذه المشروعات؛

* صعوبة الحصول على القروض الميسرة والتمويل، وعدم تجاوب الدول المساهمة بالسرعة المطلوبة في الوفاء بالمساهمات المتعاقد عليها؛

* مشاكل تسويق الانتاج في أسواق الدول العربية، وعدم التزامها بالمعاملة التفضيلية لمنتجات المشروع.

♦ ***عدم استغلال عوائد النفط لإقامة مشروعات تكاملية:***

* إن النفط العربي، والوفرة التي يتميز بها في الوطن العربي من تدفقات اقتصادية، عجزت عن توفير أساس لإقامة مشاريع اقتصادية لتحقيق التكامل العربي وإحداث تشابك اقتصادي، ماعدا بعض العلاقات التي كانت تربط بعض الدول في منطقة الخليج في شكل تزويد بعض الدول، دولا أخرى، بنفط خام يجري تصنيعه فيها. وأهم معوقة ظهرت في الخلاف العربي حول السياسات النفطية، إذ استخدم كأحد ذرائع اجتياح العراق للكويت في 1990؛

* ظلت التدفقات التجارية تشد الدول النفطية ومن ورائها باقي دول الوطن العربي إلى علاقاتها مع الدول المتقدمة؛

* إصرار الجانب العربي على مناقشة القضايا السياسية القومية مع الجانب الأوربي الذي أصر هو الآخر على اقتصاره، فقط، في مناقشة العلاقات الاقتصادية؛

* انفراد كل دولة عربية بصندوقها الوطني، أفقدها قدرة توظيف المعونات في تعزيز مكانتها الدولية رغم ارتفاع نسب المعونات المقدمة من الدول العربية ذات الفائض، كما كانت الدول الغنية تقدمه من دخولها القومية؛

وفي خضم هذه المشاكل لم يتم استغلال عوائد النفط لإقامة مشروعات جادة مشتركة فيما بين الدول العربية لتعزيز التشابك الاقتصادي قصد انشاء حركة للاستثمارات العربية، مع استغلال كل فرصة متاحة في أي دولة عربية، وخلق قدرات ذاتية على تدبير رأس المال العيني.

المطلب الثالث: غياب الاستثمار الثقافي وضعف التكنولوجيا لدى الدول العربية

تتميز الدول العربية بغياب الاستثمار الثقافي والضعف التكنولوجي، ولهذا سوف نحاول التطرق إلى أسباب هذا الضعف في الدول العربية وصور إخفاقه فيها، كما سنثير إمكانات الدول العربية في التبادل التكنولوجي. ثم تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول العربية حسب نوعية المعوقات إلى خمس (05) مجموعات.

1. **غياب الإستثمار الثقافي**

يعتبر الاستثمار الثقافي عنصر من عناصر الانتاج مثل عنصر العمل، عنصر رأس المال، هذا من جهة، كما يعتبر عنصر أساسي في التقدم الاقتصادي لاستغلاله عنصر رأس المال من جهة أخرى.

إن مستوى التطور الذي يشهده العالم اليوم، يحتم على العلماء والتقنيين أن يتحملوا كامل المسؤولية في تسيير الإقتصاد، والعمل على اختراع الوسائل القادرة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي[61].

كما أن التجارب التي تمر بها الدول المتخلفة، تؤكد على أنها غير قادرة على مواكبة التفتح على النمو الاقتصادي، ولا حتى التطور التقني السائد، ونستحضر قول الأستاذ جون كلبريت "*لا يوجد في أي مكان في العالم فلاحون أميون متفتحون على التطور وفلاحون يرفضون التطور*".

من وجهة أخرى نجد أن جميع التجارب الاقتصادية تؤكد على حقيقة واحدة، وهي أن الاستثمار الثقافي له تأثير كبير ومباشر على عملية الإنتاج، وفي هذا السياق نستشهد بالاقتصادي تيدور شولترز "*دولار مستثمر في تحسين المستوى الثقافي للسكان يؤدي إلى رفع الإنتاج الوطني بقيمة تزيد عن الارتفاع الناتج عن استثمار دولار في السكك الحديدية أو في السدود والآلات*"[62]

ويظهر جليا تأثير المعرفة في جانبها المادي، من خلال استخدام التحليل الاقتصادي الجزئي، وحتى التحليل الاقتصادي الكلي. فأما التحليل الاقتصادي الجزئي، نلاحظ على مستوى الفرد أن المداخيل الفردية ترتفع وتزداد في الارتفاع، كلما ارتفع المستوى الثقافي والتقني أي مستوى المداخيل له علاقة طردية مع المستوى الثقافي والتقني للفرد وذلك لأن انتاجية العمل تزيد كلما زاد المستوى العلمي للفرد، فمثلا نجد أجرة تقني سامي في المعمل تزيد عن أجرة العامل البسيط، وأجرة التقني السامي أقل من أجرة المهندس وهكذا دواليك.

وأما على مستوى التحليل الكلي الاقتصادي، فإنه يلاحظ أن مستوى الإنتاج يرتفع كلما ارتفع المستوى الثقافي للسكان وللمجتمع[63].

كما لا ننسى أن المستوى الثقافي له علاقة بدرجة التطور الاقتصادي للمجتمعات، نجد أن عدد السكان غير المتعلمين أو الأميين عبارة عن ادخار غير مستخدم وغير مستغل في عملية الإنتاج، وتتحول بذلك الأمية بعد أن كانت داء ذو بعد اجتماعي من قبل إلى داء ذو طابع اقتصادي، وعليه إن وجود عدد من السكان في الدول العربية في أحضان الأمية يعني بالضرورة وجود قوة عمل غير مستعملة أو نقص

---

[61]- فتح الله ولعلو، "**مدخل للإقتصاد السياسي**"، (بدون دار نشر، مصر، 1981)، ص400.

[62]- نفس المرجع، ص401.

[63]- غويني العربي: مرجع سبق ذكره، ص80.

في الاستخدام ففي الدول العربية رغم مجانية التعليم إلا أنها مازالت تعاني نسبة معتبرة من الأمية، إلى جانب قلة الأطر الوطنية المثقفة والقادرة على التسيير الجيد لدواليب الإقتصاد. لذا تجد الدول العربية نفسها ملزمة بالاضافة إلى استيراد رؤوس أموال عامة وخاصة إلى استيراد أموال ثقافية في شكل خدمات أو معلومات يقدمها أجانب في قطاعات التي عجزت البلدان على تسييرها بالاعتماد على أطرها الوطنية فقط.

إضافة إلى أن بعض الدول العربية، لها مكاتب الخبرة الأجنبية، ولا أحد يشك في مقدرة هذه المكاتب، لكن يبقى إشكالا قائما وكان دائما عائق بالنسبة للدول العربية، حيث أن هذه المكاتب تجهل البيئة المحلية في الوطن العربي، وحتى سلوكات الفرد العربي.

لكن على مستوى كل الدول العربية، هناك نقص كبير في مكاتب الدراسات أو ذات الخبرة في الاستثمار بالشكل الذي يغطي الوطن العربي، وهذا ناتج عن انعدام أو نقص الجانب التعلمي والمعرفي لدى العرب.

حتى على مستوى الفرد، أي المستثمر العربي فهناك فرق شاسع بين المستثمر العربي والأجنبي، بحيث أن هذا الأخير يعطي للإستثمار كل أبعاده العلمية، أي دراساته تتم وفق أسلوب علمي محض، عكس المستثمر العربي الذي في غالب الأحيان يستعمل الارتجالية والتسرع في دراساته الاستثمارية، التي لا تتم وفق معايير علمية دقيقة.

يمكن الحكم اليوم على أن السابق الموجود بين الدول المتقدمة والدول العربية في مسيرتها نحو مزيد من التطور والازدهار، باعتمادها الرأس المال الثقافي (الاستثمار الثقافي)، الذي يملكه كل بلد. فالتقدم أصبح اليوم لا يقاس بمستوى إنتاج البترول، الغاز، الحديد...الخ، بقدر ما يقاس بالمستوى العلمي للسكان وعدد التقنيين والأطباء والمحاسبين، كما وكيفا.

إن الثورة العلمية والتكنولوجيا التي يمر العالم بها اليوم، تحتم على الدول العربية إن أرادت الخروج من مشكلة التخلف، أن تزيل جميع الحواجز البنيوية للالتحاق بكوكبة الثورة العلمية، ومحاولة استعمال الوسائل التي وصل إليها العالم عن طريق يد عربية ذات كفاءة وعلم، لأن القيام باستثمارات لابد أن يتم عن طريق أطر مكونة وقادرة ووسائل علمية متطورة.

2. ***ضعف التكنولوجيا في الدول العربية[*].***

يمكن إرجاع تأخر الاستثمارات البينية وغير البينية، في الدول العربية، إلى قصور في الأداء التكنولوجي بدرجات مختلفة لدى أغلب ما أقيم من وحدات إنتاجية. لهذا لا بد من تحديد الأسباب المؤثرة في ذلك، ومن الممكن إيراد بعضها على النحو الموالي[64].

---

[*]- تستعمل كلمة التقانة في الكتب الشرقية بينما استعملنا كلمة التكنولوجيا.

[64]- لمزيد من التفاصيل عن هذه الأسباب: أنظر أنطوان زحلان، ***البعد التكنولوجي للوحدة العربية*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

* عند نقل التكنولوجيا، غالبا ما يتم استيراد الماكينات والمعدات الرأسمالية فقط، بينما تبقى المعلومات والخبرات حول العمليات الإنتاجية وأساسيتها النظرية طرف الجهة المصدرة، أي أن ما يتم استيراده هو أدوات التكنولوجيا، وليس التكنولوجيا ذاتها؛

* الإختيار العشوائي للتكنولوجيا، وما يصاحبه من عدم اختيار التكنولوجيا المناسبة، سواء كانت المناسبة، تاخذ في الإعتبار البلد المستورد، أو الموقع المقام فيه المشروع، أو نوع العمالة المتوفرة، أو موقع الخامات المستخدمة ونوعيتها، أو مصادر الطاقة، أو الظروف البيئية...الخ؛

* ارتفاع سعر التكنولوجيا المنقولة، وفي أحيان كثيرة عدم معرفة السعر الحقيقي لها، أو صعوبة تحديد ذلك السعر، مع عدم التنسيق بين البلدان العربية عند استيراد التكنولوجيا ذاتها، ومن مصادر واحدة؛

* ارتفاع التكاليف المتعلقة باستخدام براءات الإختراع وتراخيص الإستخدام والعلامات التجارية، وكذلك ما يتطلب العمل من خدمات فنية متنوعة؛

* المغالاة في أسعار مدخلات الإنتاج، حيث يقوم بتحديدها مصدرو التكنولوجيا؛

* الإحتياج الدائم إلى الإعتماد على مصدري التكنولوجيا من الخدمات اللازمة، وقطع الغيار، وطرق التشغيل والاختبار، وغيرها مما تحتاج إليه العمليات الإنتاجية. والملاحظ أن أسعار ورسوم جميع ما يتم استيراده مغالى فيها على نحو شبه احتكاري؛

* عدم المقدرة على تطوير المنتجات أو تغيير مواصفاتها أو تحسين جودتها، وحتى لو توفرت المقدرة، فإن مصدر التكنولوجيا لا يسمح بذلك؛

* عدم المقدرة على الوفاء بالاحتياجات التسويقية المستجدة؛

* كثرة مشاكل وأعطال التشغيل، مع ارتفاع تكاليف أعمال الصيانة، سواء كانت صيانة وقائية أو علاجية؛

* اشتمال عقود نقل التكنولوجيا على بعض الشروط المعوقة، التي غالبا ما تكون غير معلنة على سبيل المثال يمكن ذكر الآتي:

➤ الحد أو المنع من حقوق مستخدمي التكنولوجيا في الحصول على تكنولوجيا مكملة أو اضافية من مصادر أخرى؛

➤ تقييد مستوردي التكنولوجيا فيما يتعلق بحجم الانتاج وكمياته، وكذلك بالنسبة إلى أي توسعات بدون القيام بها مستقبلا؛

➤ منع تصدير فائض الانتاج إلى أسواق معينة، أو اشتراط أن يتم التصدير بمعرفة أو اشراف مصدري التكنولوجيا، وغالبا ما يكون ذلك تحت شروط غير مجزية؛

➤ طلب عوائد مرتفعة في كثير من الأحيان، مع استمرارها فترات زمنية طويلة؛

➤ قصر توريد الخامات على مانح الترخيص، أو وضع العديد من الشروط التعسفية عند الحصول عليها من مصادر أخرى؛

➤ الاستخدام الزائد عن الحاجة لخبراء وموظفي مصدري التكنولوجيا.

ومما لا شك فيه، هذا يؤثر سلبا على الاستثمار في الدول العربية وبالخصوص البينية منها، ومن صور الاخفاق يتمثل فيما يلي[65]:

*الاستهلاك المبدد للطاقة؛

*الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة؛

*الاعتماد على خامات مستوردة؛

*سوء توزيع مواقع الوحدات الصناعية؛

*نوعية من المنتجات لا تفي بالاحتياجات الأساسية؛

*إهمال بناء قدرات ذاتية في البحث والتطوير؛

*عدم الاهتمام بالنواحي البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن صانعي القرار في الدول العربية، يجدون صعوبة في اختيار أكثر التكنولوجيا المناسبة لهذه البلدان، وهذا يرجع للاعتبارات التالية[66]:

* إن للبلدان العربية خصوصية، سواء من حيث التاريخ الحضاري، أو الموقع الجغرافي، أو الطبيعة السكانية...الخ؛

* إن البلدان العربية، احتياج ماس لاتباع سياسة تكنولوجية تؤدي إلى تنمية متوازنة ومستمرة بين الحضر والريف، و المناطق الصحراوية؛

* حتمية الاستفادة من جميع الموارد المتاحة من خامات، عمالة، رأس مال؛

* ضرورة الاستفادة من متغيرات الانتاج، على سبيل المثال: حجم الوحدات، مواقع الوحدات، نوعية السلع المنتجة، مستوى الجودة...الخ؛

* أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث، وبخاصة داخل العواصم والمدن الكبرى.

• ***التبادل التكنولوجي بين الدول العربية:*** هناك إمكانات كبيرة للبلدان العربية حتى تتبادل التكنولوجيات الناجحة لديها، ولذلك لا بد من إيجاد أشكال للتكامل التكنولوجي بين البلدان العربية، بحيث تتكامل معا الأنشطة المهمة والمتماثلة في هذه البلدان، والمقترح أن تشمل تلك الأنشطة القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الخدمية، والاحتياجات التسويقية، والبحث العلمي والتطوير، وهي الأنشطة ذات العلاقات المباشرة مع التكنولوجيا على أن يكون ذلك من خلال العلاقات التالية[67]:

* علاقات الإرتباط المباشر بين كل نشاط، والذي يماثله في البلد أو البلدان الأخرى؛

* أن تكون احتياجات الإنتاج والتسويق في ارتباط مباشر مع الخدمات في البلد ذاته، كذلك في قطاعات الخدمات في البلدان الأخرى، بحيث يتم الإرتباط المباشر بين أنشطة الخدمات في هذه البلدان معا؛

---

[65]- سليمان الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، (سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،أغسطس 1998)، ص253-257.

[66]-نفس المرجع، ص255.

[67]- سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص257.

* ترتبط أنشطة البحث في جميع البلدان ارتباطا مباشرا على نحو متبادل وفعال، بحيث تقوي من ارتباطات باقي الأنشطة معا، سواء المباشر منها أو غير المباشر، عبر أنشطة البحث؛

* أن تلتقي عند أنشطة البحث مختلف الاحتياجات الانتاجية والتسويقية، بحيث يمكن نقلها إلى الأنشطة البحثية في البلدان الأخرى، بهدف تدعيم سبل الوفاء بتلك الاحتياجات مع الإرجاء اللازم من بحوث لتنفيذها.

3. تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول العربية حسب نوعية المعوقات.

قامت مؤسسة ضمان الاستثمار بإظهار معوقات الاستثمارات العربية البينية، في مجموعات رئيسية من العوامل، لتعمل الدول العربية على علاجها، كل حسب ما تتوافر تلك المعوقات من عدمه. ويمكن توضيحها كما يظهر من تقرير الاستثمار في الدول العربية عام 1994.

جدول رقم(8): تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول العربية حسب نوعية المعوقات

المجموعة	مميزاتها
المجموعة الأولى	1. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. 2. الروتين والبيروقراطية، وصعوبة التسجيل والترخيص. 3. عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار. 4. عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية. 5. عدم الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية. 6. القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار بالخارج. 7. عدم توفر قوانين تشجيع الاستثمار. عدم توفر الكفاءات اللازمة للمشاريع.
المجموعة الثانية	1. عدم توافر مناخ استثماري ملائم. 2. عدم توفر النقد الأجنبي. 3. صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار. 4. صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول. 5. عدم توافر الأيدي العاملة المدربة. 6. عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر. 7. صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار. عدم توافر شيك محلي من القطر المضيف.
المجموعة الثالثة	1. عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج 2. عدم توافر الاستقرار الأمني. 3. ازدواجية الضرائب. 4. ارتفاع معدلات البطالة. 5. ارتفاع معدلات التضخم. 6. تسلط السلطة الحكومية.

	7. عدم توافر خرائط استثمارية. ضعف البنى الأساسية.
المجموعة الرابعة	*1.* غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف. *2.* محدودية السوق المحلية. *3.* عدم توافر فرص استثمارية. *4.* احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية. *5.* عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة. *6.* تفشي الرشوة والعمولات. *7.* غياب التكامل الاقتصادي العربي. القيود المفروضة على رأس المال.
المجموعة الخامسة	1. عدم توافر بنوك للمعلومات. 2. عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار. 3. عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار. 4. عدم وجود سوق مالية متطورة. 5. عدم ثبات السياسة الاستثمارية. 6. ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية. 7. عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية. 8. عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة،(مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003)، ص

تحتاج كل هذه المعوقات للاستثمار أن يتم علاجها، من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي، وتفعيل التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمارات العربية البينية المباشرة، لجذب المزيد منها من خلال تكاثف الجهود وتنسيقها وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها، لتحقيق التكامل الاقتصادي، ويلاحظ في هذا المجال أن هناك علاقة ارتباط قوية بين زيادة معدلات التجارة العربية البينية وبين زيادة الاستثمارات العربية البينية، فنجد الأولى ستوفر حافزا للاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية، والعكس صحيح أيضا.

حيث أن تحقيق كفاءة التجارة العربية يفتح الأسواق العربية والعالمية أمام المنتجات والخدمات العربية، بما يحقق فائضا تجاريا عربيا، ويمكن تعميق هذا الاتجاه من خلال شبكة معلومات عربية متكاملة مع برنامج تنمية التجارة العربية البينية، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لإنشاء شركات النقل البري والبحري والجوي، مع الترويج لها بين المستثمرين، وكذلك زيادة أعداد البنوك العربية المستفيدة والوكلاء، من كل دولة، من خطوط التمويل التي ينتجها برنامج تمويل التجارة العربية. وكذلك تمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة ذات المنتجات غير التقليدية التي تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية في مجال التجارة الخارجية مع تقديم خدمة الترويج لها.

من ناحية أخرى يجب العمل على الاستغلال الأمثل للتوافق التلقائي الموجود في الدول العربية في مجال الاستثمار، حيث توجد دول عربية مصدرة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) مثل دول الخليج وليبيا، وتوجد أيضا دول عربية عديدة مستقبلة للاستثمارات المباشرة (وغير المباشرة) وعملت على تطوير وتحسين مناخ الاستثمار فيها، مع مراعاة أن مفهوم المصدر الدائم والمستورد الدائم للاستثمارات لم يعد واقعيا، لأن مسار المشاركة الاقتصادية يختلف عن ذلك كثيرا، ويتضمن تبادل الاستثمارات بنسب مختلفة وبأشكال عديدة، وهو مجال خصب لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي في هذا المجال.

المبحث الثاني: الإتجاهات الاستثمارية في الدول العربية في ظل التغيرات العالمية.

إن حركة الاستثمار في الدول العربية، كانت قد تأثرت بتيارين مختلفين من عوامل الطرد أو الجذب، والتي كان لهما التأثير السلبي والإيجابي على تدفق رؤوس الأموال فيها.

فيما يلي سوف نتطرق إلى السمات الاقتصادية العالمية، وإلى مجهودات الدول العربية لمواجهة ما يحدث في العالم، وذلك بتشجيعها للاستثمار البيني مع ذكر تجارب بعض الدول العربية، إضافة إلى ما قامت به من عمل لتحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: السمات الاقتصادية العالمية.

مر الاقتصاد العالمي بتطورات جاءت متلاحقة، ومترادفة كان لها أثر كبير على تبديل وتصحيح بعض المفاهيم، التي كانت قائمة. فنجد أن العولمة أصبحت الخاصية الأكثر انتشارا في الاقتصاد العالمي الحديث. فهي عبارة عن موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا والمفاهيم التي لا تحدها حدود أو ضوابط. ففي هذه الموجة الجارفة التي كانت قائدتها العولمة، تسير أو توسع مفهوم التنمية بحيث ابتعد مفهومها على النمو الاقتصادي، وتكوين رأس المال وضم إليه مفهوما أشمل وذو أفق أوسع، بحيث يرتكز هذا المفهوم على محاولة جعل الهدف النهائي الذي تسعى إليه السياسات الاقتصادية يرتكز أو يتمحور حول تنمية كفاءة الإنسان، ومحاولة تحسين الظروف المحيطة به من ظروف اجتماعية، اقتصادية، بيئية، وتعليمية، وبهذا نحصل على تجاوب مع الحاجات المتبدلة والمتزايدة، وباتت التكنولوجيا تضاف إلى عوامل الإنتاج الأساسية[68]. سوف نذكر أهم السمات والخصائص والمتغيرات الاقتصادية التي أصبحت سائدة غالبا، ويمكن أن نوجزها في العناصر الموالية.

1. إتجاهات التدفقات الرأسمالية العالمية وأوضاعها في العالم العربي.

اجتذبت البلدان العربية تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر[69] بالرغم من أن التدفقات الوافدة إلى المنطقة العربية ككل، لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وبلدان التحول الإقتصادي. ومازالت هذه الاستثمارات منخفضة نسبيا مقارنة بإجمالي الناتج المحلي[*].

خلال الفترة 1993-1995، تلقت البلدان العربية في المتوسط حوالي 5% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي ما يعادل حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي العربي، أي أكثر من

68- التقرير السنوي للأمين العام للاتحاد العلم للاتحاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1998، ص18.

69- سمير المقدسي، "دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية"، وقائع الندوة المنعقدة في الكويت 11-15 أفريل 1999، الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي بالتعامن مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بيروت، مارس 2000، ص75.

*- في ضوء البيانات المتاحة أختير 14 بلدا عربيا: بلدان المغرب: الجزائر والمغرب وتونس وفي المشرق العربي: مصر، الأردن، لبنان، سوريا واليمن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

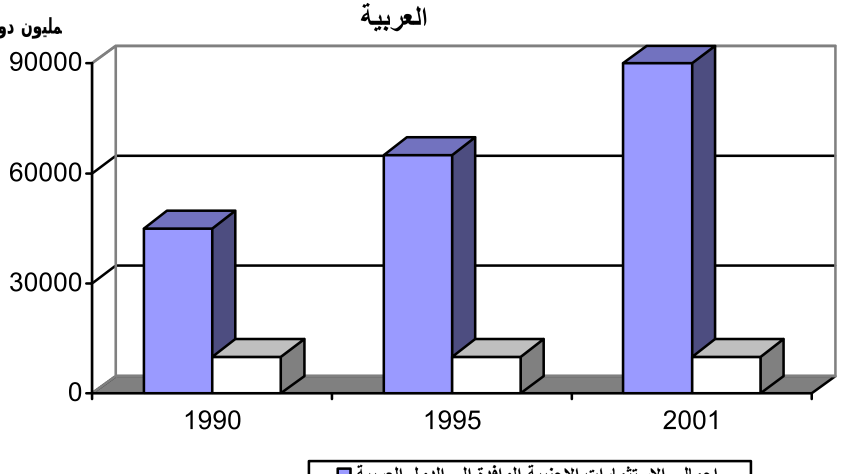
ضعف النسبة المتلقاة خلال الفترة 1987-1992. ولكن أقل بكثير من النسبة التي تلقتها أمريكا اللاتينية وآسيا التي تراوحت بين 1,5 و2,5% من إجمالي الناتج المحلي[70].

مع ذلك، توجد إختلافات مهمة داخل العالم العربي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل03)، ففي بلدان المشرق العربي واليمن، تراوح صافي الإستثمار الأجنبي المباشر بين 0,5 و3% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة تزيد على المستويات السائدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

أما بلدان المغرب العربي، فقد شهدت ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تجاوز 1% من إجمالي الناتج المحلي في معظم السنوات منذ 1992، بينما ظلت التدفقات الصافية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل من 0,5% [71].

كان التمويل من الأسواق الخاصة في العالم العربي أكبر من ذلك بكثير، ولكنه تركز أساسا في بلدان مجلس التعاون الخليجي (التي شكلت في المتوسط من نسبة 70% من تمويل الأسواق الخاصة) الذي كان معظمه في شكل قروض وتسهيلات إئتمانية، وكانت إصدارات السندات موجودة بالكاد قبل 1994.

الشكل رقم (3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والخارج من الدول العربية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إعداد متفرقة.

2. ***انتشار الخوصصة والعمل بنظام السوق.***

هو تيار انتشر في معظم أنحاء المعمورة وخاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي، وحمل في بذور نشأته اشتراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاءه نفس الحقوق التي يتمتع بها القطاع العام. وفي الحقيقة فإن نظام الخوصصة أصبح ملزما وضروريا، نظرا لتغير المفاهيم الاقتصادية السائدة فنظام السوق والذي مؤده أن السوق هو السيد والحكم يتطلب فتح المجال للقطاع الخاص لينافس القطاع العام.

---

[70]- سمير المقدسي، مرجع سبق ذكره، ص77-78.

[71]- نفس المرجع السابق، ص108.

إن عملية الخوصصة سائدة ولكن بشكل متفاوت تقريبا في معظم البلدان، وخلقت مشاكل ومتاعب اقتصادية للعديد من الدول، خاصة تلك التي كانت سائرة في النهج الاشتراكي.

إن الخوصصة لا تعني بأي حال من الأحوال انسحاب القطاع العام من الحياة الاقتصادية، وإنما دوره من خلال رعاية وتنمية الظروف المتممة للعمل الخاص، ودعم التنمية المالية والبشرية وغيرها.

إن التحول إلى نظام السوق يتطلب مجموعة كبيرة من القوانين والسياسات والتعديلات الهيكلية، وتحرير الأسعار، وهي كلها عبارة عن عوامل محركة ومدعمة لنشاط السوق. إن نظام السوق يعتمد على الاستقرار العام، وعلى القدرة التقنية، وتوفر قطاع وطني مبني على المبادرين والمستثمرين.

حيث أصبح السوق هو السيد وهو الحكم وهو الأسلوب الأنسب، وعملية التحول إلى اقتصاد السوق تتفاوت من بلد إلى آخر.

3. ***تغير أساليب العمل والإنتاج.***

إن الثورة التكنولوجية، غيرت حتى في الميزات الاقتصادية وأبرزت القدرة على المنافسة العالمية، فالتغير في أساليب العمل قد أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال والموظفين، أي زادت معدلات البطالة، وزاد ارتباط الدول ببعضها البعض، كما زاد من درجة تقسيم المراحل الإنتاجية حتى انتقلت أو خرجت من حدود الدولة إلى دولة أخرى، واقتصرت المكاتب على مواقع صغيرة ومجهزة بأحدث الأجهزة، وهكذا أصبحت التكنولوجيا وسيلة ضرورية للتنمية.

4. ***منظمة التجارة العالمية.***

ولدت هذه المنظمة نتيجة للتطورات المذكورة، والمتحكمة في نظام التجارة العالمية. وقد وجدت هذه المنظمة من أجل خدمة أهداف البلدان الأكثر تصنيعا في العالم، لأنها الأكثر قدرة على المنافسة انطلاقا من قدرتها العظيمة على الإنتاج والإختراع ودخول حتى السوق البعيدة.

شعار هذه المنظمة إلغاء الحواجز الجمركية في وجه السلع والبضائع ورؤوس الأموال، وأصبحت هذه المنظمة، رفقة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تشكل الركائز الأساسية في معادلة العالم الجديد. وهكذا أصبحت التنمية ترتكز ارتكازا كبيرا على مشاركة البلدان في التجارة العالمية، وأصبحت الأمور المتعلقة بالتمويل، الاستثمار التكنولوجية، النقل، التنمية المستديمة وتجارة السلع تشكل ترابطا كبيرا.

5. ***بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة وظهور عملة عالمية جديدة (اليورو).***

إن ظهور هذه التكتلات، قد أسهم في سرعة تغير أنماط العمل ومحاولة الاستفادة من الثروات الموجودة في أكثر من بلد وذلك سعيا من أجل تعظيم الربح. فأصبحت رؤوس الأموال والتقنيات تتحرك بصورة فائقة، وظهر هناك ترابط بين بعض البلدان وأصبحت العولمة تتضح معالمها. فاشتدت المنافسة العالمية، وتضعضعت بذلك المؤسسات المحلية وضاع معها الاقتصاد الوطني، غير القادر على المنافسة.

كما أن لليورو أثارعلى المستوى العالمي والعربي، حيث أنها تساهم في زيادة حجم الاستثمارات في الأسواق الأوربية، وتزيد من عمليات المضاربة في أرجاء العالم، وتشكل الدول الأوربية من خلال عملتها الموحدة قوة اقتصادية عالمية منظورة، ويكسب هذا التطور مركزا سياسيا أكثر فعالية وصلابة على المستوى العالمي. أما على المستوى العربي فإن تأثيره ما يزال مبكرا خاصة أن دول الخليج لا تعتبر الدول الأوربية شريكة لها. أما فيما يتعلق بدول المغرب العربي التي هي عبارة عن شريك حقيقي للدول الأوربية، فإن هذه الشراكة تقتضي على البنوك المركزية أن تكون احتياطي من اليورو وذلك لمجاراة حركتها التجارية مع هذه الدول.

<u>المطلب الثاني: المجهودات العربية لتشجيع الإستثمار</u>

الدول العربية بين التحدي والطموح قامت ببذل كل مجهوداتها من أجل جذب الاستثمارات إليها، سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو العربية البينية، حسب كل دولة وإمكانياتها. وسنتعرض في هذا المطلب إلى استعراض التقرير السنوي للتنمية الصادر عن البنك الدولي . إضافة إلى تقديم معايير قياس مناخ الاستثمار. وتوضيح نوعية المكونات التي تقاس بها بيئة أداء الأعمال حسب البنك الدولي .

1. عوامل تشجيع الاستثمارات العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

تتمثل أهم عوامل تشجيع الاستثمارات العربية البينية في المتطلبات القانونية، العوامل البنيوية والتمويلية، العوامل الفنية والإدارية، والعوامل المرتبطة بالمستثمرين. وهذا ما سنشير إليه من خلال هذا المطلب.

- **مجموعة المتطلبات القانونية:** إن مسار التطور في حجم الاستثمارات العربية البينية يتطلب بروز مجموعة من العوامل القانونية التي تعكس في مجملها تشريعات قانونية تعمل على تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية يتضمن تشكيل مجلس تنسيق عربي لمحاولة إيجاد تشريع قانوني يعمل على توحيد مختلف التشريعات العربية في إطار يخدم المصلحة الاقتصادية للبلدان العربية وبما يضمن كفاءة الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات التي تتضمنها تلك القوانين والذي ينعكس بدوره كعامل استراتيجي لتشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية وبما يعمل على استمرارها وزيادتها بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التشريعات العربية في مجالات الاستثمار وكحد أدنى ما يلي:

* منح الإعفاءات الضريبية الخاصة للاستثمارات العربية البينية وعدم التقيد بتوفير حد أدنى لحجم المشروعات (قيمة الموجودات الثابتة) ليكون لها حق التمتع بالإعفاءات الضريبية ؛
* تسهيل الإجراءات القانونية في مختلف البلدان العربية للطلبات المقدمة من المستثمرين لأغراض الاستثمار وإصدار قرار الترخيص للمشروعات الاستثمارية بيسر وسهولة ؛

* ضمان التشريعات العربية بالحرية المطلقة للمستثمرين وأصحاب المشروعات في التصرف بها بالطريقة التي يرونها وبما لا يخل بالشروط القانونية الواردة في تلك التشريعات؛

* ضمان التشريعات العربية للمستثمرين العرب الحرية في إدارة مشاريعهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم؛

* ضمان التشريعات العربية بعدم تأميم المشروعات الاستثمارية العربية أو الاستيلاء عليها وكذا عدم حجز الأموال المستثمرة أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ وفرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء؛

* ضمان حرية المستثمرين العرب في إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى بلدانهم أو البلدان التي يرونها سواء أكان عينيا أو نقدا عند التصفية أو التصرف؛

* ضمان حرية المستثمرين في تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمارات الأموال العربية في المشروعات الاستثمارية .

- **العوامل البنيوية**: تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:[72]

* ضرورة توفر الهياكل و البني الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ والمطارات والطاقة وغيرها من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات العربية والتي تلبي متطلبات المستثمرين حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في أحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة وما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات ،ومن ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات بل وعلى إمكانية استمرارها ؛

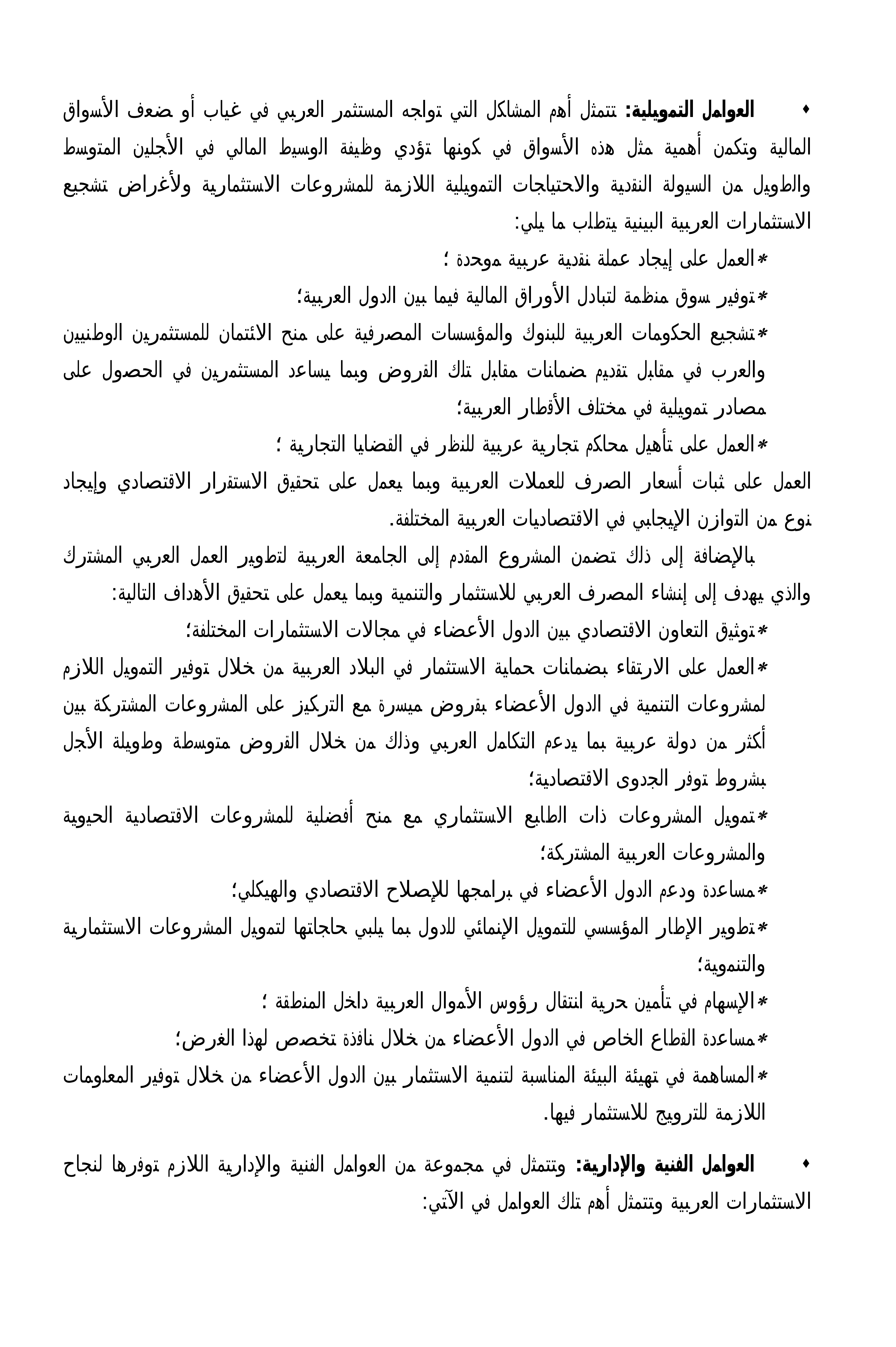
* ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزمع إنشاؤها غير ذات جدوى وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومات العربية وتقديم تسهيلاتها للمستثمرين العرب وبما يكفل شراؤهم للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع وبما يتلاءم مع العوائد من تلك الاستثمارات ؛

* ضرورة توفير الحكومات مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل وبحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين العرب كافة دون أدنى فوارق في الحقوق والامتيازات ؛

* تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها.

---

[72] بركات عبد ا ،**معوقات الاستثمار في اليمن** ،(صنعاء ،الثوابت للنشر ، 1999) ،ص 114.



- **العوامل التمويلية:** تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المستثمر العربي في غياب أو ضعف الأسواق المالية وتكمن أهمية مثل هذه الأسواق في كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط والطويل من السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية ولأغراض تشجيع الاستثمارات العربية البينية يتطلب ما يلي:

*العمل على إيجاد عملة نقدية عربية موحدة ؛

*توفير سوق منظمة لتبادل الأوراق المالية فيما بين الدول العربية؛

*تشجيع الحكومات العربية للبنوك والمؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين والعرب في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك القروض وبما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار العربية؛

*العمل على تأهيل محاكم تجارية عربية للنظر في القضايا التجارية ؛

العمل على ثبات أسعار الصرف للعملات العربية وبما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإيجاد نوع من التوازن الإيجابي في الاقتصاديات العربية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك تضمن المشروع المقدم إلى الجامعة العربية لتطوير العمل العربي المشترك والذي يهدف إلى إنشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية وبما يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

*توثيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجالات الاستثمارات المختلفة؛

*العمل على الارتقاء بضمانات حماية الاستثمار في البلاد العربية من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية في الدول الأعضاء بقروض ميسرة مع التركيز على المشروعات المشتركة بين أكثر من دولة عربية بما يدعم التكامل العربي وذلك من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل بشروط توفر الجدوى الاقتصادية؛

*تمويل المشروعات ذات الطابع الاستثماري مع منح أفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية والمشروعات العربية المشتركة؛

*مساعدة ودعم الدول الأعضاء في برامجها للإصلاح الاقتصادي والهيكلي؛

*تطوير الإطار المؤسسي للتمويل الإنمائي للدول بما يلبي حاجاتها لتمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية؛

*الإسهام في تأمين حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة ؛

*مساعدة القطاع الخاص في الدول الأعضاء من خلال نافذة تخصص لهذا الغرض؛

*المساهمة في تهيئة البيئة المناسبة لتنمية الاستثمار بين الدول الأعضاء من خلال توفير المعلومات اللازمة للترويج للاستثمار فيها.

- **العوامل الفنية والإدارية:** وتتمثل في مجموعة من العوامل الفنية والإدارية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات العربية وتتمثل أهم تلك العوامل في الآتي:

* ضرورة توفير الإحصاءات والبيانات التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات العربية خاصة البيانات الخاصة بأوضاع السوق الاستهلاكية وواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

* العمل على توفير برامج استثمارية وإستراتيجية واضحة من قبل الحكومات العربية تجاه النشاط الاستثماري؛

* ضرورة تأهيل الكوادر في الأقطار العربية المختلفة في مختلف المجالات بالإضافة إلى التنوع في برامج التدريب؛

* إعطاء الأولوية في الاستيراد للسلع المنتجة من البلدان العربية وبما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات وبما يعمل على توسيع نشاط المشروعات الإنتاجية في البلدان العربية وتوفر حوافز لاستثمارات جديدة؛

* توفير معايير ومواصفات موحدة في البلدان العربية للجودة وبما يجعل المنتجات العربية قادرة على الوفاء بمتطلبات المستهلك العربي ورفض المنتجات الأجنبية؛

* العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات العربية والعمل على تنوع تلك الاستثمارات وبما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة وإغفال بقية المجالات ؛

* العمل على تطبيق قوانين الاستثمار دون التمييز بين مختلف المستثمرين بما فيها الإعفاءات الجمركية والإعفاءات من سداد الضرائب؛

* العمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع السوق وبما يمكن المستثمرين من وضع خططهم الإنتاجية بالاعتماد على تلك الدراسات وبما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق في مختلف أسواق السلع والخدمات.

- **العوامل المرتبطة بالمستثمرين:** إن الجهود في الاستثمارات العربية البينية لا تتوقف على العوامل السابق ذكرها فقط بل إن هناك عوامل ترجع إلى المستثمرين كطرف أساسي من أطراف عملية الاستثمار والدور الذي يجب أن يضطلع به المستثمر العربي بدءا في سعيه لضمان نجاح العملية الاستثمارية ،وذلك رغم الأهمية القصوى لدور مناخ الاستثمار وتأثيراته إلا أن هناك جوانب أخرى تدخل في صميم مسؤوليات المستثمر العربي وواجباته ومن أهم العوامل المرتبطة بالمستثمرين ما يلي: [73]

* ضرورة توفر المقدرة الاستثمارية لدى المستثمرين العرب وعدم تركيزهم على الاستثمارات قصيرة المدى، حين أن المستثمر العربي ينقصه في كثير من الأحيان النفس الطويل الذي تتطلبه الاستثمارات المباشرة والتي هي بطبيعتها استثمارات طويلة الأجل تحكمها عوامل فنية معقدة تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة والمقدرة الاستثمارية في مختلف مراحل المشروع؛

* التركيز على مرحلة الدراسات الأولية للمشروعات الاستثمارية وبما يعمل على توفير بيانات دقيقة وكاملة لدى المستثمرين عن مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع الاستثماري من حيث الجدوى

---

[73]- بركات عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 118.

الاقتصادية للمشروع والمشروعات المنافسة للمشروع ودراسات السوق وغيرها من المتطلبات الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية؛

* العمل على إيجاد شركات استثمارية عربية من خلال إنشاء شركات مساهمة يتكون رأس مالها من مساهمات عديدة من المستثمرين العرب من مختلف الأقطار العربية؛

العمل على تنوع الاستثمارات في مختلف المجالات وبما يحقق الاكتفاء في السوق العربي من مختلف السلع والخدمات.

2. ***الاستثمار العربي والاستثمارات العالمية.***

لا شك أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على رفع معدلات النمو خلال زيادة فرص التوظيف، وتخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي من خلال نقل التكنولوجيا.

- ***فرص وتحديات الاستثمار في الدول العربية:*** من المهم أن نبدأ الحديث حول العلاقة الاستثمارية بين العالم العربي والعالم الخارجي، بمناقشة أهم فرص وتحديات الاستثمار في العالم العربي:

الفرص المتاحة في الدول العربية:

- تعد الدول العربية سوقا كبيرة الحجم بالنظر إلى حجم سكانها الذي يبلغ حوالي 300 مليون نسمة، ويبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2000 دولار أمريكي؛
- سجلت معدلات النمو في الاقتصاديات العربية حوالي 3,1% في أواخر التسعينات، وهو ما يماثل معدلات النمو في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية؛
- سجلت معدلات الإدخار في الدول العربية، خلال الفترة من 1996 إلى 2000، حوالي 25% وهو معدل أعلى من مثيله في كثير من المناطق في العالم؛
- هناك العديد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والسعودية، قامت بسن تشريعات جديدة لخلق مناخ جديد للاستثمار وكذلك بدأت تطبيق برنامج الخصخصة الذي من شأنه تشجيع الاستثمار الأجنبي بالاضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال؛
- بدأت العديد من الدول العربية في تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، وفتح الأسواق، وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات. فعلى سبيل المثال توجد تسع دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، أربع دول أخرى في طريقها إلى الإنضمام. كما وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء اتحاد جمركي خلال عام 2003.

التحديات التي تواجه الاستثمار في الدول العربية:

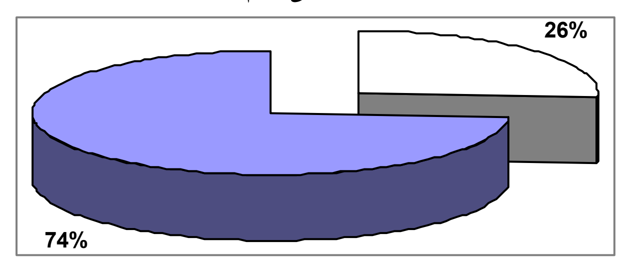
- قصور البنية الأساسية والخدمية في الدول العربية عن مثيلتها في العديد من دول العالم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية؛
- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة في عدد من الدول العربية في إدارة النظم الجمركية، وفي تشجيع مزيد من آليات تمويل التجارة وخدمات الإرتقاء بالصادرات؛
- عدم وجود منظومة عربية متكاملة تعمل من خلالها الدول العربية وذلك لتجانس اقتصاداتها.

♦ ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:*** يلاحظ من خلال الشكل (04) ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العالم العربي، من حوالي 48 مليار دولار أمريكي عام 1990 إلى 63 مليار دولار أمريكي عام 1995، ثم إلى 93 مليار دولار أمريكي عام 2001، إلا أن هذا الاتفاع في القيمة يتواكب مع انخفاض هائل في نسبة الاستثمارات في المنطقة العربية إلى الاستثمار العالمي حيث انخفضت من 2,2% في عام 1995 إلى 1,4% فقط عام 2001.

أما عن الاستثمارات العربية في الخارج، فإنه أيضا على الرغم من زياداتها، من 7,9 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى 9,3 مليار دولار عام 2001، إلا أن نسبتها انخفضت إلى إجمالي الاستثمارات الخارجة إلى دول العالم من حوالي 0,2% في عام 1995 إلى 0,1% في عام 2001.

وعن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الوافدة للعالم العربي فتحتل السعودية المركز الأول بحوالي 27,5% من إجمالي تلك الاستثمارات، يليها مصر بحوالي 22,4%، وتأتي تونس في المركز الثالث بحوالي 12%. بينما جاءت كل من ليبيا والسودان في المراكز الأخيرة بما يتعد 0,1%.

شكل رقم(4): نسبة الاستثمارات العربية في الدول العربية إلى إجمالي الاستثمارات العربية الخارجة إلى العالم



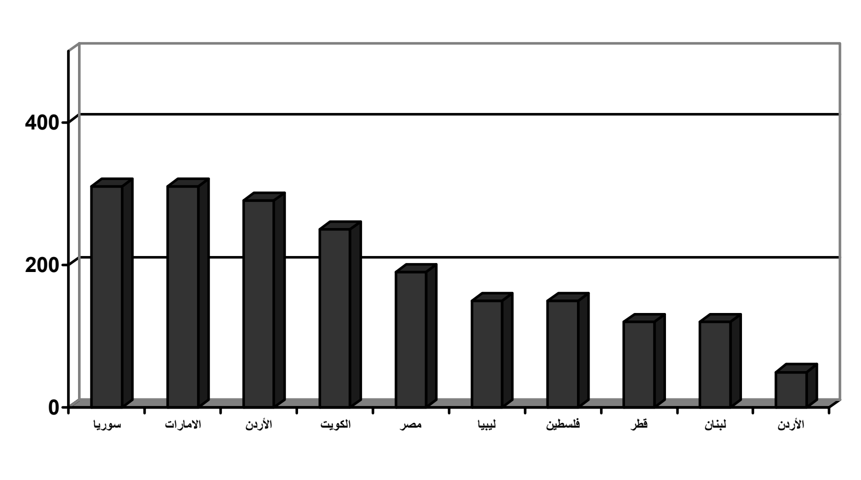
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد متفرقة.

أما عن أكثر الدول العربية التي تخرج منها استثمارات مباشرة إلى العالم الخارجي، فجاءت البحرين في المركز الأول بحوالي 21% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة للخارج، يليها الكويت بحوالي 18,5%، وتأتي السعودية في المركز الثالث بحوالي 18%، بينما تأتي كل من ليبيا والمغرب في المركز الأخير بحوالي 0,1%.

ويلاحظ أن الاستثمارات العربية في الدول العربية تمثل 2,6% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول، وبالنظر إلى الاستثمارات الخارجة من الدول العربية فنجد أنه حوالي 26% من تلك الاستثمارات يتم توجيهها إلى دول عربية أخرى وذلك كما يتضح من الشكلين التاليين:

- **البلدان المصدرة والمستوردة للاستثمارات:** يوضح الشكل (5) الدول العربية المصدرة للاستثمارات خلال عام 2001، وتأتي السعودية في مقدمة هذه الدول حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الدول العربية الأخرى حوالي 446,8 مليون دولار بنسبة 19,1% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، تليها سوريا بإجمالي 305,3 مليون دولار بنسبة 13% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، وتأتي في المرتبة الثالثة الإمارات بإجمالي 304 مليون دولار بنسبة 13,4% من الإجمالي، تليها في المرتبة الرابعة الأردن بإجمالي 281,9 مليون دولار بنسبة 11,5% من الاجمالي وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة بنسبة 9,7% من الاجمالي بحجم يصل إلى 293 مليون دولار.

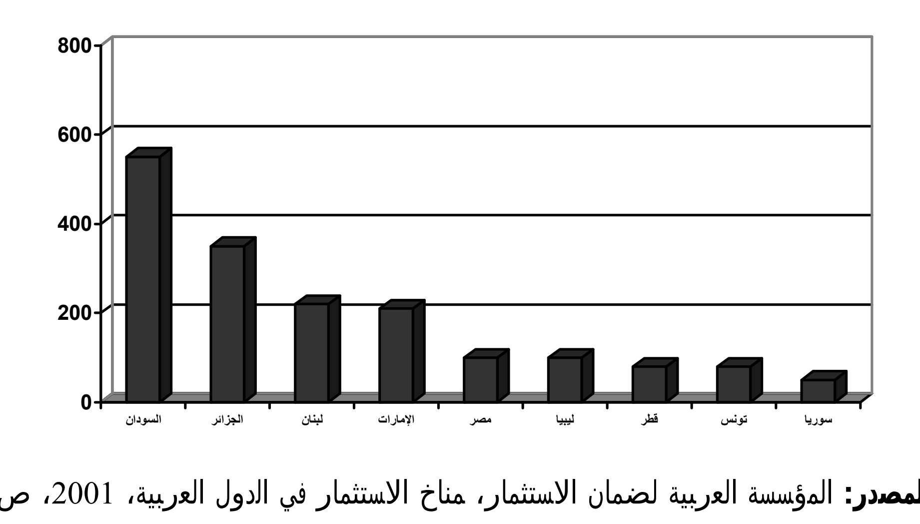
الشكل (5): الدول العربية المصدرة لاستثمارات إلى دول عربية أخرى خلال عام 2001



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001. ص

تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للاستثمارات العربية، حيث تستأثر وحدها بحوالي 30% من إجمالي الاستثمارات بحجم يصل إلى 721,2 مليون دولار، في حين تأتي في المرتبة الثانية السودان بإجمالي استثمارات 554,9 مليون دولار أمريكي بنسبة 22,7 من الاجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة الجزائر بإجمالي 339,5 مليون دولار أمريكي بنسبة 14% من الإجمالي، تليها لبنان ثم الإمارات بإجمالي 225 مليون دولار أمريكي و 215 مليون دولار أمريكي على التوالي بنسبة 9% تقريبا من الاجمالي. ويقل نصيب كل من مصر وليبيا وقطر وتونس وسوريا والأردن حيث يتراوح نصيبهم من إجمالي الاستثمارات العربية ما بين 2% إلى 1% من إجمالي الاستثمارات العربية، في حين لا يتعدى نصيب المغرب واليمن 0,5% من إجمالي الاستثمارات العربية.

الشكل (6): الدول العربية المستوردة لاستثمارات من دول عربية أخرى خلال عام 2001



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، ص

ومن خلال هذا الجدول يتضح جليا أن السعودية تتصدر الدول العربية من حيث استقبالها للاستثمارات العربية البينية لعام 2004 بقيمة 1297.3 مليون دولار، في حين تحتل مصر المرتبة الثانية بقيمة 1134.8 مليون دولار. أما فيما يخص الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية، فنجد الإمارات العربية المتحدة في الصدارة بقيمة 1978.0 مليون دولار وتأتي بعدها السعودية بقيمة 1644.6 مليون دولار على غرار عام 2001 أين كانت هذه الأخيرة في المرتبة الأولى .

جدول رقم(9): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المستوردة لعام 2004 (الوحدة مليون دولار)

الأقطار المصدرة	الأقطار المستوردة														
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	سلطنة عمان	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	الإجمالي
الأردن				0,2	7.8	310.8	93.0	0.3		80.0		5,9		2,1	500.1
الإمارات	3.0		7.2	15.5	0.9	720.0	57.0	20.4		234.4	13.9	717,1	160,6	28.0	1978.0
البحرين	1.0				10.4							0.0	9,8		21.2
تونس					0.5						3.4	0,3	0,5		4.7
الجزائر				1.9				0.2					2,8		4.9
السعودية	21.0	500.0	154.0		0.6		187.0	37.1		402.8	3.8	256	65,4	16,9	1644.6
السودان						1.5						6,9	0,2		8.6
سوريا	3.5					131.4	82.0			46.0		10,9	0.0	1,7	275.5
العراق	7.0					1.9		1.1				1,9	23,7	0,1	35.7
سلطنة عمان			53.0												53.0
فلسطين	5.0					26.2	7.0					8,9			47.1
قطر					6.7		2.0			50.5			0.0	7.9	67.1
الكويت		25.0	60.0		210.0			0.3	62.6	236.3		86,6	105,9		786.7
لبنان						25.3	42.0	0.3				28	1,5	2.0	99.1
ليبيا				6.1			15.0					1,8	2,7	2.7	28.3
مصر	0.5				23.6	44.0	125.0	1.3			26.3		1,4	0.2	222.3
المغرب				0.5							1.6	0,1			2.2
اليمن						36.2	37.0					10,4			83.6
الإجمالي	41.0	525.0	274.2	24.2	260.5	1297.3	647.0	61.0	62.6	1050	49.0	1134.8	374.5	61.6	5862.7

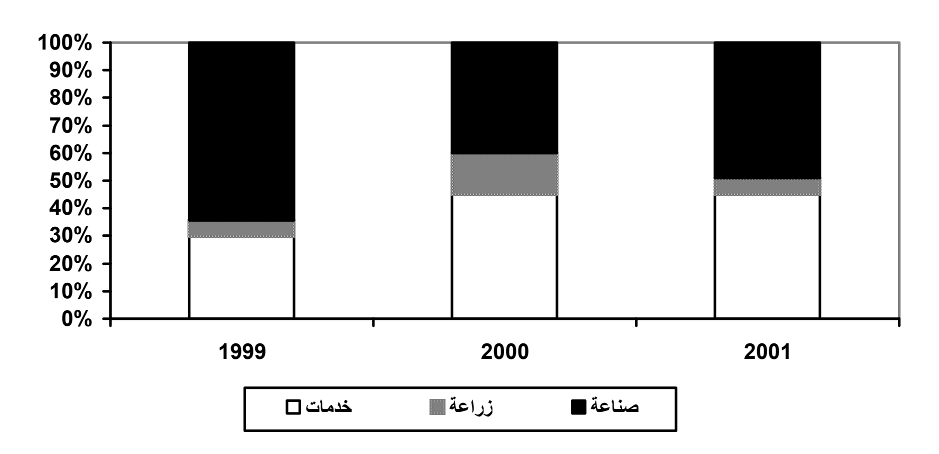
المصدر: الملحق (10) من " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، مرجع سبق ذكره، ص174.

أما عن التوزيع القطاعي للاستثمارات منذ عام 1998 حتى عام 2001، يلاحظ من الشكل (7) انخفاض نصيب الاستثمارات البينية العربية الموجهة لقطاع الصناعة لصالح تلك الموجهة لقطاع

الخدمات، حيث انخفضت الاستثمارات العربية الموجهة لقطاع الصناعة من 66% في عام 1999 إلى 51% في عام 2001، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية من 29% في عام 1999 إلى 43% في عام 2001.

بينما ظل قطاع الزراعة يحصل على أقل نسبة من الاستثمارات العربية البينية طوال الفترة من 1998 حتى عام 2001، حيث لم تزد عن 14% وهي النسبة التي بلغتها في عام 2000 وعادت وانخفضت إلى 6% في عام 2001.

الشكل (7): تطور التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية



<u>المصدر</u>: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار العربي، أعداد متفرقة.

3. ***<u>سمات عديدة لإقتصاديات الدول العربية.</u>***

* إن الوطن العربي لديه موارد كبيرة، ولكنها موزعة توزيعا غير عادل على الأقطار العربية، حيث على سبيل المثال، في الأقطار الفقيرة يوجد الوفرة في السكان واليد العاملة ولا يوجد مال أو دخول كبيرة، وعكس الحال تماما في الأقطار الغنية، حيث لا يوجد الوفرة السكانية ولا قوة العمل. كما قد تتوافر الأراضي الزراعية الخصبة وموارد المياه، ولا تتوافر الأموال اللازمة لتحديث قطاع الزراعة ورفع الإنتاجية الواحدة المزروعة والعامل الزراعي والعكس صحيح(74)؛

* كما تعاني مستويات تطور القوى الإنتاجية، من مادية وبشرية بالتخلف الحاد، وينعكس هذا التخلف على طرق الإنتاج، وحجم الإنتاج الإجمالي، وصافي الدخل القومي، ومعدلات نمو فروع الإقتصاد، فيما عدا القطاع الأجنبي من الإقتصاد المتمثل في الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط(75)؛

* التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الأولى (للصناعات الاستخراجية والزراعة والغابات)، وقطاع الخدمات ثم الصناعات التحويلية، حيث يشكل قطاع الصناعات(76) الاستخراجية نحو 21,1% من إجمالي الناتج

74- بركات الفرا، "**تجمع عربي أم شرق أوسطي**"، (مطبوعات التضامن، القاهرة 1994)، ص109.

75- إكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**"، (مطتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002)، ص80.

76- سليمان المنذري، "**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**"، (الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 1999، القاهرة)، ص201.

المحلي للبلدان العربية عام 1996م وتشكل الزراعة 13,2% والخدمات 46,8%، بينما تشكل الصناعات التحويلية 10.8٪. وهذا والوضع يعكس اختلال في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية، سمته الارتفاع في النصيب النسبي لقطاع الخدمات مع انخفاض في نصيب القطاعات السلعية، مما يزيد من حاجة الدول العربية إلى الإعتماد على الاستيراد من الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلي[77]؛

* التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال، وملاك الأراضي والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي، وسوء استخدامه بين رأس المال بين فروع الاقتصاد؛

* بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد، وارتباطه بضعف حجم الشركات الرأسمالية، وسوء استخدامها، وبطبيعة التجارة الخارجية وتأثيراتها غير الفعالة والسلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وما خلفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي[78]. كما أصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول العربية، حيث يجبرها العالم الرأسمالي بمختلف الوسائل على استمرار هذا النمط من التكامل معه من خلال سياسات النقود والإئتمان العالمية، ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتمادا كليا على عائدات النفط، بينما تعتمد الدول غير النفطية على تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات رأس المال الأجنبي، والإقتراض من السوق المالية الدولية، بالاضافة إلى حصيلة الصادرات من السلع الأولية.

ولهذا، فإن انزلاق الاقتصادات العربية في طريق الإندماج في الإقتصاد العالمي عادة ما يتم طوعا أو كرها على حساب التكامل العربي، الأمر الذي يفسر طبيعة هياكل الإنتاج في البلدان العربية، وتفاقم المديونية الخارجية، وإتجاهات الاستثمار الخارجي، واتساع الفجوة الغذائية واستيراد معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج[79].

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول العربية في تشجيعها للإستثمارات العربية البينية.

لإقامة منطقة تجارية حرة عربية تكون أرضية لتجسيد الوحدة العربية لابد من وجود احتكاك بين رجال الأعمال و المستثمرين العرب، ولابد كذلك من خلق فضاء كفيل بتطوير العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي وهذا من أجل تحقيق ما يلي:

* تدعيم التعاون المشترك؛
* تحريك النشاط الاقتصادي؛
* خلق فرص العمل؛
* زيادة صادرات البلدان المضيفة.

77- سليمان المندري، مرجع سبق ذكره، ص202.

78- نفس المرجع السابق، ص 203.

79- نفس المرجع السابق، ص 204.

1. ***الإجراءات المتخذة في بعض البلدان العربية.***

على هذا الأساس يمنح البلد المضيف عدة امتيازات في مقدمتها الإعفاءات الضريبية وتسهيل ترحيل الأرباح إلى الخارج، ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تجارب بعض البلدان العربية في تشجيعها للاستثمارات البينية.

♦ ***تجربة الجزائر:*** أجرت الجزائر إصلاحات اقتصادية وقانونية حيث شرعت نظاما جديدا للاستثمار في اكتوبر1993 وأنيط تنفيذه بجهاز خاص يدعى" وكالة دعم و ترقية الاستثمار" APSI، والذي يدعى حاليا "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" ANDI، ويمنح هذا النظام المزايا التالية:

* يمنح النظام إعفاءات ضريبية تتراوح بين سنتين و10 سنوات؛
* الاستثمارات ذات الأهمية القصوى تجري معاملتها وفق اتفاق خاص يعقد مع الدولة تقرر بموجبه امتيازات إضافية بعد موافقة مجلس الوزراء؛
* الإدارة لم تعد تتدخل في تحديد مجالات الاستثمار المسموح بها وأصبحت الخطط الاقتصادية غير ملزمة؛
* حرية الاستثمار، حيث يعتبر المستثمر الشخص الوحيد صاحب القرار.

على الرغم من هذه الحوافز لم تحظى الجزائر بثقة كبيرة من قبل المستثمرين العرب، حيث بلغ مجموع الاستثمارات العربية فيها 5,3 مليون دولار فقط وهي عبارة عن استثمارات سعودية في قطاع الخدمات.[80] لذلك سعت الجزائر إلى عقد مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب والذي افتتحت أشغاله يوم 09 ديسمبر 2003 وقد دام لمدة ثلاثة أيام، وشارك في هذا اللقاء كل من: جامعة الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،حوالي 300 رجل أعمال عربي، وهيئات عربية لها علاقة بالاستثمار.

فتحت هذه التظاهرة الاقتصادية التي تمحورت حول الاستثمار في قطاع الخدمات آفاقا جديدة للاستثمار العربي في الجزائر، الذي فاق50 مليار دينار جزائري ووفر 11500 منصب عمل إلى غاية شهر أكتوبر 2003 ، وحقق نتائج جيدة في مجال الهاتف النقال.

كما أنه من الملاحظ أن المشاريع العربية تجاوزت 700 مليون دولار خلال سنة 2003.

* ***السياسة الجزائرية المتبعة في الفترة الأخيرة منذ سنة1999 إلى سنة 2003 :***

➢ سياسة تنويع بنية الاستثمار في الجزائر؛

➢ الانتقال من مرحلة الاستثمار في قطاع المحروقات إلى مرحلة استجلاب المال الأجنبي في مشاريع خارج نطاق هذا القطاع؛

➢ محاولة جذب أكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين الخواص الأجانب والعرب؛

---

[80] صباح نعوش، **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية**، (ط1، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998)، ص 153-154.

- تهيئة المناخ الاستثماري وإصلاح الإدارة بما يتناسب ومواصفات تدفق رؤوس الأموال وحركيتها على الصعيد العالمي؛
- الإصلاحات التي شملت التشريعات والنصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار؛
- توفير الإغراءات والتسهيلات الاقتصادية التي تجعل رجال الأعمال الأجانب والعرب يفضلون الاستثمار في الجزائر على أي بلد آخر.

وقد شهدت الجزائر وتيرة متسارعة في ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت قيمتها 1,2 مليار دولار خلال سنة 2002، ومن المتوقع أن ترتفع إلى أعلى مستوى لها خلال سنة 2003، خصوصا وقد رست رخصة الخط الثالث للهاتف المحمول على المتعامل الكويتي.

ويحتل الاستثمار في قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع النفط، و إذا كانت الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية هي المسيطرة على الاستثمارات النفطية، فان الشركات العربية قد رمت بثقلها الاستثماري في قطاع الخدمات. وترى الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن هذا النوع من الاستثمارات الخدماتية مكسب مهم لنمو رأس مال المستثمر الأجنبي، خاصة وان الجزائر بدأت تفكر في إنعاش الاقتصاد المبني تحت شعار "*من يقدم خدمة أحسن يحصل على دعم أفضل*" .

والمتتبع لنمط الاستثمار في الآونة الأخيرة يدرك مدى التقدم الذي تشهده حركة رؤوس الأموال بالرغم من غياب استثماري واضح في العشرية الأخيرة، لما عرفته الجزائر من مرحلة لا أمن جمدت ولفترة معينة السير العادي للحركة الاستثمارية التي كانت حكرا على المال الأجنبي خاصة الأوروبي.

إلا أنه ومع الظروف التي أصبحت تتمتع بها الجزائر والمتمثلة في:

- سياسة الانفتاح على السوق العالمية؛
- عودة الاستقرار إلى البلاد؛
- كون الجزائر قطبا استثماريا مهما في عرض البحر المتوسطي؛
- امتلاكها أياد عاملة فتية مدربة.

هكذا أصبحت الجزائر تدرك أن المستثمر الأوروبي ليس هو الوحيد الضامن لخدمة دائما متقنة، وبعد أن بدأ توافد المال العربي على الجزائر يسجل حضورا معتبرا في العديد من المجالات عدا قطاع المحروقات.

* ***أهم المجالات التي استفادت من الاستثمارات العربية المصرح بها:*** إن أهم المجالات التي لاقت اهتمام المستثمرين العرب هي الفندقية، الاتصالات، المراكز التجارية، مواد البناء، الصناعة النسيجية، والاهتمام بقطاع الخدمات كان بدرجة اكبر لكون سوقه مربحة وتتصف بالحركية واستعادة رأسمال المستثمر لا تحتاج عادة إلى مدة زمنية طويلة في حالة تغيير النشاط.

الجدول رقم (10): توزيع المشاريع العربية المصرح بها في الجزائر ابتداء من 1993 إلى 2003

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية للمشاريع	المبلغ بالمليون دج	النسبة المئوية للمبلغ	مناصب العمل	النسبة المئوية لمناصب العمل
سوريا	40	26,14	4869	09,74	2513	21,89
تونس	33	21,57	2462	04,92	1683	14,66
الأردن	21	13,73	10826	21,65	1066	09,29
مصر	17	11,11	5034	10,07	1323	11,53
ليبيا	10	06,54	10601	21,20	756	06,59
لبنان	05	03,27	984	01,97	1404	12,23
فلسطين	05	03,27	489	0,98	127	01,11
العراق	05	03,27	347	0,69	151	01,32
البحرين	04	02,61	6179	12,36	769	06,70
السعودية	03	01,96	518	01,04	245	02,13
قطر	03	01,96	3869	07,74	374	03,26
الإمارات	03	01,96	2249	04,50	128	01,12
اليمن	02	01,31	1079	02,16	833	07,26
المغرب	02	01,31	502	01,00	106	0.92
المجموع	153	%100	50008	%100	11478	%100

المصدر: إحصاءات مقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بلغ حجم الاستثمار العربي الإجمالي 50 مليار و08 ملايين دينار، تشارك فيه 14 دولة عربية بين متعاملين عموميين وخواص،خلال الفترة الممتدة مابين 1993 وأكتوبر 2003 ، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 153 تصريحا لانجاز مشاريع استثمارية عربية.

قد احتلت سوريا الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها إذ بلغ عددها 40 مشروعا بنسبة26,14% متبوعة بتونس التي صرحت بـ 33مشروعا بنسبة21,57 %، بينما لم تصرح كل من المغرب واليمن سوى بمشروعين اثنين بنسبة مئوية قدرت بـ 01,31%.

بخصوص العملية التمويلية لهذه المشاريع فقد سجلت الأردن وليبيا الحصة الأكبر إذ قدرت نسبة تمويل المشاريع أكثر من 21% لكليهما، تليهما البحرين بـ 12,36% ومصر بنسبة 10,07% ، في حين لم تتعدى حصة تمويل المشاريع0,98% بالنسبة لفلسطين، و0,68% بالنسبة للعراق.

من بين النتائج المرجوة من الاستثمار العربي المباشر في الجزائر نذكر، خلق مناصب شغل للشباب الجزائري البطال الذي يأمل أن تحسن هذه المشاريع من مستواه المادي وقد وفرت 11478 منصب عمل وبنسب متفاوتة بين الدول صاحبة المشاريع، إذ سجلت سوريا أعلى نسبة قدرت بـ 21,89%، أي وفرت أزيد من 2500 منصب عمل، تليها تونس بنسبة 14,66% ومصر بنسبة 11,53%، في حين لم تسجل المغرب سوى0,92 %.

الجدول رقم(11): توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب قطاع النشاط (2002-2004)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد المناصب	النسبة المئوية
الزراعة	1121	8.49	19045	7.05
البناء والأشغال العمومية	1942	14.71	63906	23.65
الصناعة	3519	36.65	97596	36.12
الصحة	198	1.50	4198	1.55
النقل	5243	39.70	48924	18.11
السياحة	205	1.55	7020	2.60
الخدمات	977	7.40	29481	10.91
المجموع	13205	100	720170	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، 2004.

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر 13205 مشروع في كل القطاعات، بمافيها الاستثمارات المحلية، الأجنبية والعربية، خلال العامين 2002-2004. وقد وفرت هذه المشاريع 720170 منصب عمل.

تركزت المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل بـ 5243 مشروع، يليه قطاع الصناعة بـ 3519 مشروع الذي احتل مركز الصدارة في توفير مناصب العمل، وذلك بـ 97596 منصب، على غرار قطاع النقل بـ 48924 منصب. وقد استحوذ قطاع الصحة على المرتبة الأخيرة بـ 198 مشروع و4198 منصب عمل.

ويبين الجدول الموالي توزيع حصة الدول العربية من المشاريع الاستثمارية المتوافدة إلى الجزائر خلال نفس الفترة .

الجدول رقم (12): توزيع المشاريع الاستثمارية العربية المتدفقة إلى الجزائر للفترة (2002-2004).

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد المناصب	النسبة المئوية
مصر	14	0.11	840	0.31
الإمارات العربية المتحدة	01	0.01	29	0.01
المغرب	01	0.01	14	0.01
الأردن	07	0.05	552	0.20
الكويت	01	0.01	1500	0.56
لبنان	06	0.05	1497	0.55
ليبيا	21	0.16	390	0.14
فلسطين	02	0.02	70	0.03
العربية السعودية	02	0.02	135	0.05
العربية السعودية+ فلسطين	02	0.02	105	0.04
سوريا	25	0.19	847	0.31
تونس	7	0.05	237	0.09

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، 2004.

ومن خلال هذه المعطيات والإحصائيات يتبين أن الاستثمار العربي في الجزائر بحاجة إلى تفعيل أكبر من خلال وضع إستراتيجية عمل دائمة، لتشجيع المستثمرين على ضخ أموالهم في الاقتصاد الوطني، والبحث عن آليات تطوير الصادرات وتنويعها خارج نطاق المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق وضع اقتصادي مستقر، وتأهيل المنظومة التشريعية وقانون الاستثمار بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة.

لقد تم التعرض على هامش المؤتمر العاشر لرجال الأعمال و المستثمرين العرب إلى الفرص الاستثمارية التي تتيحها الجزائر للمتعاملين الاقتصاديين العرب سواء كانوا عموميين أو خواص، لاسيما في قطاع الخدمات الذي يمثل حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام لكل دولة عربية، ولهذا الغرض فقد اختير هذا القطاع موضوعا رئيسيا للمؤتمر إذ تم التركيز عليه نظرا لأهميته وتلاؤمه مع الواقع الاقتصادي للدول العربية عموما، وعليه تم التطرق إلى ما يلي:

- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر؛
- التطرق إلى الصعوبات التي تواجه المسؤولين عن التجارة والصناعة العرب في إقامة المشاريع؛
- التطرق إلى التسهيلات التشريعية التي تضمنها قانون الاستثمار لسنة2001؛
- التنويه إلى الإصلاحات التي أدخلت على قانون الاستثمار، بغرض تسهيل أداء المستثمرين سواء كانوا عربا أو أجانب؛
- تحفيز المستثمرين الذين لديهم نية إقامة مشاريع في الجزائر على تجسيدها فعليا؛

- الاطلاع على العروض التي يقدمها المستثمرون الجزائريون، وإمكانية تحقيقها على ارض الواقع مع أشقائهم العرب.

أهداف الجزائر من هذا المؤتمر:

- الترويج والدعاية لفرص الاستثمار المتاحة في الجزائر؛
- دعم العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول العربية؛
- خلق المجالات الحيوية الإقليمية في الميدان الاقتصادي؛
- لم الصف العربي في الوقت الذي يشهد فيه العالم مزيدا من التكتلات والانفتاح، خاصة وأن العامل الرئيسي لتوثيق الروابط وتمتينها في الميدان الاقتصادي موجود وهو أواصر اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك.

الحوافز التي تهم المستثمر العربي للاستثمار في الجزائر[81]: إن المناخ الاستثماري يقدم فرصا تنافسية تحفز المستثمر العربي على الاستثمار، وحتى يتم جلب المستثمر لابد من:

- الاستقرار الأمني والاقتصادي وكذا التشريعي؛
- رفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الخارجية؛
- عدم وجود قيود على التحويلات المالية من والى الجزائر؛
- وجود إرادة سياسية وإدارية جزائرية قوية لجذب رؤوس الأموال وذلك قصد تسهيل الإجراءات الخاصة بالمستثمرين، وقصد المزيد من العمل والتطوير لآليات حماية المستثمرين العرب؛

ولن يتحقق هذا إلا بوجود الرغبة الصادقة في التغيير والتنمية.

مميزات السوق الجزائرية:

- السوق الجزائرية سوق عذراء في بعض التخصصات لاسيما في مجال الخدمات، وهي مشاريع ذات مردودية كبيرة بإمكانها أن تستقطب المزيد من رؤوس الأموال لتلبية الطلب المتزايد؛
- إن الظروف السياسية في صالح بلدان جنوب الحوض المتوسط لاستقطاب رؤوس الأموال العربية، خصوصا بعد حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذه التحولات هي فرصة مواتية للجزائر لتدعيم سياسة جذب الاستثمارات العربية لان المتعاملين الاقتصاديين العرب بدأوا بتحويل رؤوس أموال ضخمة من أمريكا وأوروبا وهم الآن يبحثون عن مناطق جذب واستقبال جديدة، مع العلم أن قيمة الاستثمارات العربية في أنحاء العالم تبلغ حوالي 1200 مليار$.

الصعوبات التي تواجه المستثمر العربي في الجزائر:

- الأرقام الخاطئة التي أعطيت فيما سبق عن واقع الاستثمار في الجزائر؛
- عدم وجود معلومات كافية عن تفاصيل قانون الاستثمار، وعن فرص الاستثمار التي تتيحها الجزائر لرجال الأعمال و المستثمرين العرب؛

---

[81]-عبد الناصر الوردي، "**تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر**"، الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، تشرين الثاني، نوفمبر 1999، ص46.

➤ اللغة لازالت تشكل عائقا في وجه المستثمر العربي، فهو بحاجة إلى من يتعامل معه إما بالعربية أو بالانجليزية التي تعتبر اللغة الاقتصادية رقم واحد؛

➤ مشكل العقار الصناعي الذي يعيق تطوير العملية الاستثمارية، ولهذا لابد من تنظيم العقار العمومي، وإيجاد صيغ قانونية لحيازة الأراضي التي تقام عليها هذه المشاريع و التي تمنح في الجزائر عن طريق الامتياز؛

➤ إضافة إلى عدم وجود منظومة مصرفية تمنح التسهيلات اللازمة لإنجاح أي مشروع. وعليه يجب أن تتطور هذه المنظومة حتى تتسع آفاق الاستثمار العربي أو الأجنبي.

نتطرق فيما يلي إلى مقارنة أنظمة الاستثمار بين الجزائر والمغرب، حيث يختلف النظام الجزائري عن النظام المغربي فيما يلي:

جدول رقم(13): المقارنة بين امتيازات أنظمة الاستثمار في الجزائر والمغرب.

النظام الجزائري	النظام المغربي
مدة الامتياز تقدر حسب أهمية المشروع.	مدة الامتيازات مقررة ومحددة تحديدا دقيقا في نظام الاستثمار.
وضعت بهذا الشأن معايير يتعين الأخذ بها وأهمها: عدد العمال، زيادة الإنتاج، نقل التكنولوجيا، الموقع الجغرافي للاستثمار.	استجابة المشروع لنظام الاستثمار
النظام الجزائري يركز على النتائج المتوقعة من الاستثمار الذي يخضع لتقدير الإدارة	النظام المغربي يركز على نوع الاستثمار(صناعي، تقليدي، أو منجمي....).

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: صباح نعوش، مرجع سبق ذكره.

♦ ***تجربة تونس:*** لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية يمنح القانون التونسي امتيازات ضريبية للاستثمارات في المجالات التي يحددها، إذ يتناول استثمارات الأجانب والمواطنين غير المقيمين المتعلقة بالزراعة والصناعة والسياحة والنقل والتعليم والصحة والبناء العقاري والخدمات المالية.

* للاستثمارات الأجنبية المباشرة الحرية الكاملة شريطة موافقة اللجنة العليا للاستثمارات في حالة تجاوز مساهمة الأجانب 50٪ من رأسمال المشروع؛
* يستثنى المشروع العامل في الصادرات، إذ لا يشترط في هذه الحالة موافقة اللجنة؛
* يستثنى أيضا امتلاك الأراضي الزراعية غير المسموح به للأجانب؛

* يمنح القانون إعفاءات ضريبية على الدخول فيما يخص الأفراد، أو من الضريبة على الشركات فيما يخص الأشخاص المعنويين بواقع 35٪ من الدخول، أي تسري هذه الضريبة أو تلك على النسبة المتبقية من الدخول؛

* توجد إعفاءات أخرى من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة.

* ***الأنظمة الخاصة***: قرر القانون أنظمة خاصة في مجالات محددة حصرا وهي:

➤بالنسبة للأنشطة التصديرية تعفى الأرباح كليا من الضريبة على الدخول أو من الضريبة على الشركات لمدة 10 سنوات متتالية ثم تسهيلات جزئية بعد انقضاء هذه المدة؛

➤أما بالنسبة لميدان التنمية المحلية وبغض النظر عن طبيعة النشاط، منح القانون تسهيلات مماثلة لتلك التي تتمتع بها الأنشطة التصديرية في حالة إنشاء المشروع في بعض المناطق مثل: قفصة، سوسة، قابس، بنزرت، مهدية، سيدي بوزيد.[82]

حسب إحصائيات 1995 تعتبر تونس من بين الدول التي ترتفع فيها جدوى الاستثمار، إذ تتوفر على عدة عناصر ايجابية للمستثمرين، منها الاهتمام بالتعليم والتكوين المهني والقوة الشرائية للمواطنين حيث استوجب برنامج التصحيح الهيكلي إعادة النظر في نظام صرف الدينار، بحيث تتحدد قيمته التعادلية حسب العرض والطلب دون أن يهبط حجم الاحتياطات النقدية من العملات الحرة بل عرفت هذه الاحتياطات تقدما ملموسا لتصل إلى 1525 مليون دولار أي ما يغطي الواردات لمدة 78 يوما.

وتسعى السلطات النقدية إلى استقرار أسعار الصرف حتى يصبح الدينار قابلا للتحويل كليا، ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية هو السماح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من دخل الصادرات وفتح حساب بالنقد الأجنبي في المصارف المحلية، وهذا ما يسمح بتحقيق قابلية العملة للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بهذه الجهود الأمر الذي يدعوا إلى ارتياح المستثمرين الأجانب.
كما أنشئت في عام 1990 بورصة تونس التي كان هدفها توجيه المدخرات نحو الاستثمار، ويشهد سوق الأسهم ارتفاعا سنويا في قيم التبادل، كما تم بيع أكثر من 50 مؤسسة عامة للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي، وتتوفر تونس أيضا على بنية تحتية مهمة، أكثر من20 كلم من الطرق المعبدة التي تغطي الجزء الأكبر من الإقليم، 06 مطارات دولية، 08 موانئ تجارية منتشرة في أنحاء الدولة، وأكثر من 30 مصرفا متخصصا بالتجارة والتنمية،وتونس إلى جانب مصر والمغرب من الدول العربية القليلة التي تحصل على إيراداتها الخارجية من مصادر متنوعة حيث انه في حالة انخفاض الصادرات السلعية لسبب أو لآخر كهبوط الإنتاج المحلي أو تدهور أسعار المنتجات المصدرة، سوف لن تتأثر المالية الخارجية مثلما تتأثر غالبية البلدان التي تعتمد على المواد الطاقية كما هو الحال في الجزائر، ليبيا، ودول الخليج ،لان تنوع مصادر الإيرادات يضمن للمستثمرين إمكانية تمويل أرباحهم للخارج.

---

[82]- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص152-153.

في تونس، تعتبر دخول إيرادات السياحة أهم مورد مالي غير سلعي فقد وصلت الى1257 مليون دولار،تليها المدخرات المحولة من قبل العمال المهاجرين البالغة 676 مليون دولار، كما تحصل الدولة على مساعدات خارجية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمنظمات العربية الدولية.

لتونس نقطة ايجابية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية للمستثمرين الأجانب وللاقتصاد برمته وهي اعتدال النفقات العسكرية.[83] ولاتزال تونس تعتبر قطب جاذب للاستثمار إذ ارتفع الانتاج الصناعي خلال الأشهر الأولى من العام 2003 بنسبة 9 %، وحقق قطاع الصناعات المعملية الذي يساهم بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة بلغت نسبة 5.8 %، كما تتوقع نسبة نمو تقدر ب 6.2% . كما قامت بتخفيض نسبة التضخم إلى 3.2 %، وعجز الميزانية إلى 2.8%.[84]

- ***التجربة الخليجية:*** إن التجربة الخليجية من أبرز مظاهر التعاون العربي، وفي عام 1981 تم توقيع اتفاقية مجلس التعاون الخليجي بين كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، وسلطنة عمان، وقد تضمنت بعض النصوص التي تؤكد الإدراك التام بمسؤوليات هذه الدول تجاه هذه التجربة الجديدة للتعاون العربي، والتأكيد على الخصائص المشتركة التي تجمع بين دول المجلس كضمان لاستمراره ونجاحه إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين.

وفي نوفمبر 1981، وقعت في مدينة الرياض الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تستهدف:

- تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة؛
- تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية؛
- تنسيق وتوحيد التشريعات التجارية والصناعية وللنظم الجمركية المطبقة فيها.

ومن بين جوانب هذه الاتفاقية نذكر ما يلي:

* ***تشجيع وتسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس،*** وهذا عن طريق:
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية.
  - تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.
  - عقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع الدول الأخرى.
* ***معاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من هذه الدول بنفس معاملة مواطنيها،*** وهذا في مجالات حرية الانتقال والعمل والإقامة، حق التملك والإرث والايصاء، حرية انتقال رؤوس الأموال.

---

[83] - صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص 168-169 .
[84] www.akhbar.com , date du 26/10/2005.

* تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة لربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.
* السعي إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار.
* تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية.
* تنسيق سياسات تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.[85]

كما أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها الكويت، برأسمال قدره 2.1 مليار دولار[86].

وفي مجال إقامة المشاريع المشتركة، أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على إنشاء ودعم المشروعات العربية المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في مجالات الزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة وخاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة. كما أكدت الاتفاقية على قيام الدول الأعضاء بتشجيع القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات. وفي هذا الإطار أقيمت عدد من المشاريع المشتركة في مجالات الصناعة والتأمين، وخدمات الطيران والثروة الحيوانية والزراعية[87].

كما أكدت القمة الخامسة والعشرون لدول المجلس الخلجي التي أطلق عليها (قمة الشيخ زايد) والتي عقدت في المنامة، على أهمية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس[88] .

* ***التجربة السعودية:*** إن السعودية انفتحت في مجال الاستثمارات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد العمل بقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي شمل خفض الضرائب وتعديل نظام الكفيل المتعلق باستقدام العمالة الأجنبية، ومنح المستثمرين حقوق ملكية العقارات وحقوق الاستفادة من التسهيلات المصرفية، وحماية الاستثمارات الأجنبية من المصادرة إلا بحكم قانوني، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تتولى الإشراف على الاستثمارات وتقديم التسهيلات .

وأشارت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، إلى أنه بفضل هذا الانفتاح قفزت حصة السعودية من الاستثمارات العربية الوافدة من 76.8 مليون دولار في عام 2000 إلى 721.2 مليونا في عام 2001، أي زادت نحو 9 مرات، واحتلت بذلك السعودية المرتبة الأولى على قائمة الدول المضيفة وبلغت حصتها 29.5% من إجمالي الاستثمارات العربية، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية، فقد تصدرت السعودية أيضا المرتبة الأولى بنحو 466.8 مليون دولار، بما نسبته 19.1% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.

---

[85]- يونس احمد البطريق،" **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**"(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985)، ص 306-307.
[86] www.gcc-sg.org/field5.html, date du 11/06/2004.
[87] www.alshabaca .commefn/info/newsmain.jhtml, date du 29/07/2004.
[88] مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004،مرجع سبق ذكره،ص 18.

وأوضح تقرير اقتصادي أصدرته الهيئة العامة للاستثمار في السعودية أن مناخ الاستثمار السعودي له ميزات عديدة، من أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ويعد أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أن السعودية تعد أكبر دولة تمتلك احتياطيا نفطيا بمقدار 25% من الاحتياطي العالمي، إلى جانب أنها من أكبر الدول التي تمتلك احتياطيات الغاز الطبيعي ومن أهم منتجي البيتروكيماويات العالمية. إضافة إلى أن التعريفة الجمركية على الواردات منخفضة وتصل إلى 5 %.

ووفق إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي الستثمارات العربية البينية في المشروعات التي تم الترخيص لها في عام 2001 لـ13 دولة العربية توافرت عنها البيانات لدى المؤسسة، نحو 2447 مليون دولار، مقابل 1817.4 مليون دولار في عام 2000، بزيادة نسبتها 34.6% [89].

- ***تجربة لبنان:*** تميزت لبنان قبل الحرب الأهلية في1975 بالخصائص التالية:

* كانت الزراعة والصناعة التحويلية فيها متطورة مقارنة بأغلب الأقطار العربية؛
* كان عدد كبير من المستثمرين والسياح العرب والأجانب يزورون لبنان أكثر من مرة في السنة؛
* كان المصدر الأساسي للعملة الحرة رؤوس الأموال الأجنبية والإيرادات السياحية؛
* ازدياد مقدرتها الاقتصادية في1974 على اثر هجرة مواطنيها للعمل في دول الخليج التي ارتفعت فيها أسعار النفط آنذاك، حيث حصل بعض العاملين على مراكز تجارية مهمة وبالتالي ارتفعت تحويلاتهم لبلادهم؛
* الموقع الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب؛
* الانفتاح على العالم الخارجي؛
* توفر البنية التحتية اللازمة للاستثمار؛
* السياسة المالية والنقدية المتسمة بالتحرر؛
* توفر إدارة لتأمين الاستثمارات ضد مختلف المخاطر بما فيها المخاطر السياسية والتي كانت تسمى "المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات" (كان لهذا النظام أهمية كبيرة لأنه يمنح المستثمرين الثقة بجدوى أنشطتهم وحصولهم على التعويضات في حالة وقوع المخاطر، كما أن الدولة تكفل التزامات المؤسسة).[90]

وبعد أكثر من19 عاما من الحرب، بدأت لبنان تستعيد شيئا فشيئا محاولات بناء اقتصادها المنهار، حيث ذكرت نشرة جمعية المصارف اللبنانية في عددها الصادر في شهر أوت 2003 أن حصة لبنان من مجموع الاستثمارات العربية البينية قد بلغت 650 مليون دولار وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية في لائحة البلدان المضيفة للاستثمارات البينية، وأشارت إلى انه بذلك تكون حركة الاستثمارات البينية نحو لبنان أفضل من بقية الدول العربية، كما لاحظت أن الاستثمارات العربية تدفقت إلى لبنان عام 2002 من 05 بلدان عربية في مقدمتها السعودية وحصتها 350 مليون دولار تليها الإمارات العربية وحصتها 190,5

---

[89] www.alwatan.com.sa/daily/2002-08-18/affair.htm. date du 20/05/2003

[90] - صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص165.

مليون دولار ثم الكويت وحصتها 100 مليون دولار وأخيرا سوريا بحصة قدرها9.5 مليون دولار وانطلاقا من هذه الإحصائيات نستطيع استخلاص الجدول التالي.[91]

الجدول رقم(14): الاستثمارات العربية التي تدفقت إلى لبنان عام 2002 (الوحدة مليون دولار)

البلدان المستثمرة	السعودية	الإمارات العربية	الكويت	سوريا
المبالغ(مليون دولار)	350	190.5	100	9,5

Source : www.sagia.gov.sa/arabic/innerpage.asp ?section=newsandervents&.

2. تنامي الإستثمارات العربية البينية .

في الربع الأخير من العام 2004، شهدت الاستثمارات العربية البينية تطورات تقريبا في كل القطاعات، بداية القطاع السياحي الذي عرف انتعاشا في كل من اليمن، الإمارات، البحرين، لبنان وسوريا. أما القطاع الصناعي فقد تم تأسيس عدة استثمارات في كل من اليمن، مصر، قطر، إمارة الشارقة، والجزائر. كما أن القطاع المصرفي هو الآخر عرف تطورات في كل من سوريا، السودان، السعودية، فلسطين، وتونس. بالإضافة إلى قطاع الإتصالات، قطاع النفط والبتروكيماويات، قطاع العقارات. سوف نتطرق إلى كل هذه القطاعات بقليل من التفصيل.

♦ ***قطاع السياحة:*** في ظل انتعاش حركة السياحة العربية البينية، والتوجهات الحكومية العليا للنهوض بالقطاع السياحي، تم الإعلان عن البدء في عدة مشاريع استثمارية بقيمة تتجاوز ملياري (2 مليار) دولار، وذلك على النحو التالي[92] :

* **في اليمن:** تم البدء في تنفيذ قرية سياحية ستبلغ استثماراتها نحو 550 مليون دولار، كما أعلنت شركة سعودية عن البدء في تنفيذ مشروع انشاء قرية سياحية على جبل "حراثة" باستثمارات تبلغ 25 مليون دولار. وأعلنت الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية عن توافر 4400 فرصة استثمارية في الجزر اليمنية في مجالات النشاط الاقتصادي. والبنية التحتية توفر نحو 250 ألف فرصة عمل؛

* **في الإمارات:** وقعت شركة سعودية عقدا بمبلغ 33 مليون دولار لاستثمار حديقة "زعيبل" في إمارة دبي؛

* **في البحرين**: تأسيس شركة بحرينية-كويتية مشتركة برأس مال يبلغ 24 مليون دولار لتطوير منتزه "عين عذاري"، وقيام شركة بحرينية بالتعاون مع شركاء إماراتيين للإستثمار في مشروع "**المدن الملكية**" الضخم الذي سيتم على مرحلتين هما بوابة الأردن والضواحي، بتكلفة تصل إلى مليار دولار، كما دخلت مجموعة شركات كويتية في مشروع سياحي لاستثمار وتطوير منتزه ترفيهي في البحرين؛

* **في لبنان**: تم الإعلان عن انطلاق أكبر مشروع ترفيهي في الشرق الأوسط "**حبتور لاند**" باستثمارات إماراتية يقام على مساحة 107 آلاف متر مربع؛

* **في سوريا:** يجري العمل على وضع خطة لطرح 100 موقع سياحي للاستثمار في العام القادم؛

---

[91]- www.sagia.gov.sa/arabic/innerpage.asp ?section=newsandervents&.

[92]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون2004/4، مرجع سبق ذكره،ص 12.

* **في مصر:** بدأت شركة كويتية بتنفيذ مشروع سياحي بتكلفة 250 مليون دولار بمنطقة "مرسى مطروح" على البحر الأحمر، علما أن الاستثمارات الكويتية في قطاع السياحة في مصر تشكل ما نسبته 40% من مجمل الاستثمار العربي في هذا القطاع؛

* وتم إطلاق مشروع بناء منتج سياحي خارج مدينة ***مسقط في سلطنة عمان*** تقوم بتنفيذه شركة اماراتية بتكلفة تقدر بنحو 830 مليون دولار.

- ***قطاع الصناعة[93]:***

* **في اليمن:** تم تأسيس مشروع مصنع اسمنت "باتيس" في محافظة "أبين" تابع للشركة اليمنية السعودية للإسمنت، بكلفة 150 مليون دولار، وسيبدأ التشغيل عام 2007 بطاقة مليون طن سنويا، وهو الثاني من نوعه الذي تساهم فيه شركات سعودية، إذ تم قبلها بفترة وجيزة انشاء الشركة العربية اليمنية للاسمنت المحدودة باستثمارات سعودية-يمنية ورأس مال بلغ نحو 100 مليون $ لتصنيع وتسويق الإسمنت محليا. وكذلك تم إنشاء مصنع للحديد برأس مال يبلغ 12,5 مليون دولار باستثمارات خليجية-يمنية مشتركة. كما أعلن عن إقامة مصنع لتعليب الأسماك باستثمارات كويتية بلغت نحو 1,2 مليون دولار؛

* **في مصر:** بدأ الإنتاج في مشروع سعودي-مصري مشترك باستثمارات تبلغ ثلاثة (03) ملايين دولار لإنتاج زيت الزيتون، وبإستثمارات كويتية تم الإعلان عن إقامة مصنع لإنتاج خامات السيراميك تصل إلى خمسة وعشرون (25) مليون دولار، وتم تأسيس شركة لتمويل مشروعات صناعية وزراعية والاستثمار في أسهم الشركات الكبرى بمساهمة عربية ودولية برأس مال يبلغ نحو 160 مليون دولار؛

* **في قطر**: تم الإعلان عن تأسيس شركة قطرية-عمانية للاستثمار برأس مال نحو 82 مليون دولار، تملك حكومتا قطر وسلطنة عمان 40% من أسهمها وسيطرح الباقي للإكتتاب لمواطني البلدين؛

* **في دبي:** تم اتفاق أربع من كبريات المجموعات الاستثمارية السعودية على إقامة مشروع لبناء مدينة صناعية في إمارة الشارقة باستثمارات تصل إلى نحو 820 مليون دولار أمريكي، كما يجري العمل لإقامة مصنع للحديد والصلب ***في دبي*** بإستثمارات تقدر بنحو 470 مليون دولار تعود لشركات عربية من السعودية ومصر وقطر والإمارات؛

* ووقعت **سلطنة عمان** اتفاقية لمشروع إنتاج الحديد بميناء صحار مع شركة إماراتية بقيمة 750 مليون دولار؛

* **في الجزائر:** أعلن صندوق استثماري جزائري-كويتي مشترك عن شراء حصة تعادل 15% من رأس مال المجمع العمومي الجزائري للصناعة الدوائية "**صيدال**" المملوك للدولة، صفقة بلغت قيمتها 15,2 مليون دولار؛

* **في البحرين**: يجري إنشاء مصنع ضخم "للستانلس ستيل" على مدى ثلاث سنوات لإنتاج 950 ألف طن بإستثمار خليجي –بحريني مشترك؛

- [93] نفس المرجع، ص12-13.

* كما تم تأسيس مصنع لإنتاج أكياس الإسمنت **في السعودية** بإستثمارات سعودية-كويتية.

• ***قطاع المصارف[94]:*** تزايد عدد المصارف التي أعلنت عن عزمها الدخول في أسواق عربية جديدة أو افتتاح أفرع لها في هذه الدول.

* **في سوريا:** وافقت رئاسة الوزراء لثلاثة بنوك عربية (من لبنان والأردن) بالعمل في سوريا، بعد أن تم الطلب من هذه البنوك زيادة رأس مالها إلى 60 مليون دولار، وتم إشهار بنك سوري-بحريني برأس مال يبلغ نحو 100 مليون دولار. ويحزم بنك قطر الوطني وشركة سورية خاصة، إنشاء بنك إسلامي برأس مال نحو 50 مليون دولار حال صدور التعديلات على قانون المصارف السوري للبنوك الإسلامية بالعمل فيها؛

* **في السودان:** تم البدء بإنشاء بنك مصري-سوداني مشترك برأس مال يبلغ نحو 20 مليون دولار؛

* **في السعودية**: افتتح فرع للبنك السعودي البحريني في السعودية؛

* **في فلسطين:** أعلن مصرف بحريني عزمه فتح فروع له في فلسطين؛

* يجري العمل على إنشاء عدد من الفروع لبنك كويتي في العراق وسوريا والجزائر؛

* **ليبيا:** تم إنشاء بنك الإمارات والسودان برأسمال مصرح به 200 مليون $ في الخرطوم بمساهمة عدد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية رجال الأعمال العرب.

ومن جهة أخرى، تنامى عدد المصارف العربية التي تملكت مصارف عربية أخرى حصص منها، فقد قام بنك الكويت الوطني بتملك حصة رئيسية في بنك قطر الدولي. وتملك بيت الاستثمار العالمي (جوبلا) من الكويت حصة استراتيجية في بنك مسقط الدولي بالبحرين، والذي افتتح مؤخرا باستثمارات عمانية-إماراتية. وأعلن عن صدور الموافقات اللازمة لتحويل شركة سعودية استثماراتية في تونس إلى مؤسسة مصرفية من المتوقع أن تمارس النشاط المصرفي في تونس هذا العام.

• ***قطاع الاتصالات:***

* **السودان**: فازت شركة الإتصالات الإماراتية بترخيص تشغيل شبكة الهاتف الثابتة في السودان، وبلغ سعر الترخيص الممنوح للشركة 54 مليون دولار أمريكي؛

* **فلسطين**: وأعلنت شركة الإتصالات الكويتية المتنقلة أنها تتباحث مع شركة الإتصالات الفلسطينية (جوال) لشراء حصة رئيسية فيها؛

* **السعودية**: كما سلمت هيئة الإتصالات السعودية رسميا الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة إتحاد اتصالات الإماراتية، وسيتم طرح الرخصة الثالثة منتصف عام 2006، كما أسست شركة كويتية شركة في السعودية لخدمات اللاسلكي برأسمال قدره 10 ملايين $؛

---

[94] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون2004/4، مرجع سبق ذكره،ص13.

* **في الجزائر**: تعمل شركة اتصالات كويتية على زيادة حجم استثماراتها خلال العام الحالي (2005) بنحو 350 مليون $، كما قامت شركة اتصالات مصرية بزيادة استثماراتها في الجزائر بنحو 300 مليون $، وحصلت كونسورتيوم شركات اتصالات مصرية على رخصة الهاتف الثابت في الجزائر.

- ***قطاع النفط والبتروكيماويات[95]:***

* **سلطنة عمان:** تم الإعلان في سلطنة عمان أن مؤسسة الخليج للاستثمار (مقرها دولة الكويت) قد قامت بشراء حصة تعادل 20% من حصة شركة النفط العمانية في مشروع الدولي "بروبلين"، المزمع إقامته باستثمارات تصل إلى 313 مليون دولار؛

* **في سوريا:** تم توقيع عقد مشاركة بالإنتاج لمدة 25 عاما، بين الشركة السورية للنفط وشركة تونسية للتنقيب عن النفط والغاز، يترتب بموجبه على الأخيرة انفاق مبلغ 14 مليون دولار في سوريا؛

* **في ليبيا:** حصلت شركة إماراتية على تسعة عقود استكشاف نفط برية وحجرية. كما حصلت شركة سوناطراك الجزائرية على ترخيص للتنقيب على النفط؛

* **في السعودية** اتفقت شركة سوناطراك مع شركة سعودية لإنشاء فرع للشركة في السعودية لحفر آبار النفط والغاز. وتستعد شركة إماراتية لإستثمار 11 مليون دولار في شركات سعودية في صناعة البتروكيماويات وأعلنت مؤسسات مالية ونفطية خليجية عن تأسيس صندوق بقيمة 300 مليون $ لتمويل مشاريع الطاقة فب دول مجلس التعاون الخليجي.

- ***قطاع العقارات:***

* **في السعودية**: للإفادة من الفرص العقارية الواعدة، أعلنت شركة إماراتية تأسيس اشتمار مشترك مع شركة سعودية للتطوير العقاري ، برأس مال يبلغ نحو 266 مليون $. وكذلك أعلنت شركة إماراتية تأسيس استثمار مشترك مع شركة سعودية للتطوير العقاري في السعودية، برأس مال يبلغ نحو 266 مليون دولار، وكذلك أعلنت شركة إماراتية أخرى تأسيس شركة جديدة بالتعاون مع شركة سعودية لتشييد المباني في المملكة وباقي دول الخليج؛

* **في الإمارات:** أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي تأسيس شركة عقارية في دولة الإمارات برأس مال يبلغ 83,3 مليون دولار بمساهمة من مستثمرين كويتيين وخليجيين؛

* **في لبنان:** استثمرت شركة كويتية في مشروع سكني تقدر تكلفته بنحو 135 مليون $. وتقدر الإستثمارات التي تعود لشركات خليجية في قطاع العقار في لبنان بنحو 7 مليارات دولار.

- ***<u>قطاع النقل .</u>***

* إنشاء شركة مساهمة للتاكسي الجوي بين سوريا ولبنان برأسمال قدره 10 ملايين دولار، بين طيران الشرق الأوسط ومؤسسة الطيران العربية السورية؛

---
[95] www.akhbar.com

* كما جرى تأسيس أول شركة كويتية-مصرية للإستثمار في النقل البحري برأسمال 125 مليون دولار، وبمساهمة عدد آخر من المستثمرين الخليجيين؛

* وتم الإتفاق على إنشاء طرق برية مشتركة بين مدينة طرابلس الليبية ومدينة صفاقس التونسية بتكلفة نحو 572 مليون دولار.

المبحث الثالث: ضمانات الاستثمار.

يتجلى طموح الدول العربية في تشجيعها للاستثمارات البينية، بتقديم ضمانات كافية ومشجعة للمستثمر العربي متمثلة في مجموعة من الاتفاقيات، كما سوف نلتمس في هذا المبحث ما استجد من صناعة الضمان في المنطقة العربية.

المطلب الأول: الإتفاقيات

على مدى العقود الماضية حاولت الدول العربية تقديم الضمانات الكافية والمشجعة للمستثمرين العرب وقد تمثلت هذه الضمانات فيما يلي:

1. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

أقرت القمة الحادية عشرة في عمان 1980، إتفاقية جمعت بين تشجيع إنتقال رأس المال العربي و تسوية المنازعات المتعلقة به، هي "الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية"، وتعد الركيزة الاساسية للمبادئ التي صادقت عليها جميع الأقطار العربية، وقد دخلت حيز التطبيق في جوان1981.[96]

- ***أهداف ومبادئ الاتفاقية:*** تهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير العمل العربي المشترك، تنسيق القواعد القانونية الداخلية، سمو الاتفاقية على القوانين الوطنية، أي في حالة تعارض أحكامها مع القانون المحلي تتعطل نصوص هذا الأخير وتسري أحكام الاتفاقية. كما ترتكز على مبدأ حرية تنقل المستثمرين العرب بين الأقطار العربية، تحرير انتقال رؤوس الأموال العربية من أي قيد، والمواطنة الاقتصادية، أي معاملة رأس المال العربي كرأس المال الوطني. ويجب أن تحترم هذه المبادئ، فلا يمكن للمنطقة العربية أن تنهض إلا تحت ظل دولة القانون التي تقوم على احترام حقوق المواطن وعلى الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية. ويجب التأكيد على أن الاتفاقية العربية لا تشكل ضمانا للمستثمرين العرب وتبقى الاتفاقيات التجارية البحتة أساس الضمان.[97]

يشرف على تنفيذ الإتفاقية "الهيئة العربية لإتفاقية الإستثمار"، إلى أن تنضم إليها جميع الدول العربية، فينتقل الإشراف إلى المجلس الإقتصادي. كما أنها أنشأت محكمة الإستثمار العربي لحين إنشاء محكمة عدل عربية. غير أن تعثر تنفيذ إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك و خططها انعكس سلبا على مناخ الإستثمار، فظلت الإتفاقية محدودة الأثر[(98)].

---

[96]- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص164-168.
[97]- نفس المرجع، ص170-171 .
[3]-محمد محمود الإمام، **"تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"**، (مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، ديسمبر2004)،ص503

2. اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

هي اتفاقية كانت تهدف إلى تأمين المستثمر العربي وتعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية أو ما نسميها بالمخاطر السياسية التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا. تختص بتأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية والمخاطر التجارية، ومن أهم العقود التي يمكنها ضمانها عقود الاستثمارات المباشرة سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، ولا فرق بين الأفراد والشركات.

- **شروطها:**

* فيما يخص الأفراد: أن يتمتع المستثمر بجنسية دولة عربية، وألا يكون من مواطني الدولة المضيفة (حتى وان تعددت جنسيات المستثمر يعتد بانتمائه لدولة عربية، فيكون صالحا للضمان).

*فيما يخص الشركات: يجب أن يستحوذ العرب على أكثر من**50** ٪ من أسهمها.

- **دورها:** تؤمن المؤسسة ضد ثلاثة مخاطر:

* الأعمال العسكرية سواء كانت داخلية أو خارجية كالانقلابات، أعمال العنف، والحروب بكافة أنواعها؛

* الأضرار التي تصيب المستثمر من جراء ما تقوم به السلطات العامة للبلد المضيف من إجراءات تمس برأس المال كالمصادرة ، الاستيلاء، وفرض الحراسة؛

* القيود التي تفرضها سلطات البلد المضيف على تحويل أصل وأرباح رأس المال، يتعلق هذا الضمان بجميع الإجراءات المرتبطة بمراقبة الصرف لا على تذبذبات العملة، أي لا تضمن المؤسسة مخاطر تخفيض قيمة عملة البلد المضيف لان تخفيض العملة لا يدخل ضمن المخاطر السياسية.

ملحوظات: تحصل المؤسسة العربية على**0,6** ٪ من المبلغ الجاري للضمان من كل خطر من المخاطر الثلاثة، فإذا أراد المستثمر ضمان جميع الأخطار عليه أن يدفع **1,8**٪ ، ويلاحظ أن هذه النسبة غير موجودة في اتفاقية المؤسسة بل تم تحديدها من قبل أجهزتها وبالتالي يمكن تغييرها إن دعت الحاجة.

فيما يخص المخاطر التجارية قرر مجلس المؤسسة تعديل نوعية المخاطر التي يغطيها ضمان الصادرات لوجود معوقات ذات طبيعة تجارية ومن أمثلتها: إفلاس المستورد أو عدم وفائه بديونه أو رفضه استلام البضاعة المشحونة رغم التزام المصدر بواجباته.[99]

3. اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

بدأ مجلس الوحدة في إعادة النظر في إعداد إتفاقية جديدة لتشجيع الإستثمار في ضوء الإتفاقيات القائمة وملاحظات الدول، ووافق في منتصف 2000 على إتفاقية تشجيع و حماية رؤوس الأموال بين الدول العربية[*]. وترمى هذه الإتفاقية إلى خلق وتوفير وتهيئة البيئية المناسبة لإقامة الإستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة، والتي تقام في أراضي الدول المتعاقدة الأخرى، وتوثيق التعاون الإقتصادي بين الدول المتعاقدة على أسس من المساواة و المنفعة المشتركة، بما يحفز على دفع أنشطة الإستثمارات

---

[99]- صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص171-174.

[*]تحل عند دخولها حيز النفاذ محل إتفاقية 1970 ، مع إعتراض سوريا التي فضلت العمل بالإتفاقية الموحدة

فيها، وتوفير الحماية العربية ذات المستويات الدولية للإستثمارات العربية في الدول المتعاقدة، إضافة إلى الحماية التي يكلفها التشريع الوطني لكل دولة. كما تساعد الإتفاقية على حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل وممارسة النشاط الإقتصادي بين هذه الدول. وتتضمن الإتفاقية عددا من الترتيبات التي تساهم في تشجيع الإستثمارات، وتقرر مزايا المشروعات الإستثمارية تكفل للمستثمرين حقوقا تساعد في إنجاح نشاطهم الإستثماري. وتمنع الإتفاقية تأميم المشروعات أو مصادرتها، وتحميها من الحجز على أموالها أو تجميدها أو مصادرتها أو نزع ملكيتها، إلا لمنفعة عامة ومقابل تعويض عادل. وتختص اللجنة الإقتصادية في مجلس الوحدة بالنظر في تفسير أحكام الإتفاقية. ويكون القرار الصادر بشأنه من المجلس قطعيا وملزما، ويعتبر جزءا مكملا للإتفاقية. وتستطيع الدول العربية الأخرى الإنظمام بإعلان يودع لدى أمانة المجلس، ولا يجوز الإنسحاب منها أو تعديلها قبل مضي خمس سنوات على نفاذها. وقام المجلس عند إقرار الإتفاقية بطلب إعداد مشروع إتفاقية جديدة لتسوية منازعات الإستثمار، تتماشى مع المتغيرات الإقتصادية العالمية و تتصف بالشفافية و الوضوح، وأقرت في نهاية 2000 "إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار في الدول العربية"، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى منتصف 2003. وقد ألغت المجلس الذي أنشأته إتفاقية 1974 وعهدت بصلاحياته في تفسير الإتفاقية إلى مجلس الوحدة، و اكتفت بجهاز إداري ينشأ في الأمانة العامة كبديل للمجلس المذكور، و أعادت الإتفاقية صياغة القواعد الخاصة بالتوفيق والتحكيم الواردة في الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980 [(100)].

- ***أهداف الاتفاقية:*** تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق ما يلي:

* خلق وتوفير وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة الاستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة والتي تقام في أراضى الدول المتعاقدة الأخرى؛

* توثيق التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة على أسس من المساواة والمنفعة المشتركة؛

* الإدراك من الدول المتعاقدة أن التشجيع والترويج والحماية المتبادلة للاستثمارات العربية سيكون حافزاً على دفع أنشطة الاستثمارات في الدول المتعاقدة؛

* المساعدة على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي بين الدول المتعاقدة؛

* توفير المعلومات اللازمة والمناسبة للاستثمارات المتبادلة؛

* توفير الحماية العربية ذات المستويات الدولية للاستثمارات العربية في الدول المتعاقدة، إضافة إلى الحماية التي يكفلها التشريع الوطني لكل دولة.

- ***مزايا الاتفاقية:*** تتمتع المشروعات الاستثمارية العربية للدول المتعاقدة بالمزايا التالية في الدولة المضيفة:

---

[2] -محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 503-504.

* الحق في تملك الأراضي والعقارات التي يمارس فيها المشروع نشاطه الاستثماري أو الانتفاع بها وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها تشريعات الدولة المستثمر فيها وفي حدود ما تكلفه هذه التشريعات من معاملة خاصة للمشروعات والعاملين بها؛

* عدم خضوع منتجاتها للتسعير الجبري وتحديد الأرباح في الدولة المضيفة؛

* عدم خضوع مباني الإسكان التي يتم تأجيرها خالية، المنشأة بمعرفة المشروعات الاستثمارية للدول المتعاقدة في الدولة المضيفة، لقوانين تحديد القيمة الايجارية؛

* الحق في فتح حسابات بالنقد الأجنبي في الدولة المضيفة وعدم وضع قيود على حرية تداول النقد الأجنبي؛

* حق المستثمر في أن يستورد ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع الاستثماري أو التوسع فيه أو تشغيله من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطه. وكذلك حقه في أن يصدر منتجاته دون التعرض لقيود الاستيراد والتصدير؛

* حق الخبراء والعاملين الأجانب في المشروع في تحويل أجورهم أو نسبة منها إلى الخارج؛

* حق تحويل المال المستثمر في الدولة المضيفة وأرباحه إلى الخارج؛

* حق المستثمر في التصرف في ماله المستثمر كله أو بعضه بنقد أجنبي أو نقد وطني، ويحل المتصرف إليه محل التصرف في الانتفاع بكافة مزايا الاستثمار؛

* الحق في التعويض عن الأضرار والخسائر الناتجة عن حرب أو حالة طوارئ محلية أو تمرد أو شغب أو أية أحداث أخرى مشابهة قد تحدث في الدولة المضيفة، وذلك بما لا يقل عن التعويضات التي تدفعها الدولة لمواطنيها في مثل هذه الأحوال.

<u>**ملحوظات:**</u> حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة في اليوم السابع من شهر كانون الثاني سنة 2000 م من أصل واحد يحفظ بالأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويسلم صورة طبق الأصل لكل دولة من الدول الموافقة على هذه الاتفاقية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية السودان الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصـر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

* يجوز لأية دولة عربية أخرى من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الانضمام إلى هذه الاتفاقية بعد تاريخ نفاذها،عن طريق التصديق عليها، وإيداع وثيقة التصديق لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتعتبر الاتفاقية نافذة بالنسبة لها من تاريخ إيداع وثيقة التصديق.

* لا يجوز لأية دولة عضو في الاتفاقية أن تنسحب منها إلا بعد مرور خمس سنوات على نفاذها بالنسبة إليها، ويكون الانسحاب بإشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام لمجلس 11 الوحدة الاقتصادية العربية، ولا يصبح سارياً إلا بعد سنة واحدة من تاريخ تبليغه بهذا الإشعار.

* إذا انسحبت أية دولة عضو في الاتفاقية، فان الحقوق والالتزامات الناجمة عن تنفيذ نصوص الاتفاقية الناشئة بينها وبين أي من الدول المتعاقدة الأخرى حتى تاريخ انسحابها تبقى واجبة الأداء والتنفيذ على كلا الدولتين.[101]

المطلب الثاني: صناعة الضمان والمنطقة العربية.

تتمتع المشروعات الاستثمارية العربية للدول المتعاقدة بالحماية القانونية في الدولة المضيفة إلى جانب الضمانات التالية:

* عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها. كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها عن غير طريق القضاء؛

* عدم جواز نزع ملكية المشروعات الاستثمارية كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة وطبقاً للقانون ودونما تمييز مقابل تعويض عادل.

1. *وضع صناعة الضمان في الدول العربية.*

تعتبر مشاريع منطقة الشرق الأوسط ضخمة، إذ تتطلب تمويلا مستمرا للنشاط الذي بدأ مطلع التسعينات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والاتصالات وتكوين الشراكات الحكومية والخاصة للدخول في مشاريع محطات توليد الكهرباء الخاصة، وفي مجال تمويل وضمان التجارة مدعوما بمتانة الوضع المالي والسيولة التي توفرها الإيرادات النفطية.

وقد تضافرت جهود المؤسسات المالية التجارية العربية والإسلامية، لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة، باستخدام الأدوات المتاحة من سندات مشاريع وتمويل ائتمان صادرات وصكوك إسلامية.

وسيشهد قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به، في دول الخليج العربية، احتياجات تمويلية تقدر بنحو 34 مليار دولار خلال العامين المقبلين، كما تحتاج ليبيا إلى نحو 30 مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاع النفط والغاز خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد تم التوقيع على تمويل مشروع (قطر غاز2) بقيمة 7,6 مليار دولار في نهاية العام [102].

مثلت مصر والمغرب وتونس أسواقا جاذبة لعمليات الضمان، مدعومة بتنوع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وبدرجة أقل أسواق الأردن ولبنان. وتزايد مؤخرا الإهتمام بأسواق الجزائر وليبيا وسوريا. ورغم أن عمليات الضمان في الدول العربية تتركز في المدى القصير، الذي تحظى معظم الدول العربية فيه بسداد جيد، فإن عمليات المدى المتوسط يتوقع لها الزيادة.

شهد العام دخول بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لضمان تمويل مشروع توليد كهرباء في سكيكدة (الجزائر) بقيمة 382 مليون دولار، وكان قد أعلن عام 2003، أنه وفر تسهيلات بمقدار مليار دولار لشركة سوناطراك الجزائرية لتوسعة نشاطها في قطاع النفط والغاز[103]. كما أن هيئة الضمان

---

[101] www.agreements.jedco.gov.jo/arab_league/Arabi00a.html, op.cit

[102]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون 2004/4، مرجع سبق ذكره، ص9.

[103]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، مرجع سبق ذكره، ص9.

الصينية (صنوشور) قدمت لأول مرة ضمان لعملية تصدير بمقدار 40 مليار دولار لمعدات اتصالات العالم هيئة الاتصالات الجزائرية[104].

كما شهدت المنطقة العربية، وبالتحديد في ليبيا عودة بنك التصدير والاستيراد إلى نشاطه بعد رفع الحضر الاقتصادي في نوفمبر 2004، مما أتاح استئناف وكالات أخرى من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان، نشاطها في السوق الليبي. أما بالنسبة للعراق فإن الإتفاق الذي تم من خلال اتفاقية إطارية وقعت مع 17 وكالة ضمان بقيمة 2,4 مليار دولار لصالح بنك التجارة العراقي، لتمويل عمليات إئتمان الصادرات من دولها للعراق، لم ينفذ كما كان يجب إذ يعد إعلان نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في جويلية 2004. كما قرر عدد من وكالات الضمان ومنها وكالات من بريطانيا وسويسرا عدم مواصلة عملياتها في العراق وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني، وإختلاف القوانين بعد وقف العمل بالقوانين التي صدرت إبان حكم سلطة الإئتلاف المؤقتة، إلا أن نجاح جهود إعادة جدولة ديون العراق الخارجية في إطار نادي باريس وخارجه قد يكون عنصرا إيجابيا في المستقبل.

وقد أعلن برنامج تمويل التجارة العربية، إتاحة خطوط لإعادة التمويل لعمليات المدى المتوسط (60 شهرا) لواردات السلع الرأسمالية، من غير الدول العربية للشركات الصناعية العربية، بعد أن كان يركز على عمليات المدى القصير في الدول العربية.

2. *معوقات صناعة الضمان.*

مازالت صناعة الضمان تواجه عدد من المعوقات في الأسواق الناهضة بسبب:

* عدم شفافية ووضوح القوانين التي تشهد تغيرات متلاحقة، وتأثيرها على مجمل البيئة التشريعية والاجرائية؛
* ضعف وضع القطاع المصرفي في بعضها واستمرار حالات التأخير في السداد؛
* طول مدة فض النزاعات التجارية؛
* عدم وجود مكاتب مختصة بالمعلومات الإئتمانية والدراسات القطاعية المتخصصة؛
* نقص الهيئات الرقابية.

3. *أهم التحديات المقبلة للهيئات العاملة في صناعة الضمان.*

* التعامل مع قضية الديون الخارجية والديون المتعثرة، وما يتفرع عنها من ضرورة تطوير خدمات لإدارة هذه الديون، كمبادلة للديون أو شراء أو تحويل الديون، وخاصة ديون الدول المعاد جدولتها في إطار نادي باريس والديون السياسية الأخرى، وإعادة تسويقها بواسطة الأساليب المبتكرة، ومنها الديون الخارجية على العراق وعدد من دول أخرى في افريقيا والشرق الأوسط. وانعكاس ذلك على تطوير نظم العمل الداخلية لهيئات الضمان في التعامل مع الديون صعبة السداد على أساس أنها "فرصة وليست مشكلة وأنها ستفتح المجال للأعمال وتوليد العوائد"؛

---

[104] - نفس المرجع، ص 08.

* نجاح جهود عدد من هيئات الضمان، في التحول إلى شركات خاصة أو شبه خاصة مستقلة عن إدارة القطاع العام، للتحرك بسرعة وكفاءة ومقابلة حجم الأعمال المتزايد في سوق الضمان؛
* كيفية التعامل مع نوعية مختلفة من المستفيدين من خدمة الضمان مع تطور هذه الفئة التي اصبحت أكثر وعيا وإيجابية ومعرفة؛
* تنامي دور هيئات الضمان في المشاريع الضخمة الناتجة عن تزايد برامج الخصخصة ونظام (اليوت) في قطاعات البنية التحتية، ومنها توليد الكهرباء وتحلية المياه والاتصالات والنقل والطيران؛
* توفير المعلومات الحديثة وذات المصداقية، ونجاح التعاون في تبادل المعلومات التجارية والائتمانية مع شركات دولية متخصصة للحصول على معلومات قطاعية، والإفادة من شركات التصنيف السيادي مثل "ستاندرد انديورز"، ومن قواعد المعلومات لدى اتحاد "يبرن"؛
* كيفية التعامل مع التغير المستمر في سوق المخاطر ومقابلة الطلب على خدمات جديدة واحتياجات تطبيق بازل II[105].

تجدر الإشارة إلى أن "الكوفاكس" أعدت دراسة شملت مسحا، وزعت على 120 عميلا لديها في الربع الأخير من عام 2004، إتضح فيها أن قطاع الأعمال ينظر إلى صناعة الضمان بإيجابية كأداة مهمة في تحسين كفاءة الأعمال، وإدارة مخاطر الإئتمان، ووضع الموازنة، وتعزيز القدرة على ولوج المصادر التمويلية بكفاءة.

105- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرين 2004/4، مرجع سبق ذكره، ص10.

ملخص الفصل الثاني:

حتى تستطيع الإستثمارات العربية البينية المساهمة في تقدم المنطقة لا بد من التخلص من المعوقات السياسية والاقتصادية والقانونية والادارية، وهذا من خلال ما يلي:

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة التي تشكل الأرضية الأساسية والشرط الرئيسي لتشجيع ونمو النشاط الاستثماري العربي؛
- توفير الحماية اللازمة للمشاريع الإستثمارية؛
- إزالة العوائق الميدانية والتشريعية، في ضوء ما وصلت إليه تجارب التكتلات الإقليمية في هذا المجال، وفي إطار ما تمليه التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة.

وبهذا تكون الضمانات القانونية المقدمة من طرف الدول العربية، عند توفر مناخ استثماري جيد وملائم، كافية، وذات فعالية، ومحفزة، وتشجع المستثمر العربي على إقامة مشاريعه دون تخوف أو تحفظ.

الفصل الثالث :

الاستثمار العربي والتكامل

تمهيد.

من الناحية القومية العربية، وهي السند القوي للأمة العربية، نشاهد للأسف مظاهر للتفكك بل والصدام أحيانا، تجعلنا نتساءل عن الحال التي وصلت إليه روابطنا القومية.

ومن الناحية الاقتصادية، فعلى الرغم مما أنعم ا   علينا به من ثروات يمكن أن تجعلنا من أكثر دول العالم غنى وثراء، نرى تدهورا في الحالة الإقتصادية لكثير من الدول العربية، وتأخرا واضحا عن اللحاق بركب التقدم الذي يحققه العالم، شرقه وغربه، في جميع المجالات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

من خلال انعقاد القمة العربية بالجزائر -في ربيع 2002- تزايد الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي ومنطقة التجارة العربية الحرة والتكتل الإقتصادي، ومن خلال بحثنا سوف نركز الحديث حول التكامل الاقتصادي، إذ يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري، سنحاول التطرق إليه باختصار من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تحديد مفهوم التكامل لغة، ثم مفهوم التكامل الاقتصادي بالتطرق إلى التعاريف التي جاء بها مختلف الاقتصاديين.

1. ***مفهوم التكامل لغة:***

وهو، تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة. ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة[106].

2. ***التعريف الاقتصادي.***

يمكن تعريف "التكامل الاقتصادي" بأنه عملية وحالة، إذ:[107]

* بوصفه **عملية،** فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة؛
* وبوصفه **حالة**، فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

في تفسير هذا التعريف، يجدر أن نفرق بين التكامل والتعاون، إذ أنه بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي، فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك أن الإتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دوليا. أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.

---

[106]- عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية** الثالثة"، (مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص13.

[107]- حسين عمر، "**الاقتصاد والعولمة**"، (دار الكتاب الحديث، 1998)، ص 7-8.

يجدر بنا أن نشير إلى أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل. يلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل: [108]

♦ *فالأستاذ بيار بلاسا "B. Blassa"* يرى أن التكامل الاقتصادي هو "عملية وحالة". فبوصفه عملية، فهو يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية؛

♦ *ويشير ماخلوب "Machlup"* إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة Combinaisons؛

♦ ومن ناحية أخرى فإن مفهوم التكامل الاقتصادي بين دول منفصلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر "J. Viner" سنة 1950، الذي وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي " Customs Union" التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحر؛

♦ ومن ناحية أخرى يشدد روبسون Rubson 1987، على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال، ويرى روبنسون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة؛

♦ *أما الإقتصادي (فان سرجيه)*، فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج إقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة. وفي هذا الإطار أيضا يراه البعض على أنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع؛

♦ ويعرف (تنبرجن) التكامل الاقتصادي، على أساس احتوائه على جانبين سلبي و إيجابي، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الإنساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج متكامل للتحول والإنتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلقه عملية التكامل بين الدول الأعضاء.

ويبقى المفهوم الشامل للتكامل الإقتصادي يتلخص في أن: [109]

---

[108]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 – 15.
[109]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15.

"التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود، أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وإنتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء".

ووفقا لنظرية التكامل في الفكر الاقتصادي، ينشأ التكامل عن طريق إزالة الحواجز والقيود، وحسب مستوى الإزالة تتمايز صور (Types) التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area)، والاتحاد الجمركي(Customs Union)، والسوق المشتركة (Common Market)، والاتحاد الاقتصادي (Economic Union)، والاندماج الاقتصادي الكامل (Complete Economic Integrat)، التي تمثل مراحل متعاقبة، أي أن هناك:

* التكامل بتحرير التجارة Trade Intégration؛
* التكامل بتحرير عناصر الإنتاج Factor Intégration؛
* تكامل الأسواق Integration of thr Markets؛
* تكامل السياسات Policy Intégration؛
* التكامل المؤسسي Institutional Intégration؛
* التكامل النقدي Monetary Integration.

ويغلب على كل هذه الصور للتكامل الاقتصادي، ما يسمى التكامل الاقليمي Regional Integration وليس التكامل على النطاق العالمي Would Wide Integration.

المطلب الثاني: الإطار النظري للعملية التكاملية.

ومن وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية، يفرق المحلل الاقتصادي بين خمس صور"Type" من التكامل الاقتصادي،-وهذا يفيد كثيرا في فهم المصطلح الخاص بالتكتل الاقتصادي- يمكن التمييز بين هذه الصور على نحو ما يلي:[110]

1. منطقة تجارة حرة.

ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على الغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم؛

---

[110]- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 8 – 9.

2. إتحاد جمركي .

في هذه الصورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، أو ما يسمى "الجدار الجمركي"؛

3. سوق مشتركة .

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال- فيما بين دول السوق، وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها إنتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة؛

4. إتحاد اقتصادي .

إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية إنتقال عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال- فيما بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها؛

5. اندماج اقتصادي.

وهذه المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الإقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى ما قدمناه في المراحل الأربع السابقة –توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجرى في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها، في كثير من المجالات، للسلطة الإقليمية العليا. وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي تام –أو الاندماج الاقتصادي- لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدات سياسية فعلية.

يمكن القول بأن نظرية التكامل الاقتصادي تعنى بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على التكامل في صوره الخمس المتتابعة، وبالمشكلات التي تنشأ بسبب تباين السياسات القومية.

يمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): مراحل التكامل الاقتصادي ومستوياته.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: حسين عمر، مرجع سابق.

المطلب الثالث: النشأة الحديثة للتكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، إذ شهدت الفترة التالية لإنتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي، سواء في أوربا أم في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا. وأمثلة ذلك كما يرد بيانه:

1. ***في أوربا.***

قيام الاتحاد الجمركي ومن بعده السوق المشتركة، ومن أمثلة ذلك، *جماعة الفحم والصلب*(*) وإتحاد *دول البناوكس*(**): (إتحاد جمركي)، *الجماعة الاقتصادية الأوربية*(***): (سوق مشتركة). أما *الاتحاد الأوربي للتجارة الحرة*(*) فقد انفرد بوضع خاص، إذ ظل قيامه قصورا على قيام تعاون اقتصادي بين دول سبع في إطار (منطقة تجارة حرة)؛

* - أنشئت جماعة الفحم والصلب الأوربية عام 1952، وعند انشائها لم تكن فكرة سوق مشتركة في أوربا قد لاحت في الأفق بعد ذلك أن حكومات الدول المشاركة في عضوية الجماعة كانت على استعداد لتقبل قدر محدود من التكامل، ومن خلال الممارسة العملية للجماعة، ونجاحها في نشاطها التكاملي، رهان خمسة أعوام، وضحت إمكانية التكامل في أوربا، ورغم بعض الكتاب المعاصرين آنذاك أن هذا النجاح في النشاك التكاملي كان دافعا قويا إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية والسوق الأوربية المشتركة عام 1958. أنظر الصفحة هامش الصفحة الموالية.

** - أقيم إتحاد دول البنلوكس في 10 فيفري 1953، بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، أي قبل خروج "السوق الأوربية المشتركة" إلى حيز الوجود بخمسة أعوام.

*** - تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الاتحادية (وقتذاك) وفرنسا وإيطاليا من جانب وبين دول البنولكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) من جانب آخر على مشروع اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية، وبتوقيعها في 25 مارس 1957 ارتبطت هذه الدول الست في إقامة سوق أوربية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول يناير 1958.

* - أنشئ الاتحاد الأوربي للتجارة الحرة في أو جويلية 1960 بين كل من الدول السبع: النمسا، الدانمارك، المملكة المتحدة، النرويج، البرتغال، ...... وسويسرا.

2. ***في أمريكا اللاتينية.***

تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الاقتصادي، إذ قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، التي كانت قد أنشأت كمنظمة دولية عام1945، بإجراء مشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تحويل المنطقة إلى إتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور، غير أن هذا المشروع لم يحز قبولا من جانب تلك الدول. ولكن حدث بالفعل أن عقدت معاهدتان بين مجموعتين من تلك الدول:

* معاهدة "منتجديو" لإنشاء الجماعة الأمريكية اللاتينية للتجارة الحرة الموقعة عام 1960، والمعقودة بين المكسيك وست دول أمريكا اللاتينية[**]؛
* معاهدة أمريكا الوسطى الموقعة عام 1960، والمعقودة بين أربع دول[***] لإقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

3. ***في افريقيا.***

لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي، بالمقارنة بما تحقق في أوربا أو حتى في أمريكا اللاتينية. لقد أنشئت "*سوق عربية مشتركة*" بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[****] في أغسطس 1964. وقد انظم إلى السوق منذ إنشائها أربع دول فقط من بين الأربع عشرة (14) دولة الأعضاء في المجلس. هذه الدول الأربع هي: *الأردن، العراق، سوريا، ومصر.* ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية. وتم فعلا تحرير تبادل المنتجات بين الدول العربية الأربع، الأعضاء في هذه السوق، لتصبح بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول يناير 1971. ولكن لم تتم حتى الآن المرحلة الانتقالية إلى الإتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.

والجدير بالذكر أن الرؤية الحديثة للتكامل الاقتصادي تجمع بين الإقليمية والعالمية أو العولمة Globalisation، حيث يعتبر تجمع "النافتا" رائدا في هذا الإتجاه الجديد الذي لم يستند قيامه إلى نظرية بديلة للتكامل بقدر ما اتبع أسلوبا براجماتيا، ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة أهداف تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها أن ضغطت من أجل إقامة تنظيم ثنائي من خلال إتفاقية تجارية عقدتها في 1988 مع كندا، وكان في مقدمة تلك الأهداف إيقاف ضغوط الهجرة المتزايدة في المكسيك، وتصوير الأمر على أنه أسلوب أفضل من أجل التنمية مع دولة أو دول متخلفة. وبالتالي، ظهر الإتجاه إلى توثيق علاقة دول الإقليم بدول أكثر تقدما تعمل كرائد له في اقتحام الأسواق الخارجية وإكتساب القدرات اللازمة

[**] - الدول الست هي: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، باراجواي، بيرو، أورجواي.
[***] - الدول الأربع هي: السلفادور، هواتيمالا، هندوراس، نيكاراقوا.
[****] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الجهاز الدائم الذي يتولى الإشراف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المنبثق عن جامعة الدول العربية)، ودخلت حيز التنفيذ في أفريل 1964.

لذلك. وهذا هو لب الإختلاف بين التكامل الإقتصادي الذي يشمل الإقليمية والعالمية معا (Globalisation) وبين التكامل الاقتصادي التقليدي أو التكامل الاقليمي (régional Integration) وفيما يلي نوضح خصائص كل من التكاملين (الاقليمي والبديل) في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): المقارنة بين التكامل الإقليمي والبديل.

الخصائص	التكامل التقليدي الاقليمي	التكامل البديل
النطاق الجغرافي	الإقليم يضم دولا متجاورة	اقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين وتولي عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتسكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
التوجه الاقتصادي	داخلي لتفادي ضغوط الانفتاح على العالم	خارجي، بحثا عن اندماج مأمون في العالم
تحرير التجارة	ترتيبات تفصيلية بدءا من منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة، واتحاد اقتصادي واندماج اقتصادي.	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدما	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات.
العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأول تقدما.
العناصر/العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما.
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنيته يشارك فيها لحل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحردة رأس المال.
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي.	* الإلتزام بحرية قوى السوق. * وضع حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
الوطن العربي	/	* إقامة سوق عربية مشتركة. * ولادة منطقة التجارة العربية الحرة.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص17.

بمقارنة الخصائص الواردة على الجدول السابق، نجد أننا:

- أمام حالة تختلف بشكل جوهري عما جرى العرف على اعتباره تكاملا إقليميا، يهدف إلى الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية، تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بل وتشترط عادة البدء من وضع متقارب في المستويات الاقتصادية والنظم السياسية والنواحي الاجتماعية والثقافية؛

♦ بينما الصيغة البديلة للتكامل تطرح وجود دولة مركز أو قائد "Core State" في إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل، ويساق هنا مثال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي[*] من الانهيار إبان أزمتة في عام 1995؛

♦ من جهة أخرى، فإن مستقبل حركة الإتحاد الأوربي "EU" يمكن أن ينتقل من الإتحاد إلى الوحدة، وذلك في مدى ضرورة تقييد الإتحاد بقبول خطواته، أو بتطبيق ما يسمى بالتكامل المرن Integration flexible، "الذي ينشيء نوعان من المقاصة بين التوسع الرأسي للتكامل، أي تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، والتوسع الأفقي بشمول عدد أكبر من الدول أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة"[111]. ويقترب هذا المفهوم من الوضع السائد في الوطن العربي، حيث تختلف عضوية السوق العربية المشتركة عن عضوية مجلس الوحدة، ناهيك عن المجلس الاقتصادي. ويحذر البعض من أن يتحول الأمر إلى ما يسمى *أوربا حسب الطلب* "Europe alacorte"، ولذلك نجد أن المستشار الألماني السابق "هيلموت كول" كان يصر على تحقيق التقدم نحو الوحدتين النقدية والسياسية معا دون إرجاء الثانية كما تحاول بريطانيا[112]؛

♦ إن الإتجاه نحو التكامل الاقتصادي البديل يبقى اتجاها خاصا، وحسب الحالة، ويأتي في إطار تبني صفة التكامل المرن حسب ظروف الحالة، ويبقى الإتجاه الأول المعروف بالتكامل التقليدي هو الأكثر رسوخا ووضوحا، والأكثر إقناعا. لأن عملية التكامل الاقتصادي تخضع لنظرية المراحل التي تشير إلى أن عملية التفاعل الاقتصادي تخضع لعدة مراحل تمثل درجات معينة للتكامل الواجب تطبيقها تختلف بالضرورة من حيث المدى الزمني وعمق عملية التكامل، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي التقليدي هو الأصلح للتطبيق بشيء من التطوير والمرونة.

إن نجاح التكامل الاقليمي في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوربي، لم يلب طموحات الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق النمو بعيدا عن الضغوط التي تنجم عن هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات التجارية الدولية.

إن التمييز بين التكامل التجاري عن طريق إزالة عوائق التجارة، والتكامل عن طريق برمجة الصناعة، ليس هو القضية، ولكن القضية هي درجة الإعتماد على كل من الأسلوبين عند التطبيق. والمشكلة الرئيسية هو في "النقل الخاطئ" كما أسماه هيمنز لنغامر "Hiemenz Langhammer". أي بمعنى تطبيق نموذج الإتحاد الأوربي مع تجاهل حقيقة أن هناك شروطا أولية أساسية لنجاح اتفاقيات التكامل في هذا النموذج. هذه الشروط هي:

*مستوى أولي من التجارة الإقليمية؛

---

[*]- المكسيك: يعتبر بلد أقل تقدما .

[111]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص18

[112]- محمد محمود الغمام، **"العمل الاقتصادي العربي المشترك"**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلس الرابع العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1996، ص37.

*قدرة وإستعداد، لتوفير مدفوعات تحويلية في حالة التوزيع المتساوي لتكلفة التكامل؛
*تنمية مؤسسات عبر الحدود؛
*تشابه الدخول والتصنيع وتجانس في السياسة الاقتصادية الكلية.

في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وحسب المنظمة العالمية للتجارة، التي تحث على أن الدولة الأولى (القائدة) بالرعاية ودمجها بإمكانيات اتفاقيات التجارة الإقليمية في قاعدة تقول: "*كل مجموعة من الدول يمكنها تشكيل منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي لإزالة الحواجز فيما بينها*".

وحددت مجموعة من المتطلبات للتطبيق:[113]

1. الكل هو الأساس: أي الفواصل والموانع والمعوقات بين الأعضاء غير موجودة، ولا إهمال أو إستثناء أحد الأجزاء سواء الصغيرة أو الكبيرة منها، حيث أن المنطقة الحرة هي مجموعة أو إثنتين أو أكثر من القطاعات الجمركية الملتزمة والمرتبطة بنظام أو نظم تجارية فيما بينها؛
2. القيود والموانع التجارية ضد الدول غير الأعضاء لاتكون أكثر من قبل؛
3. أي خطة أو برنامج من أجل تكوين إتحاد جمركي أو منطقة حرة يجب أن يتم في وقت أو فترة معقولة.

وبإنشاء منظمة التجارة العالمية OMC، لم يعد العمل بالنظام التفضيلية، وخاصة بالنسبة للدول الأقل نموا، التي حصلت على معاملة خاصة من خلال اتفاقية عامة هي إتفاقية "لومي"، وكذلك تدعيم التوجه إلى التحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمي. كما أن جميع الدول النامية سواء منفردة أو مجتمعة، تسعى إلى إيجاد منافذ لها في الأسواق العالمية، وهو ما يسمى بمنهج التصدير، خاصة أن قطاعاتها الإنتاجية وصلت لمستوى لا تتسم فيه بالتكامل، فضلا عن أن التنافس فيما بينها محدود في قطاعات يغلب عليها الطابع الإستهلاكي، وإنتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة يتخذ شكل حركة إستكمالية لا تكاملية، تتراجع بزوال دواعي الإستكمال، وبالتالي فإن وجود مرحلة أولية للتنمية التكاملية لإعادة الهيكلة على النحو الذي يساعد على تحقيق منافع التكامل وتحمل أعبائه، أمر مهم لبدء تكامل إنمائي يساعدها على مواصلة النمو في إطار القدرة على التنافس العالمي.
إلا أن هناك من يرى -من الاقتصاديين- لتحفيز التكامل لا بد من وجود دولة مركز أو قائدة في التكتل كعامل من عوامل التكامل بشرط ألا تكون من الدول الكبرى، حتى لا تطغى إلتزاماتها الدولية على قواعد عمل التكتل.

المطلب الرابع : التكتل الاقتصادي.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم التكتل بصفته أنه يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، إضافة إلى أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي.

---
[113] - www.IMF.org

1. *مفهوم التكتل.*

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه يعبر عن *"درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينه،ا ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول*[114].

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل.

2. *أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي.*

يا هل ترى، ما هي الأسباب التي جعلت وتجعل مشروعات التكامل تجري في إطار إقليمي، بحيث يتم كل منها في منطقة معينة، تجمع عدد محدد من الدول؟

وللإجابة على السؤال، نشير إلى أن هناك أسبابا موضوعية ترتبط بظاهرة "تمويل الإنتاج" وتخضع لها جميع الدول في الاقتصاد الدولي المعاصر. إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى تختلف بإختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، حتى بين الدول التي تنتمي لنظام اقتصادي واجتماعي واحد. وهذه العوامل هي التي تؤدي إلى هذا الطابع الإقليمي لمشروعات التكامل المعاصرة.

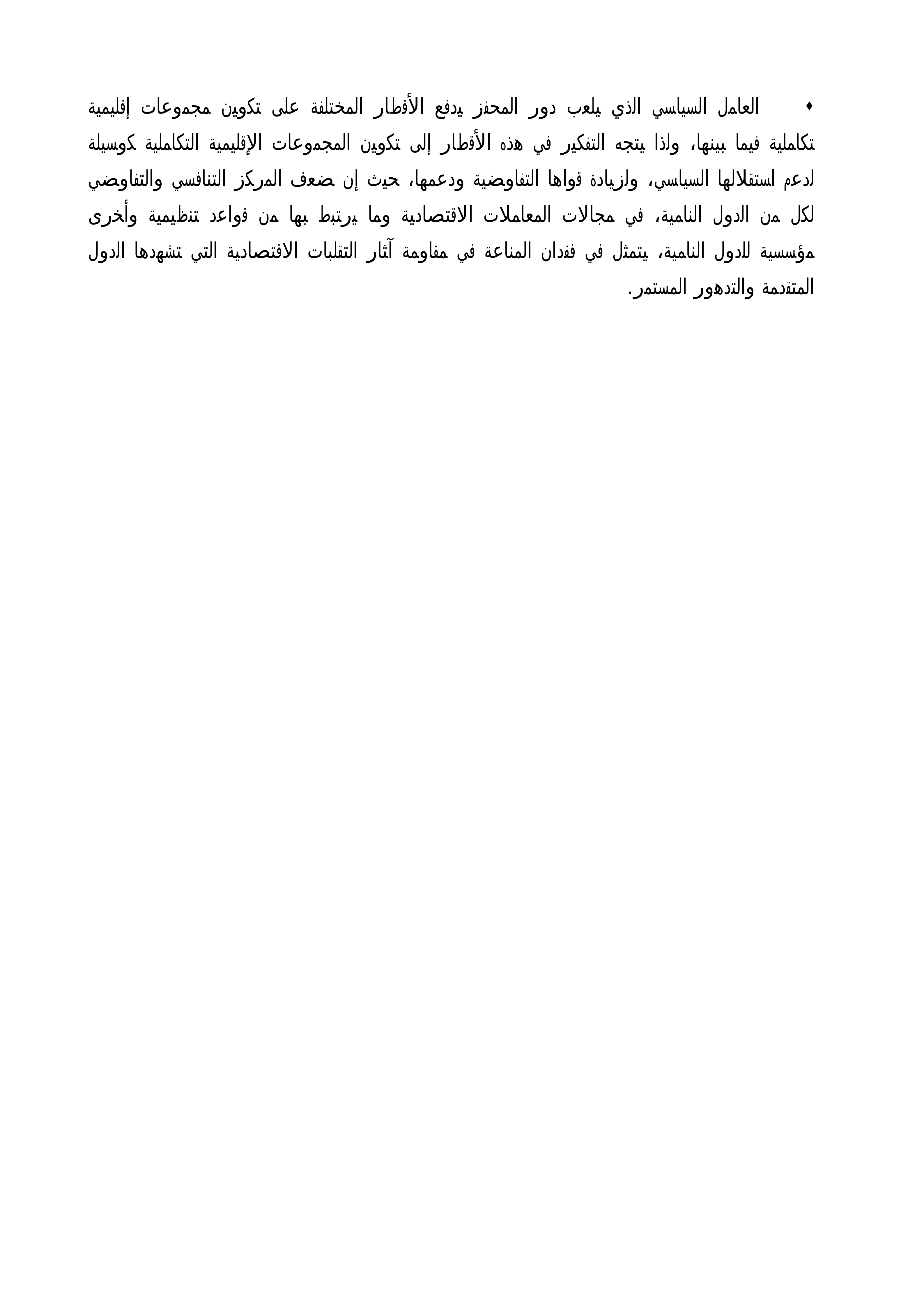
وعليه من أسباب ظهور المشاريع التكاملية الاقليمية ما يلي:

- تفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمي لوجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي[115]، والتقارب الجغرافي يعد واحد من أهم المقومات الضرورية، مما يجعل من قيام تنظيم، يضم الدول المعنية إلى منطقة جغرافية واحدة، أمرا أكثر ورودا وأكثر فعالية في تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، حيث أن توافر المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنطقة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة؛

---

[114]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص30.

[115]- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص72.



- العامل السياسي الذي يلعب دور المحفز يدفع الأقطار المختلفة على تكوين مجموعات إقليمية تكاملية فيما بينها، ولذا يتجه التفكير في هذه الأقطار إلى تكوين المجموعات الإقليمية التكاملية كوسيلة لدعم استقلالها السياسي، ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها، حيث إن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لكل من الدول النامية، في مجالات المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية للدول النامية، يتمثل في فقدان المناعة في مقاومة آثار التقلبات الاقتصادية التي تشهدها الدول المتقدمة والتدهور المستمر.

المبحث الثاني: ترتيبات خاصة بالاستثمار لتحقيق التكامل على المستوى العربي

حتى تساهم الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل، لابد من قيام مجموعة من ترتيبات خاصة بها والمتمثلة في مجموعة من مشروعات مشتركة تربط بين الدول، وكذلك الاهتمام بتنمية الاستثمارات العربية البينية والقيام باستيراتيجية خاصة بالتكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الأول: المقومات غير الإقتصادية والاقتصادية للاستثمارات البينية .

من خلال هذا المطلب، سوف نرى المقومات غير الاقتصادية والاقتصادية للاستثمارات البينية .

1. المقومات غير الاقتصادية للاستثمارات البينية.

والتي يمكن أن نجملها في:[116]

- وحدة اللغة؛
- وحدة الجنس والأصل والمنبت؛
- وحدة التاريخ؛
- وحدة القيم الروحية؛
- وحدة جغرافية؛
- وأخيرا وحدة العادات والتقاليد.

2. المقومات الاقتصادية للاستثمارات البينية.

- ***الموارد الطبيعية غير المستغلة:***

يتوفر بالوطن العربي موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في:

* ***الأراضي الزراعية***: توجد في الوطن العربي أراضي زراعية شاسعة، لم يستغل منها حتى الآن سوى 70 مليون هكتار، أي بنحو 36% فقط[117] وهي كافية لو أحسن استغلالها، لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة.

كما أن توزيع هذه الأراضي القابلة للزراعة تتسم بعدم التوازن بين الدول العربية، فنجد أن معظمها يقع في ست دول وهي على التوالي: المغرب، السودان، الجزائر، العراق، سوريا وتونس[118]. إضافة إلى

116- إكرام عبد الرحيم، **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة... والتكتلات الاقليمية البديلة"**، (مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002)، ص101.

117- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، ص34.

118- صباح شتايت،**"آليات وسائل التكامل في أوربا والوطن العربي، دراسة إسقاطية"**، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، دون ذكر السنة ، ص146.

سوء استخدام الأراضي الزراعية في الدول العربية، فمعظمها يرتكز على الزراعة الموسمية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (16): استخدامات الأراضي الزراعية في الدول العربية لعام 2001.

	آلاف الهكتارات	نسبة مئوية
I- الأراضي المزروعة:	70.023	100
1- الأراضي الزراعية المستديمة.	7.082	10
2- الأراضي الزراعية الموسمية.	62.941	90
أ- الزراعة المطرية.	33.255	53
ب- الزراعة المروية.	11.063	18
ج- الأراضي المتروكة بور	18.623	29
II- المراعي.	350.395	25*
III- الغابات.	100.499	7,2 *

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص251.

نلاحظ من استخدامات الأراضي المزروعة لعام 2001، أن الزراعة المستديمة لا تشكل إلا 10% منها حين تتمثل الزراعة الموسمية 90%، والمشكلة من الزراعة المطرية بنسبة 54%، الزراعة المروية بنسبة 18%. أما الجزء المتبقي والذي يشكل 29,4% فهو عبارة عن أراضي متروكة بور، وهذا إما لعدم كفاية مياه الري أو من أجل تكثيفها لاستعادة قدرتها الإنتاجية.

ويجدر بالذكر أنه رغم صغر مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية إلا أنه تساهم بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، فقد بلغت قيمة إنتاجها 70%[119] من مجموع الإنتاج النباتي، ويعود ذلك إلى استعمال الأساليب والمدخلات الأكثر تطورا في هذه الزراعة، على عكس الزراعة المطرية التي لا تزال تستخدم في معظمها أساليب تقليدية كما أنها فقيرة نسبيا في مرافقها وخدماتها وغير قادرة على جذب الاستثمارات اللازمة لتطويرها[120].

كما يبين الجدول أن مساحة المراعي في الدول العربية تشكل 25% من المساحة الإجمالية لها، وتعتبر المراعي العربية فقيرة ومحدودية الإنتاجية، بسبب قلة الأمطار، تعرية التربة وعدم تنظيم استغلالها. وترتكز معظمها في السعودية، الصومال، السودان والجزائر، وهذا بنسبة 83% من المساحة الإجمالية للمراعي.

---

* نسبة إلى المساحة الكلية للدول العربية.

[119]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص29.

[120]- صلاح وزان، "**تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن**"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989)، ص130.

أما مساحة الغابات فهي تشكل 7,2% من المساحة الإجمالية للدول العربية ولم تشهد هذه المساحة أي تطور يذكر مقارنة بالأعوام السابقة بسبب عدم التوسع في زراعة الأراضي الصالحة للغابات، وتتركز حوالي 86% من مساحة الغابات في ثلاث دول هي السودان، الصومال، والمغرب[(121)].

ويتضح مما سبق أن استخدامات الموارد الأرضية في الدول العربية تتسم بالثبات النسبي نظرا لمحدوديتها في بعضها واعتمادها على الظروف المناخية والأساليب التقليدية في البعض الآخر.

والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات كثيرة، ولديه إمكانيات كبيرة للنمو في نفس الوقت، ولن تحل هذه المعادلة إلا بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في اتخاذ خطى أوسع نحو التكامل الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مزيد من الاستثمارات العربية البينية في هذا المجال حسب امكانيات كل دولة الطبيعية والبشرية على أساس الميزة النسبية والتنافسية.

* المخزون الهائل من النفط والغاز:

أ. **النفط العربي والعائدات النفطية**:

يتميز الوطن العربي بالوفرة النفطية المرتكزة في عدد من دوله[122]، حيث تحتكم 14 دولة من أصل 22 دولة عربية على هذه الثروة، وتتركز في ثمانية منها هي: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، ليبيا، الجزائر والعراق، وتشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادراتها (ما بين 80% إلى 90% من مجموع الصادرات)[(123)]، ويمتاز النفط العربي الذي ينتشر بالقرب من البحار أو في المياه الساحلية بسهولة نقله وقربه من الأسواق، فضلا عن انخفاض تكلفة استخراجه لارتفاع الضغط الجوي في الأساس مما يساعد على دفع النفط بصورة آلية، الأمر الذي أدى بالنفط العربي إلى احتلال مكانة تنافسية مرموقة في الأسواق العالمية[(124)].

إلا أنه كان له تأثير كبير على جهود التنمية والتكامل الإقليمي وآلياته. فتركز الوفرة النفطية في عدد من الدول محدودة الحجم "أو القدرات الإنتاجية"، أنشأ ميلا لديها للانفراد بإدارته واستخدامه في علاقاتها الخارجية بعيدا عن باقي الدول العربية، إذ كانت تتبادل نفطها مقابل احتياجاتها من الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

غير أن النفط أنشأ تدفقات نقدية بعيدا عن التشابك الاقتصادي بين أطراف التعامل، إذ بلغ متوسط إنتاج النفط عام 2001 نحو 20,5 مليون برميل مقارنة بـ 21,05 مليون برميل يوميا عام 2000 و19,9 مليون برميل عام 1999، في حين بلغ إنتاج العالم من النفط عام 2000 حوالي 66,9 مليون برميل يوميا مقابل 64,5 مليون برميل يوميا عام 1999، علما بأن الأرقام تشمل إنتاج النفط الخام فقط

---

[121]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص34.
[122]-محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره،ص628.
[123]- صباح شتايت، مرجع سبق ذكره ، ص153.
[124]- يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص254.

ولا تشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وبالتالي يمثل نصيب الدول العربية من الإنتاج العالمي للنفط في 2000 و1999، نسبة 31,5%، و30,6%، على التوالي. ومعنى ذلك أن حوالي ثلثا إنتاج العالم من النفط يأتي من الاقتصاد العربي، وهي نسبة لها دلالتها الكبيرة فيما يتعلق بالإقليم الاقتصادي العربي[125]. كما زاد عدد المصافي خلال عام 2001 ليصل إلى 68 مصفاة [126].

في حين ارتفعت العائدات النفطية من نحو 118 مليار دولار عام 1999 إلى نحو 192 مليار دولار عام 2000 لتنخفض إلى 152 مليار دولار عام 2001[127].

فالعائدات النفطية تحقق إيرادات نقدية ضعيفة الإرتباط بالبنيان الاقتصادي المحلي، وما يقابلها من استيراد الذي يغلب عليه الطابع الإستهلاكي النفطي في ظل محدودية ذلك البنيان، كما أن هذه العائدات أنشأت تدفقات نقدية أخرى اتخذت الأشكال الثلاثة:

- أحدها، لاستيراد خدمات عمالة انصبت أساسا على تلبية احتياجات تطوير البنية والخدمات الأساسية؛
- ثانيها، اتخذ طريقه إلى استثمارات خارجية ذهب جزء محدود منها إلى دول عربية أخرى؛
- بينما اتخذ الشكل الثالث شكل معونات، ذهب جانب منها إلى خارج الوطن العربي في إطار مساندة دول العالم الثالث لمواجهة التضخم الركودي الذي ساهم فيه ارتفاع أسعار النفط. وأشاعت الطبيعة الريعية للدخول أنماطا استهلاكية بذخية، انتقلت عدواها إلى باقي أجزاء الوطن العربي بواسطة القوى العاملة التي تزايد طلب الدول النفطية عليها. وفيما حاولت بعض الدول النفطية جعل النفط قاعدة لعمليات إنتاجية تخرج بها من الإطار الريعي إلى النطاق الإنتاجي، جوبهت بممارسات حمائية من الدول الصناعية.

نلاحظ عدم استقرار إنتاج النفط وتذبذبه، حيث أن كميته ونموه لا يتحدد دائما وفقا لحاجيات الدول العربية المنتجة له، وإنما يخضع لاعتبارات أخرى كالظروف الدولية وأوضاع الأسواق العالمية.
مما ينعكس مباشرة على الأسعار وبالتالي على العائدات النفطية. والجدول التالي يبين تطور إنتاج النفط في الدول العربية و حصته من الإنتاج العالمي.

125- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص60.
126- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص67.
127- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص56.

الجدول رقم (17): تطور إنتاج النفط في الدول العربية والعالم لسنوات 90-95 (1998-2000)

الوحدة: مليون برميل يوميا

السنوات	1990	1995	1998	1999	2000
مجموع الدول العربية	16676	18332	20626	19948	21235
مجموع الدول العربية الأعضاء في الأوبك	14359	15468	17702	17020	18113
مجموع دول الأوبك	23244	24915	28098	26532	27768
العالم	64760	66533	7340	72238	66863
نسبة إنتاج الدول العربية من إنتاج العالم	25,8	27,6	28,1	27,6	31,8

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، 2002، مرجع سبق ذكره، ص97.

فيما يخص الاحتياطي المؤكد من النفط فإن الدول العربية تحتكم على 61% من الاحتياطي العالمي، وهو ما يعادل 650,8 مليار برميل في نهاية عام 2001 وهذا بزيادة قدرها 0,6% عن عام 2000[128]، والملاحظ أن الدول العربية لا تستهلك سوى 0,5% من إجمالي النفط، في حين تعرف ضخامة في الفائض الموجه للتصدير حيث يدخل 60% من النفط العربي إلى السوق العالمية

ب. **الغاز الطبيعي:**

يعتبر الغاز الطبيعي مصدرا هاما من مصادر الطاقة، ويأتي في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث أهميته في الصناعة الاستخراجية للدول العربية، وقد استمر انتاج الغاز الطبيعي في التزايد خلال السنوات الاخيرة سواء على نطاق الدول العربية أو على الصعيد العالمي،_فقد بلغ الإنتاج العالمي منه عام 2000 حوالي 2,97 تريليون متر مكعب بينما كان 2,91 تريليون متر مكعب عام 1999، وقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية عام 2000 حوالي 379,2 متر مكعب وبنسبة تصل إلى 12,8% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي[129].

ومن الملاحظ أيضا أن إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية في تزايد نتيجة دخول حقول غاز جديدة إلى الإنتاج بالإضافة إلى زيادة نسبة استغلال الغاز في توليد الكهرباء والصناعات البتروكيماوية وانخفاض كميات الغاز المحروق، حيث يتم استخلاص السوائل منه قبل استخدامه أو إعادة حقنه.

تساهم الدول العربية بحوالي 32,3% من إجمالي إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات البالغ حوالي 7,2 مليون برميل يوميا عام 2000[130]. وتعتبر الجزائر من أهم الدول العربية المنتجة

128- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص56.

129- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص61.

130- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص61.

للغاز الطبيعي حيث بلغ إنتاجها عام 2000 ما يقدر بـ 152 مليار متر مكعب وهو ما يعادل 40% من الإنتاج العربي[131].

في الأخير، لابد من تطوير النظام التكاملي العربي على نحو يعيد توظيف النفط وعائداته، بحيث يقوي هذا التكامل، ويعزز فاعلية التدفقات والمعوقات المالية. ويجب التأكيد على أن للبترول والغاز العربي في أهمية تشجيع الاستثمارات، لاسيما البينية لتحقيق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولما لا التكتل العربي في المستقبل.

*** الثروات الأخرى:**

بالإضافة إلى ما سبق، تحتوي الدول العربية على الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية.

إذ حقق الإنتاج الحيواني عام 2001 زيادة بنسبة 4,5% مقارنة بعام 2000 حيث ارتفع عدد المواشي بنسب تتراوح بـ 1,3% للأبقار و5,9% للماعز، وقد نتج عن هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم بنسبة 6,2% والبيض بنسبة 3,5%. وتتركز تربية الأبقار في السودان الذي يضم نصف الثروة العربية من الأبقار والجاموس، وتليها مصر بنسبة 6,5%، فالمغرب بنسبة 5,1%، أما بالنسبة للأغنام فقد بلغ ما يوجد منها في السودان، الجزائر، سوريا والسعودية نحو 58% من العدد الإجمالي للأغنام في الدول العربية[132].

إلا أن ورغم الجهود التي بذلتها الدول العربية لتوجيه وتشجيع الإستثمار في الإنتاج الحيواني لايزال دون المستوى الكافي لتلبية الإحتياجات المحلية من المنتجات الحيوانية.

أما فيما يخص الثروة السمكية، فإن الدول العربية تملك إمكانات كبيرة نظرا لطول سواحلها البحرية التي تبلغ 23 ألف كلم، بالاضافة إلى الجرف القاري الذي تقدر مساحته بنحو 608 كلم^2، وكذلك نظرا لوجود المسطحات المائية الداخلية التي تقدر بنحو 7 مليون هكتار. ولقد حقق الإنتاج في الدول العربية عام 2001 زيادة بنسبة 4,8% وبلغ حوالي 2% من الإنتاج العالمي، ويشمل هذا الإنتاج المنتجات الطازجة والمجمدة والمبردة والمعلبة ومسحوق السمك وزيت السمك والرخويات، ويعتبر هذا الإنتاج منخفضا، حيث يمثل ثلث الطاقة الإنتاجية الممكن استغلالها وأقل من ثلثي حجم المخزون السمكي العربي في المياه البحرية[133].

وهنا يمكن القول أن الدولة العربية تتباين من حيث مواردها السمكية المتاحة ومن حيث الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لاستثمار ثرواتها السمكية، ولكن هذا لا يمنع من محاولة

---

[131]- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي 2002، مرجع سبق ذكره، ص102.
[132]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سبق ذكره، ص40.
[133]- نفس المرجع، ص41.

تكثيف الجهود لاستثمار هذه الثروة العربية، قصد تحقيق التكامل فيما بينها، كل دولة حسب قدراتها وإمكانياتها.

- **_مقومات اقتصادية أخرى:_**

من خلال ما وردناه، نستخلص مقومات اقتصادية أخرى للاستثمارات البينية، تتمثل فيمايلي:

* لموقع الوطن العربي أهمية اقتصادية خاصة، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة(134)، إضافة إلى الثروة المائية والسمكية؛

* توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي وذلك يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع، مع توافر أدنى من المهارات الفنية. هذا، وتوجد أعداد هائلة من خريجي المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة والجامعات لا يعملون بكامل طاقاتهم، أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكاناتهم، مما يعد تبذيرا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي؛

* إضافة إلى أهم شيء يشجع الاستثمار العربي البيني المتمثل في اتساع السوق العربية، واتساع هيكل توزيع التجارة، حيث يضم هذا السوق أكثر من 250 مليون مستهلك، وهذا ما يسمح بقيام مشروعات ضخمة ذات إنتاج اقتصادي(135)، مما يؤدي إلى تعاون الدول العربية في تحقيق مثل هذا النوع من المشروعات لقيام استثمار عربي على أساس تحقيق تكامل عربي ولم لا تكتل عربي وبالخصوص في ظل التحولات الراهنة التي يعيشها العالم اليوم؛

* **_التكاثر المالي:_** تتوافر بالوطن العربي رؤوس أموال هائلة، لو تم استدعاؤها من الخارج، يمكن أن توجه لاستثمارها فيما بين الدول العربية طبعا، والتي بدورها تسهل عملية التكتل الاقتصادي العربي.

من جهة أخرى فإن التغيرات التي أصابت نظم إدارة الاقتصادات العربية بإتخاذ مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص تدعو إلى تغير مماثل في أساليب اجتذاب الموارد المالية. وقد أشارت تجارب الدول النامية إلى أن معظمها سعت إلى استقطاب رؤوس أموال من الأسوق العالمية من خلال بنوك اقليمية ساعدت على جذب رؤوس أموال خاصة من داخل الأقاليم ذاتها، والمساهمة في ضمان مستوى دراسات الجدوى التي تجرى للمشروعات التي تسعى إلى تمويلها.

بل إن بعض التجمعات إعتمدت أساسا على نشاط هذه المؤسسات التمويلية في توجيه مسار التكامل فيها، واعتبرها البعض الآخر من الأجهزة المسؤولة عنه.

134- إجلال راتب، **"التعاون والتكامل الاقتصادي العربي"**، (الطبعة الثانية، معهد التخطيط القومي، 1990)، ص49.
135- نفس المرجع، ص50.

إضافة إلى أن بعض المشروعات الإقليمية البديلة، وبالخصوص المشروع الشرق أوسطي، تضمنت إقتراحا بإقامة بنك لإقليم الشرق الأوسط، يتأثر بطبيعة الحال بالقوى الخارجية المشاركة في إدارته، بما يضع قيودا على التصورات العربية للتكامل.

وقد بدأ بنك الاستثمار الأوربي بالعمل في الإقليم من خلال فتح فرع له في مصر، وهو ما سوف يكون له تأثير واضح على توجيه الإقليم العربي إلى مزيد من الإرتباط بالإتحاد الأوربي نتيجة ما تتضمنه اتفاقيات الشراكة.

كنتيجة، يتضح لنا جليا أن هناك العديد من المقومات، التي يتميز بها الوطن العربي والتي تدفعه دفعا لتكميل مسيرة التكتل الاقتصادي العربي. وقد لا تتوافر هذه المقومات لتكاملات أخرى، وهذا يدعونا للقول بأن الفرصة مازالت سامحة لتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية، خاصة وأنه في الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية أن تختار أو لا تختار تحقيق التكتل الاقتصادي[136].
لأن هذا التكتل (*طبعا المرحلة الأخيرة للتكامل*) كما هو موضح في المبحث 1 من الفصل 3) هو السبيل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية مجتمعة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة

بالإضافة إلى توفر القدرة على أن تجد لها مكانا يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فنحن نعيش الآن فترة يمكن أن يطلق عليها فترة التكتلات الاقتصادية[137]، التي يتوقع استمرارها وتعميقها في المستقبل. فقد تم إنشاء منطقة تجارة حرة تعرف بإسم "النافتا" وهي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، كما تمكنت دول المجموعة الأوربية من تحقيق تكاملها، بل واندماجها، إلى أن وصلت إلى أوربا الموحدة، وهناك مجموعة "الأسيان" ومجموعة دول شرق آسيا، والتي تضم كلا من اليابان والصين والنمور الأسيوبة الخمسة[138].

ومما لا شك فيه أن ظهور تلك التكتلات أظهر نوعا من الترقب والحذر لدى بقية الدول، التي لا تنتمي لتكتل اقتصادي بعينه، وذلك للخوف من أن تتأثر صادراتها ووارداتها، وينطبق هذا الوضع على الدول العربية، التي هي في أمس الحاجة إلى تكتل اقتصادي عربي يمكنه تحقيق مصالح الدول العربية[139].

المطلب الثاني: المشروعات المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشروعات العربية المشتركة ومراحلها وأهميتها، وتقويمها.

---

[136]- أحمد فؤاء مندور، **"التكتل الاقتصادي العربي"**، (المجلية المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 06، العدد 01، 1998)، ص30.
[137]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص102.
[138]- نفس المرجع، ص103.
[139]- أحمد فؤاد مندور، مرجع سبق ذكره، ص102.

1. تعريف المشروعات العربية المشتركة.

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة، المشروع العربي المشترك بأنه المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر[140].

والمشروعات المشتركة العربية تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتأخذ صيغتين: الأولى، مشروعات تتم على أساس المشاركة، والثانية، على أساس التعاقد. وتعتبر في كل الأحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي، مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن الصيغ الأخرى من الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وخاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي، وهي مع انتشارها وتزايدها يمكن أن تساعد على تحقيق المراحل الأخرى في المستقبل ومن ناحية أخرى تعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال.

ويلاحظ أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اهتم بالمشروعات العربية المشتركة، كما أكدت التجربة للصندوق أن هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه فقط عن طريق إجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها، بسبب القدرات الإنتاجية المحدودة لكل بلد عربي، وبالتالي لابد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة حجم وأنواع السلع المنتجة في الدول العربية، لكي تتوافر فرص التبادل التجاري.

وقد وجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن من أهم وسائل التغيير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية، هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة يتوافر لها موارد أكبر من تلك المتاحة للمشروعات الوطنية.

وتشير تجربة المشروعات العربية المشتركة إلى أن تلك المشروعات تصنف من حيث الملكية إلى ثلاث مجموعات هي:

- مشروعات مؤسسات التمويل القطرية؛
- مشروعات في إطار المنظمات العربية؛
- ومشروعات خارج إطار المنظمات العربية.

140- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص179.

تصل المساهمة التمويلية للصناديق القطرية إلى 30% والباقي من مصادر أخرى، وتبلغ قيمة مشروعات المجموعة الأولى حوالي 7.3 مليار دولار والمجموعة الثانية 6,1 مليار دولار والثالثة 11 مليار دولار، وذلك طبقا لإحصائيات منتصف عقد الثمانينات.

ويمكن القول أن أهم العوامل الدافعة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة في التجربة العربية، كانت ترجع إلى تحسن الظروف السياسية العربية بعد حرب أكتوبر 1973[*]، وحدوث نوع الإستقرار في العديد من الأقطار العربية، وبداية نظام عربي جديد وظهور الفوائض العربية البترولية بمقادير كبيرة، وبداية تحسن مناخ الاستثمار، بظهور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإقرار اتفاقية تسوية المنازعات ومنع الإزدواج الضريبي واستثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية، وظهور مؤسسات جديدة على المستويين العالمي والعربي لتشجيع الاستثمارات في المنطقة العربية، وإتجاه الأقطار العربية المستوردة لرأس المال إلى تشريع العديد من القوانين التي تسمح بمعاملة تفضيلية، خاصة للاستثمارات العربية، وقد حدث ذلك من قبل أن تقوم حرب الخليج ثانية والتي أعقبها مناداة الرئيس الأمريكي بضرورة قيام نظام عالمي جديد وهو إشارة واضحة إلى تغير الأوضاع عما كانت عليه من قبل.

2. مراحل المشروعات العربية المشتركة.

إن الأحداث التي مرت بها الدول العربية، ومجموعة العوامل الدافعة لإقامة المشروعات العربية المشتركة، يجعلنا نشير إلى أن هذه الأخيرة مرت بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:**

يمكن أن نطلق عليها مرحلة البداية الأولى، فقد بدأت فكرة إنشاء المشروعات العربية المشتركة مبكرا في الأربعينيات، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الثالثة في 10 أفريل 1946، على إنشاء شركة مساهمة لاستغلال وشراء الأراضي في فلسطين، وبعدها بعشر سنوات تقرر إنشاء شركة "اليوناس" العربية من قبل المجلس الإقتصادي العربي، في فترة الخمسينيات، وقد نفذ في تلك المرحلة حوالي سبع مشروعات حتى عام 1973 ومن الواضح أن تلك المرحلة لم تشهد نموا يذكر للمشروعات العربية المشتركة؛

- **المرحلة الثانية:**

يمكن أن يطلق عليها مرحلة الإنتعاش والنمو والازدهار للمشروعات العربية المشتركة، ويمكن أن تشمل الفترة من 1973-1989، أي ما بعد حرب أكتوبر سنة 1973 وما قبل حرب الخليج الثانية مباشرة، حيث شهدت فترة السبعينات بعد حرب أكتوبر 1973 بداية الظهور الحقيقي للمشروعات

---

[*] - ويتضح من الجدول (19) أن عدد تلك المشروعات حوالي 830 مشروعا برؤوس أموال وصلت إلى 36 مليار دولار.

المشتركة في إطار المنظمات العربية بصورة فعالة، إذ أخذت مشروعات المجالس الاقتصادي والاجتماعي تجد طريقها للتنفيذ الفعلي، وتمكنت الأقطار العربية المصدرة للبترول من إقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول والنقل البحري وبناء وإصلاح السفن والاستثمارات البترولية والخدمات البترولية، كذلك ظهرت خمس مؤسسات تمويلية في نطاق المبادرات القطرية، وفي نفس الوقت محاولات خارج إطار المنظمات العربية أسفرت عن إنشاء أعداد أخرى من المشروعات العربية والدولية وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط.

وكانت حصيلة التجربة خلال تلك المرحلة، وحسب آخر بيانات متاحة عام 1988، على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(18): بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس الأموال المستثمرة فيها حتى عام 1988

مشروعات مشتركة	العدد	قيمة رأس المال (بآلاف الدولارات)
مشروعات عربية – عربية	391	21379968
مشروعات عربية – دولية	439	14347943
الإجمالي	830	35727911

المصدر: سميح مسعود برخاوي، **المشروعات العربية المشتركة**، دراسات الوحدة العربية وسلسلة الثقافة القومية (17) بيروت 1988، ص118.

ويتضح من الجدول رقم (18)، أن عدد تلك المشروعات يصل إلى حوالي 830 مشروعا برؤوس أموال بلغت حوالي 36 مليار دولار.

وتمثل رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات العربية البينية حوالي 60% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كلها.

وتمثل مشروعات قطاع التأمين والمصارف والاستثمار المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمات العددية في المشروعات المشتركة إذ تبلغ نسبتها 27,4% من إجمالي هذه المشروعات[141]، ونسبة 44% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة، تليها المشروعات في مجال الصناعات التحويلية حيث تمثل رؤوس أموالها 11 مليار دولار، وبنسبة تصل إلى 30,7% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، ويليها المشروعات العربية في مجال النقل والمواصلات حيث تبلغ رؤوس أموالها 3,6 مليار دولار تمثل 10% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة، يليها المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الاستخراجية حيث تبلغ رؤوس أموالها نحو 3,1

---

[141]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

مليار دولار، تمثل نحو 6% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كلها، ويأتي على نفس المستوى تقريبا المشروعات العربية المشتركة في مجال الزراعة، حيث تبلغ رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة حوالي 35.727.911 مليون دولار حتى عام 1988.

- ***المرحلة الثالثة:***

والتي تبدأ بعد حرب الخليج الثانية أوت 1990، أي بعد الغزو العراقي للكويت، والتي تميزت بالجمود تقريبا، حيث يبدو أنه من تبعات حرب الخليج الثانية عام 1990، العزوف التام عن إقامة مشروعات عربية مشتركة.

وقد بدأ التعاون العربي في مجال المشروعات العربية المشتركة يعود مؤخرا، ففي عام 1996 اتخذت توصيات في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي[142].

والخلاصة أن التعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات العربية المشتركة مر، كما هو واضح، بثلاث مراحل كانت الأولى تمثل البداية والثانية تمثل الإنتعاش على حين تميزت الثالثة بالجمود، وتشير الدراسات المختلفة في مجال تقييمها للآثار التكاملية لتلك المشروعات أنها لم تكن على مستوى الطموحات العربية، وبالتالي لم يكن أداؤها في هذا المجال ذا تأثير واضح في المسيرة التكاملية، وجانب الكثير منها النجاح، لوجود العديد من الأسباب والظروف التي مرت بها الأمة العربية، ويكفي الإشارة إلى واقع التمزق الذي تعيشه الأمة العربية بعد حرب الخليج الثانية في عام 1990 التي أوقفت التفكير في مشروعات عربية مشتركة أو عمل مشترك أو خطة مشتركة، بل وتركت المسألة مفتوحة للقطاع الخاص في إطار البحث عن فرص استثمار ومحاولة ترويجها، ويبدو ذلك واضحا من أعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب.

وأيا كانت نتائج تقويم الآثار التكاملية للمشروعات المشتركة، فقد أصبحت واقعا ملموسا، وأتاحت فرصا للتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، وقد احتوت بعض الملامح الإيجابية التي يمكن توسيعها في المستقبل، وعليه تمثل المشروعات العربية المشتركة صورة من صور التعاون الاقتصادي العربي بين الأقطار العربية. في ظل الظروف المتاحة، فقد عملت على تحريك الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار في أقطار عربية، وتعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية والموارد البشرية في أقطار عربية مختلفة، وقد أتاحت هذه المشروعات اكتساب الأقطار العربية لخبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة. وبالتالي، لابد من إبراز أهمية المشروعات العربية المشتركة في تقوية التعاون الاقتصادي العربي.

---

[142]- فاروق حسنين مخلوف، **دراسة استطلاعية حول إنشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 3 مارس 1996، ص4.

وعليه تتلخص التوجهات المستقبلية للمشروعات العربية المشتركة في ضرورة القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لأدائها، وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة الملكية فيها، أي خصخصة تلك المشروعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص العربي فيها، والاتفاق على توجهات محددة تجاه التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، ومن ناحية أخرى تم إجراء عملية تقوية لعلاقة المشروعات العربية المشتركة بباقي المنظومة التكاملية وربطها باستراتيجية واضحة المعالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، تقوم على إقامة مشروعات عربية مشتركة على أساس المزايا النسبية والتنافسية لكل قطر وتربط بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، مع إقامة مشروعات لأهداف اقتصادية واستراتيجية وسياسية واجتماعية لتحقيق الأمن القومي العربي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة العالمية وخلق قاعدة إنتاجية لزيادة التبادل التجاري العربي[143].

3. ***أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي.***

من خلال ماسبق، تبرز أهمية المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي ودوافع قيامها والتي تتميز في مجملها بالخصائص التالية:

* التأثير إيجابيا في الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها بصورة مترابطة؛

* إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المستركة، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية "التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه"، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة؛

* القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان "مثل ما يفعله الاتحاد الأوربي"، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة "التي تتذرع بها الدول النامية" بصورة تدريجية بإتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي؛

* إنها مشروعات ذات أحجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة .

وتزداد فعالية المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة فيما يلي[144] :

- لاتمس ابتداء إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فإنها تكون أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.

---

[143]- علي لطفي، **التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية**، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996، ص ص 187-188.

[144] قدور بوزيدي، **"التكامل الاقتصادي العربي"**، أطروحة دكتوراة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999، ص69.

- إنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، لأن ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة، أي تطوير الهياكل الإنتاجية.
- تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية وعملية راسخة، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.
- إنها على عكس الأساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لاتتطلب تحرير لكامل التجارة او عوامل الإنتاج، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه إن المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفرض نفسها دوما أيا كانت حدود التكامل، لأنها الأداة الأكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الإنتاج . ولذا نجد أنها تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

4. <u>***تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.***</u>

تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الإقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها إلى التحسن والنمو. وبالتالي، تحقيق نمو حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في دائرة التكامل، ومن خلال هذه الفكرة نجد أن المشروع المشترك بين مجموعة من الدول النامية لكي يساهم في عملية التكامل ينبغي أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، ومن ثمة التبادل بين اقتصاديات هذه الدول. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنشئ المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي، يغذي بعضها البعض الآخر، عن طريق التكامل الرأسي "*تتابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع*"، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ويتم تسويقها في أسواق البلدان الأعضاء، وبطبيعة الحال مع البلد المضيف للمشروع المشترك.[145]

يتضح مما سبق أن هذا **التكامل الإنتاجي** يؤدي إلى خلق إمكانيات للتبادل التجاري بين هذه الدول وتقويتها وتوسيعها، وذلك بالاعتماد على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، لما يتضمنه من وفورات داخلية في المشروعات ووفورات خارجية، وبالتالي زيادة الإنتاج بناء عن زيادة القاعدة الإنتاجية في كل بلد عضو في دائرة التكامل وتعزيز المصلحة الاقتصادية لهذه الدول. وبالتالي فإن أهمية المشروع

---

145 - قدور بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص75.

المشترك هي بمثابة الدعوة إلى تقوية ودعم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى، لأنه ثبت أن أسلوب تحرير التجارة، بين البلدان النامية خاصة، غير مجدي نظرا لضعف اقتصادها وعدم تنوعه. لهذا نجد أن هذا التصور عن التكامل يتفق مع ما تطمح إلى تحقيقه قرارات استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من أن "آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها عن طريق التكامل، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي"[*].

ومع ما قررته من ضرورة التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية لما يتطلبه ذلك من إحداث تطوير أساسي في الاقتصاديات العربية، وتجسيد الإرتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الإنتاجي منه.

لذلك نرى أن المشروع المشترك يمثل وسيلة هامة لتجميع الموارد الاقتصادية لهذه الدول بصورة متكاملة لتحقيق منافع اقتصادية وبصورة متكافئة، ومنه يمكننا تبيان المبررات الكامنة وراء إقامة المشروعات المشتركة على النحو التالي[146]:

* كبر حجم المشروعات وضخامة تكاليفها، مما يتطلب استثمارات ضخمة من قبل أكثر من طرف، كما أن إنتاجها الكبير يفرض توفير أسواق أكثر من بلد لإمتصاص هذه المنتجات؛

* ضرورة الأخذ بالمشروع المشترك، عندما يشكل النشاط الاقتصادي قطاعا أساسيا ذا أهمية بالغة في تنمية الدول الأطراف ذات العلاقة؛

* هناك مشروعات لا يمكن إقامتها أصلا إلا بتعاون بلدين أو أكثر، لأن طبيعة نشاط هذه المشروعات تتعدى الحدود الإقليمية مثل مشروعات استغلال الثروات المشتركة؛

* عندما يكون هناك احتمال قيام ازدواجية في الاستثمار من أكثر من بلد في نشاط اقتصادي مماثل، مما يزيد من صعوبة التكامل في المستقبل، ويشكل في ذات الوقت إساءة في استخدام الموارد المحدودة؛

* خلق قوة تفاوض جماعية للحصول على شروط أفضل في مجال إقامة هذه المشروعات على أسس حديثة، خاصة بالنسبة إلى مشكلة الحصول على التكنولوجيا المتطورة؛

* إنها وسيلة الدول النامية في مواجهة الآثار السلبية للشركات الإحتكارية الدولية والتصدي للتكتلات الرأسمالية من جهة وزيادة علاقة التشابك بينها من جهة أخرى.

---

[*]- جامعة الدول العربية، وثيقة "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك".

[146]- د/ عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

المبحث الثالث: آفاق تحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيني.

بالرغم من الصعوبات والمشاكل، إلا أن الدول العربية تطمح إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، ويمكن اعتبار الاستثمارات العربية البينية أداة لتحقيق هذا الهدف. لذلك يجب توفير مجموعة من العوامل المشجعة للاستثمار البيني، إضافة إلى الانتقال من مجرد تحرير التجارة إلى وضع استثمارات عربية مشتركة عن طريق تنمية هذه الأخيرة ووضع استيراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي، كما ينبغي تعزيز التعون العربي في مجال الاستثمار بفتح المجال أمام القطاع الخاص وترويج الاستثمار عن طريق البنوك المتخصصة.

المطلب الأول: التحسين المتواصل لمناخ الإستثمار في الدول العربية.

استعرض التقرير السنوي للتنمية لعام 2005، الذي صدر عن البنك الدولي تحت عنوان "تحسين مناخ الاستثمار للجميع"، أهمية البيئة المواتية لمناخ الإستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبالتالي تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها رفع معدلات الدخل وتوسيع خيارات الأفراد. ولعل هذا ما يحفز اكتشاف فرص الإستثمار وفرص التبادل التجاري بما يخدم المصلحة المشتركة بين الدول العربية ويحقق أهداف التكامل العربي المشترك والإزدهار المنشود.

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهمية تحسين مناخ الاستثمار العربي البيني لتحقيق التكامل، ثم تأثير العناصر الداخلية والخارجية للدول العربية في مناخ الاستثمار، ومعايير قياس مناخ الاستثمار، وسوف نتطرق كذلك إلى قاعدة أداء الأعمال حسب نوعية مكونات بيئة الأعمال التي قام بها البنك الدولي لعام 2005.

1. تحسين مناخ الاستثمار لتحقيق التكامل

منذ عام 1999 بدأ البنك الدولي بإعداد تقاريره إعتمادا على نتائج مسوحات مناخ الاستثمار، التي شملت 26 ألف شركة في 53 دولة نامية (من بينها دولتين عربيتين هما الجزائر والمغرب)، إضافة إلى البيانات والمؤشرات الخاصة بقاعدة بيئة أداء الأعمال لعام 2003 وضمت 130 دولة (من بينها 13 دولة عربية تشمل الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).

وتتمحور دراستنا حول التأكيد على أن تحقيق التكامل، وبالأخص التكامل الاقتصادي العربي، يجب تحسين مناخ الاستثمار ليس فقط بهدف جذب تدفقات الاستثمار العربي المباشر، بل لتحسين البيئة الكلية للسياسات، وإزالة المعوقات، وتخفيض تكلفة أداء الأعمال، وتسهيل الإجراءات، واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية اللازمة. والتنسيق مع الهيئات القطرية المعنية بتشجيع الاستثمار.

ويتطلب ذلك بدوره الإلتزام، على أعلى مستوى في الدولة، بالتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار لتعزيز الثقة وتأكيد مصداقية الجهود المبذولة وتفعيل الدور المحوري لمؤسسات القطاع الخاص بكافة أحجامها لتقوية أسس عملية التكامل.

2. تأثير العناصر الداخلية والخارجية في مناخ الاستثمار

إن مناخ الاستثمار بمجمله، يتكون من عدة عوامل تتأثر بعناصر خارجية، تشمل الموقع الجغرافي، والثروة الطبيعية للقطر ومناخه، وعدد سكانه الذي يحدد حجم السوق فيه، والذوق الاستهلاكي المحلي، وهذه عناصر تصعب السيطرة عليها مباشرة. ومجموعة من العناصر الداخلية التي ترتبط بوضع السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها، والتي تعتبر العنصر الأساسي لتحديد مدى ملاءمة مناخ الإستثمار، وهذه يمكن التحكم بها من خلال التزام الدول بأفضل الممارسات. ومن هنا كانت المسؤولية القطرية المباشرة للحكومات لخلق مناخ استثمار ملائم لتعزيز التنافسية وإزالة المعيقات التي تؤثر على الاستثمار الخاص لجهة التكلفة(*)، المخاطرة المتعلقة بتخبط السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضعف الثقة في النظام القضائي، وغموض تفسير القوانين واللوائح.

وبدورها تحدد هذه العناصر مدى جاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة في القطر المضيف للاستثمار، والتي إن التقت مع أهداف المستثمر المحتمل، فإنه سيتخذ قرارا ايجابيا بالاستثمار في القطر، ويؤدي ارتفاع حجم هذه الاستثمارات ومكتسبات الإنتاجية المتحققة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر.

وتجدر الإشارة إلى أن الإختلاف في العناصر المذكورة سابقا، يحدد مدى التباين في مناخ الاستثمار بين الدول، وكذلك جهويا داخل الدولة الواحدة. وينعكس ذلك على اختلاف درجة تأثر مؤسسات القطاع الخاص(**) بتكلفة أداء الأعمال خاصة خدمات البنية التحتية، وكذلك التكاليف الناجمة عن تطبيق اللوائح التنظيمية وإجراء المعاملات الإدارية، وهي تكاليف قد تصل بمجملها إلى ثلاثة أضعاف الضرائب التي تدفعها الشركات، والقدرة على الحصول على تمويل، وحماية حقوق الملكية، والعدالة في تطبيق القوانين.

3. معايير قياس مناخ الاستثمار

إن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة تهدف إلى:

- تعديل وصقل السياسات على نطاق واسع؛
- تحديد الأولويات في ضوء الأهداف الوطنية وفق أهميتها النسبية؛
- العمل على إزالة المعيقات الناجمة عن الإختلالات الخاصة بتشوهات السوق؛

*- صعوبات تنفيذ العقود وتطبيق اللوائح وتفشي الرشاوي والجريمة وضعف البنية التحتية.
(**)- المؤسسات الضخمة، الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتناهية الصغر في القطاع الموازي.

- إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية في عملية الإصلاح؛
- إيجاد مؤسسات مختصة بالمحافظة على مراقبة وتقييم التقدم في عملية الإصلاح ووضع آليات للتشاور مع أصحاب المصلحة؛
- تحقيق التنسيق والتعاون البناء مع القطاع الخاص.

كنتيجة، فإن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي بدوره إلى تدعيم ثقة المستثمر بجدية إصلاحات الحكومة، وبالتالي جلبه واقتناعه باستثماره في الدولة المضيفة. ومن هنا يخلق الاستثمار البيني أو بالأحرى القرار الاستثماري للمؤسسات الأجنبية في الدولة المضيفة، ونخص بالذكر المؤسسات العربية، مما يخلق جو من التعاون البيني، ولم لا التكامل الاقتصادي العربي، بعيدا عن غموض السياسات وتعقيد الإجراءات وعشوائية تطبيق اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية وتفشي الفساد والجريمة والإخلال بتنفيذ العقود. ولإلقاء نظرة أوضح على نوعية العناصر التي يقاس من خلالها مناخ الاستثمار وفق الجدول الآتي:

<u>الجدول رقم (19):</u> معايير قياس مناخ الاستثمار.

محاور الإستبيان	العناصر
1- منظور الشركات لأهم معيقات الإستثمار	***<u>18 عنصر:</u>*** غموض السياسات الاقتصادية والتشريعية، عدم الإستقرار الاقتصادي، الفساد، الجريمة، والسرقات والإخلال الأمني، الممارسات غير التنافسية، النظام القضائي وأسلوب فض النزاعات، قطاع الإتصالات، الكهرباء، النقل، تملك الأراضي، المعدلات الضريبية، إدارة النظام الضريبي، النظام والسياسات التجارية، تأهيل القوى العاملة، قوانين العمالة، إصدار التراخيص وأذون العمل، توافر التمويل، كلفة الحصول على التمويل.
2- البنية التحتية والخدمات	***<u>10 عناصر:</u>*** عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط الكهرباء، عدد أيام انقطاع التيار الكهربائي، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي كنسبة من المبيعات، عدد أيام انقطاع المياه، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع المياه كنسبة من المبيعات، عدد أيام العمل اللازمة للحصول على خط هاتف ثابت، عدد أيام انقطاع خطوط الهاتف، قيمة الخسائر الناجمة عن انقطاع خطوط الهاتف كنسبة من المبيعات، نسبة الشركات التي تملك مولدات كهرباء خاصة، نسبة الشركات التي تستخدم الأنترنيت كوسيط للتعامل مع العملاء والموردين.
3- التمويل	***<u>6 عناصر:</u>*** نسبة الشركات التي تلجأ للتمويل من خلال الموارد الداخلية أو الأرباح المحتفظ بها، أو من الإقتراض المصرفي، وتلك التي تلجأ للسحب على المكشوف، نسبة قيمة الضمان المطلوب لإجمالي القرض، عدد الأيام اللازمة لصرف الشيك البنكي، عدد الأيام اللازمة لصرف التحويلات بالعملة الوطنية.
4- سياسات الحكومات	***<u>7 عناصر:</u>*** عدد الأيام اللازمة للتخليص الجمركي للواردات، نسبة التشغيل المثلى مقارنة مع النسبة الفعلية، نسبة الوقت الضائع لدى الإدارة العليا للشركة في التعامل مع مقابلة الإجراءات الحكومية، إستمرارية ووضوح القوانين، عدد الأيام للإجتماع مع المسؤولين الحكوميين لتخليص المعاملات، نسبة المبيعات المسجلة في الإقرارات الضريبية، نسبة المدفوعات غير الرسمية لتسهيل الأمور من قيمة المبيعات.
5- فض النزاعات والحماية من الجريمة	***<u>4 عناصر:</u>*** مدى الثقة في النظام القضائي، عدد الأسابيع اللازمة لفض النزاعات، قيمة كلفة الحماية والأمن كنسبة من المبيعات، الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات.
6- قدرة الشركات على الإبداع وزيادة الطاقة الاستيعابية	***<u>3 عناصر:</u>*** نسبة الشركات المرخص لها استخدام تكنولوجيا مملوكة لشركات أجنبية، نسبة الشركات الحاصلة على معايير الجودة (الإيزو)، نسبة الشركات التي تنشط في مجالات الإبتكار والتطوير.
7- العلاقات مع العمال	***<u>5 عناصر:</u>*** نسبة الإناث في الإدارة العليا، نسبة الشركات التي تعتمد التدريب في نظامها الداخلي، نسبة العمال في وظائف دائمة المتلقين للتدريب، نسبة مشاركة العمال في النقابات، عدد أيام العمل الضائعة بسبب الإضرابات العمالية.

<u>المصدر:</u> ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الأول 2005، ص12.

4. قاعدة أداء الأعمال حسب مكونات البيئة

نشير إلى أنه تم رصد آراء الشركات من مدراء ومحاسبين ومحامين من واقع تجربتهم المباشرة في القطر المضيف للإستثمار لجهة 07 محاور رئيسية، غطت 53 متغير، حسب مسوحات مناخ الإستثمار التي أجريت في أوساط العينة المختارة.

قام البنك الدولي بإعداد قاعدة لبيئة أداء الأعمال عام 2005، لتكون أداة تحليلية مختلفة لمقارنة إجراءات الدول في بيئة أداء الأعمال، يدخل بها 7 محاور رئيسية تتضمن 24 عنصرا، ومن خلالها يتم توضيح نوعية المكونات التي تقيس بيئة الأعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (20): نوعية المكونات التي تقاس بها بيئة أداء الأعمال حسب البنك الدولي لعام 2005.

محاور قاعدة أداء الأعمال	العناصر
1- تأسيس الكيان القانوني لبيئة الأعمال في القطر	عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، كلفة إنجاز الإجراءات (كنسبة من معدل دخل الفرد)، الحد الادنى لرأس المال (كنسبة من معدل دخل الفرد).
2- قانون العمل	مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر صرامة التوظيف، كلفة الفصل من العمل (عدد الأسابيع المدفوعة).
3- تسجيل العقار	عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، الكلفة (كنسبة من قيمة العقار للفرد).
4- الحصول على الإئتمان	كلفة الحصول على ضمان للحصول على قرض (كنسبة من معدل دخل الفرد)، مؤسسة الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الإئتمان، نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الإئتمان (عدد المقرضين لكل ألف شخص)، نطاق تغطية مكاتب خاصة بمعلومات الإئتمان (عدد المقترضين لكل ألف شخص).
5- حماية المستثمر	مؤشر الإفصاح ويتضمن معلومات بشأن الأوضاع الخاصة للمستثمر، الملكية غير المباشرة، تحديد المستفيد من الملكية، حقوق تصويت المساهمين، تقارير مدققي الحسابات المرفوعة إلى أعضاء مجالس الإدارة، الأستعانة بمدققين محايدين، مدى توافر معلومات عن الملكية والبيانات المالية لمستثمرين حاليين أو محتملين.
6- أنفاذ العقود	عدد الإجراءات منذ رفع الدعوى حتى نهايتها،المدة الزمنية (يوم عمل)، كلفة المقاضاة وأتعاب المحامي (كنسبة من قيمة ديون الشركة %).
7- إفلاس الشركة	• مدة التصفية (عدد السنوات)، الكلفة (كنسبة من قيمة الأصول %)، مبلغ الاسترداد.

المصدر: ضمان الاستثمار، نشرة فصلية عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثالثة والعشرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينية والتكامل

يعتبر الاستثمار العربي البيني، وخاصة في المجالات الإنتاجية، من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي، لأنه يسهل من تحقيقه وكذلك يقوى من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية، نظرا لأنه يرتبط بتلبية حاجة أساسية في الدول العربية والمتمثلة بإقامة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها.

1. من "تحرير التجارة" إلى "الاستثمارات العربية المشتركة".

يقول د. عبد العال الصعبان: "إن العمل العربي يشهد موضات: كان بعض المتحدثين عن التكامل الاقتصادي العربي في الخمسينات من أنصار حرية التجارة، واستطاعت هذه المدرسة أن تفرض على جميع المتعلمين العرب أن التكامل هو في تحرير التجارة، ثم انتهى دور التجاريين وجاء دور الصناعيين، وإذ بالتخطيط كله يقوم على الهندسة وعلى الصناعة، ولا أمل للعرب إلا بالصناعة، والدور الآن هو دور الماليين، وهو أنه لا يمكن أن يتم أمر إلا بالتمويل وبالمشروعات المشتركة" [(147)]

في عام 1974 عقدت في القاهرة (ندوة المشروعات العربية المشتركة) التي نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

لقد افتتحت هذه الندوة بالتساؤل: *"أليست إقامة المشروعات العربية المشتركة رغم كل ما قد يبدو بها من تواضع، أكثر تحقيقا للغرض النهائي من التكامل الاقتصادي في ظل الظروف الحالية للاقتصاد العربي، من أية إجراءات تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول العربية*؟"

كان التبرير الأساسي لوضع المشروعات المشتركة، كبديل وليس كمكمل لتحرير التجارة، والذي يتكرر كثيرا هو "أن المشكلة التي تواجه تحقيق تكامل اقتصادي جدي بين البلاد العربية ليست هي في الأساس مشكلة قصور في الطلب وضيق السوق، وإنما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة الإنتاج وقلة تنوعه، واتجاه الإنتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى البلاد الصناعية المتقدمة، استيرادا وتصديرا" و " إن ما تحتاجه البلاد العربية ليس هو إجراءات تحرير التجارة بقدر ما تحتاج إلى إجراءات لخلقها، ليس إزالة العوائق الجمركية أمام انتقال الصادرات الصناعية بين بلد عربي وآخر، بقدر ما هي إقامة الصناعات غير الموجودة أصلا. فإذا كان نمو الشركات الدولية لا يحدث عفويا بل يحتاج إلى الرعاية والتشجيع ومده بالحوافز في اقتصاد متقدم كالاقتصاد الأوربي، أفلا تكون المشروعات المشتركة بين البلاد العربية أكثر حاجة إلى التدخل الإيجابي لرعايتها وتشجيعها؟"

قد يبدو لأول وهلة، أن مثل هذا الرأي يعتمد على أسس منطقية واضحة. ولكن المشكلة لدى بعض الذين تحمسوا له هي وضعهم لتحرير التجارة وللمشروعات المشتركة في موضع التضاد.

---

[147]- ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1998، ص136.

ففي محاولة أخرى لفلسفة التحول عن هدف تحرير التجارة بين البلدان العربية إلى هدف المشروعات المشتركة، جاءت بعد حوالي عشر (10) سنوات في "ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة" نقرأ ما يلي: "إن ربط مفهوم التكامل بالطابع التسويقي الذي يراد إلصاقه بالعمل العربي المشترك، يفترض التخلي المسبق عن ربطه بالمجهود التنموي الذي يتمثل في المهمة الأساسية التي يجب التوجه للإضطلاع بها. ذلك أن إعطاء الأولوية للتكامل التجاري في إطار هذا المنظور في الوضعية الحالية للاقتصاديات العربية، يؤدي إلى تغلب العناصر السكونية في تحليل الواقع الإقتصادي في طرح إشكالية العلاقات بين الكيانات العربية، وهو يساهم بالتالي في تهميش العناصر الحركية التي تبرز مدى جدلية الإرتباط بين مسلسل التنمية ومسلسل تنفيذ المشروع القومي الوحدوي".

إن "طرح التكامل الحركي كبديل للتكامل السكوني، مع إبراز دور المشروعات المشتركة في تحقيق هذا البديل، يفترض تجاوز منظور السوق العربية المشتركة، ذلك أن هذا المنظور يعتمد بدوره على أفق تسويقي ضيق غير ملائم بالنظر لمقتضيات التنمية الحقيقية. إن مفهوم السوق المشتركة يستتبع اقتصار العمل الوحدوي على تحرير المبادلات التجارية وإزالة العوائق الجمركية وتكوين مناطق تجارية موحدة إزاء الخارج، وفي الوقت نفسه تقتضي تهميش العنصر التنموي"[148].

يتجلى لنا مما سبق، أن للفكر العربي قدرة على فلسفة ما يشاء بلغة "أكاديمية رفيعة"، ضاربا عرض الحائط بالحقائق الجوهرية. فتحرير التجارة وفتح الحدود بين اقتصادات الدول يصبح إلصاقا للطابع التسويقي بالتكامل الاقتصادي، وكأن التكامل الاقتصادي هو مجرد "عملية عاطفية".. وهذا الطابع التسويقي "يفترض التخلي عن المجهود التنموي!". ثم إن هذا الطابع التجاري يعني "تغليب العناصر السكونية وتهميش العناصر الحركية في تنفيذ المشروع القومي الوحدوي!". فتحرير التجارة الذي يستطيع مضاعفة التبادل بين الأقطار العربية أكثر من مرة في سنة واحدة (تضاعف التبادل التجاري بين سوريا ومصر خلال السنة الأولى للوحدة أكثر من ستة أضعاف).

2. الإهتمام بتنمية الاستثمارات العربية البينية.

لقد بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينات، حيث تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

---

[148]- فتح الله ولعلو، **"التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة"**، (ورقة قدمت إلى ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة)، ص 134-138.

كذلك فإن الصناديق الإنمائية العربية أسهمت في توفير التمويل الميسر، فقد تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاعات البنية الأساسية والتي كانت تعاني في مجموعها من قصور على المستوى العربي، يتجسد في محدودية شبكات النقل والطاقة الكهربائية ووسائل الإنتقال ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، ولعل أهم ما يميز هذه المؤسسات هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بشكل فعال، بحيث لا تتوقف برامج عملها على ميزانيات سنوية تساهم بها الدول وتكون مواردها بالتالي عرضة للتذبذب من عام لآخر نتيجة لعدم تسديد بعض الدول لنصيبها في هذه الميزانيات. كما تتميز قروض هذه الصناديق بشروط مالية ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد.

3. *استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي.*

أقر مجلس الوحدة في عام 2001 استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي، والتي تهدف إلى تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة العربية الحرة، وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية، ومنطقة تكنولوجية عربية.

ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتسهر على إجراء دراسات وإعداد مقترحات تشمل برامج:

- **التنسيق والتسيير:** والذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية، بما يزيد من تنافسية الوطن العربي؛
- **التعريف والترويج:** الذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمارات المتاحة في الدول الأعضاء، وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمار؛
- **تحرير الاستثمار:** ويتم بموجبه تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار في مختلف مصادره. بمقتضى هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها وفتح باب الاستثمار أمام المستثمرين العرب ومنحهم معاملة وطنية؛
- **ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته:** ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة، ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية؛
- **تكامل الأسواق المالية العربية:** وضع صندوق النقد العربي هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي، ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع الصندوق في هذا المجال، بما يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها ويراعي في ذلك وضع ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمى الدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها.

المطلب الثالث: التعاون العربي في مجال الاستثمار

في إطار تحقيق التكامل العربي، يجري توسيع رقعة التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار المباشر وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص العربي، وكذا ترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار .

1. *تفعيل دور القطاع الخاص العربي*

تشير تجربة التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار المباشر العربي البيني إلى أن تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية كان ضعيفا بالمقارنة بحجم الاستثمار العربي خارج المنطقة العربية، حيث يتم توظيف حوالي 900 مليار دولار[149] من الاستثمارات العربية في آسيا وأمريكا وأوربا وغيرها من الدول المتقدمة والنامية غير العربية.

ومن ناحية أخرى تشير بعض مؤشرات التجربة العربية في الاستثمارات العربية البينية إلى أن تدفق تلك الاستثمارات كان ضعيفا، إذ بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية في عقد التسعينات حوالي 2,8 مليار دولار (لا يمثل أكثر من 2% من الناتج المحلي العربي)، وهو ما يمثل تراجعا بالنسبة لعقد الثمانينات الذي وصلت جملة استثماراته العربية البينية حوالي 6,2 مليار دولار[(150)] بنسبة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وسواء كان الرقم 2,8 مليار دولار أو 6,2 مليار دولار، فإنه لا يمثل نسبة تذكر في رقم الاستثمارات العربية التي تم توظيفها خارج المنطقة العربية.

---

[149] www.farasalarab.com/108-109/economy/economy-freezone.htm, op.cit.

[150]- د. سميح مسعود، **"مناخ الاستثمار في الوطن العربي"**، (مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، في 1990/5/31)، بدون صفحة.

ولعل من المؤشرات الدالة على ضعف التدفق السنوي للاستثمارات العربية البينية ما يظهره الجدول الموالي.

جدول رقم (21): الاستثمارات العربية المباشرة حسب الدول العربية المضيفة الأكثر أهمية (1987-1989)

الأرقام بالمليون دولار أمريكي

الدول المضيفة	1987	1988	1989
الأردن	41,7	6,8	8,4
الإمارات	26,00	15,6	21,7
البحرين	36,7	3,4	14,2
تونس	15,00	41,6	-
السعودية	00,4	11,4	92,6
السودان	41,8	-	00,7
سوريا	6,8	1,8	-
الكويت	6,4	7,1	15,3
مصر	31 ,7	51,9	77,8
المغرب	18,2	38,9	8,4
دول أخرى	3,00	54,9	19,3
المجموع الكلي	227,6	232,4	258,4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعامين 1988، 1989، الكويت 1989، 1990.

ويتضح من الجدول، مدى التدفق الضعيف للاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية، حيث لم يزد عن 258,4 مليون دولار عام 1989.

ومع تواضع الحجم الإجمالي للاستثمارات العربية البينية، يلاحظ اتجاها مثيرا للانتباه وهو استقطاب الدول الغنية مثل السعودية والكويت وكذلك الإمارات والبحرين للاستثمارات العربية البينية، مع انخفاض نصيب الدول الفقيرة ذات العجز في المدخرات والاستثمارات مثل الأردن وتونس والمغرب وسوريا والسودان.

قد يرجع هذا الاتجاه إلى نجاح سياسات تشجيع الاستثمار فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول، ووجود حوافز سخية للاستثمار بها.

ويلاحظ أن مصر قد احتلت المركز الثاني بعد السعودية كدولة مضيفة للاستثمارات العربية، البينية، أيضا بسبب مزايا وحوافز الاستثمار التي تمنحها، وبداية تحسن مناخ الاستثمار بشكل كبير بها.

ويرجع هذا الأداء المتدني فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي في مجال جذب الاستثمارات المباشرة العربية البينية داخل الوطن العربي إلى عدم ملاءمة مناخ الاستثمار العربي في مجموعه لجذب تلك الاستثمارات بشكل كبير، مع ضعف القدرة الاستيعابية للأسواق العربية لحجم الفوائض العربية الكبيرة، الذي تولد بالتحديد بعد حرب أكتوبر 1973، ناهيك عن المخاطر السياسية والتجارية وغير التجارية وغيرها من العوامل.

إلا أنه مع بداية التسعينات، اتجهت معظم الدول العربية وبشكل أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي إلى تبني سياسات اقتصادية تعمل على جذب الاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية، وتشجيع تدفق هذا الاستثمار المباشر بشكل متزايد، من خلال دفع القطاع الخاص نحو توظيف مدخراته وأمواله في مجالات الاستثمار المختلفة، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، والتحول لآليات السوق والتحرير الاقتصادي وتقوية البنية الأساسية، وتحسين مناخ الاستثمار عموما، وتبني الكثيرين برامج للخصخصة، مما يفتح الباب بقوة لمساهمة القطاع الخاص العربي في المشروعات القائمة عن طريق سوق الأوراق المالية فيما يطلق عليه الاستثمار غير المباشر.

وقد بدأ القطاع العربي ينشط في مجال زيادة الاستثمارات العربية البينية، وهناك بحث مستمر دؤوب عن فرص الاستثمار، ويعقد لذلك مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال ومؤتمرات اتحاد الغرف التجارية العربية، واتحاد المستثمرين العرب، وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال وغيرها.

من جانب آخر، بدأ مناخ الاستثمار العربي يتحسن من خلال إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برغبة من الدول العربية في دعم العلاقات الاقتصادية فيما بينها في إطار من التعاون الفعال وعملا على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، لتحويل خططها التنموية ودفع جهودها الإنمائية لصالح شعوبها وحرصا على تأمين وتوفير الغطاء التأميني للمستثمرين العرب في شكل تعويض مناسب للخسائر الناتجة عن الأخطار غير التجارية، مع امتداد نشاط تلك المؤسسة إلى تقديم الضمان التجاري وغير التجاري لائتمان الصادرات العربية في إطار برنامج تمويل التجارة العربية البينية.

والجدير بالذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد بدأت نشاطها عام 1975 برأس مال 100 مليون دينار كويتي، وقد تم تعديل اتفاقيتها ليشمل نشاطها توفير ضمان ائتمان الصادرات واعتبار التسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول العربية في صالح التأمين، والتأمين الذي توفره المؤسسة يضمن المخاطر التجارية وغير التجارية.

ومن ناحية أخرى فقد قامت اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري التي عقدت في إطار الجامعة العربية عام 1981[*] بإسناد مهمة تمويل الضمان التجاري إلى كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

---

* - التي اعتبرت الأساس القانوني لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 1998/1/1.

وصندوق النقد العربي، كل في نطاق اختصاصه، أي يقوم صندوق النقد العربي بالتمويل وتقوم مؤسسة ضمان الاستثمار بالضمان.

2. ترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار .

إن أول ما يرد إلى الذهن، فيما يخص الاستثمار بين الدول العربية، هو ضعف حجمه بصورة مطلقة، مقارنة بمجموع حجم الاستثمار للدول العربية مع الخارج. ومع ذلك فقد تأخرت البنوك العربية في القيام بدورها في تمويل الاستثمارات العربية البينية، نظرا لعدم وجود علاقات مباشرة بينها في البداية.

نضيف إلى عامل محدودية الاستثمارات العربية البينية، بصفته مقياسا للدور المتواضع الذي تلعبه البنوك العربية في هذا المجال، وجود معوقات أخرى أهمها انغلاق الحدود القطرية أمام البنوك العربية.

كما هو معروف، فإن هذا الانطلاق بدأ مع عمليات التأميم، وامتد إلى البلدان العربية التي ظهر فيها القطاع البنكي متأخرا بصورة نسبية عنه في بلدان أخرى، فمثلا كانت البنوك العربية موجودة في مصر وسورية والعراق وغيرها، وذلك قبل التأميم.

وبرز هذا الوجود عن طريق التفرع البنكي، وذلك عندما باشرت بنوك عربية بفتح فروع لها في بلدان عربية أخرى، أو تأسيس بنوك قطرية وطنية أو مشتركة في البلد العربي المجاور، ثم الإنطلاق منه للتفرع خارجه. ومثالا عن ذلك، لإعطاء صورة عن سابقة الانتشار البنكي العربي البيني "البنك العربي" حيث كان رائدا في هذا المجال، ولعله أول من لعب دورا فاعلا في التكامل الاقتصادي العربي.

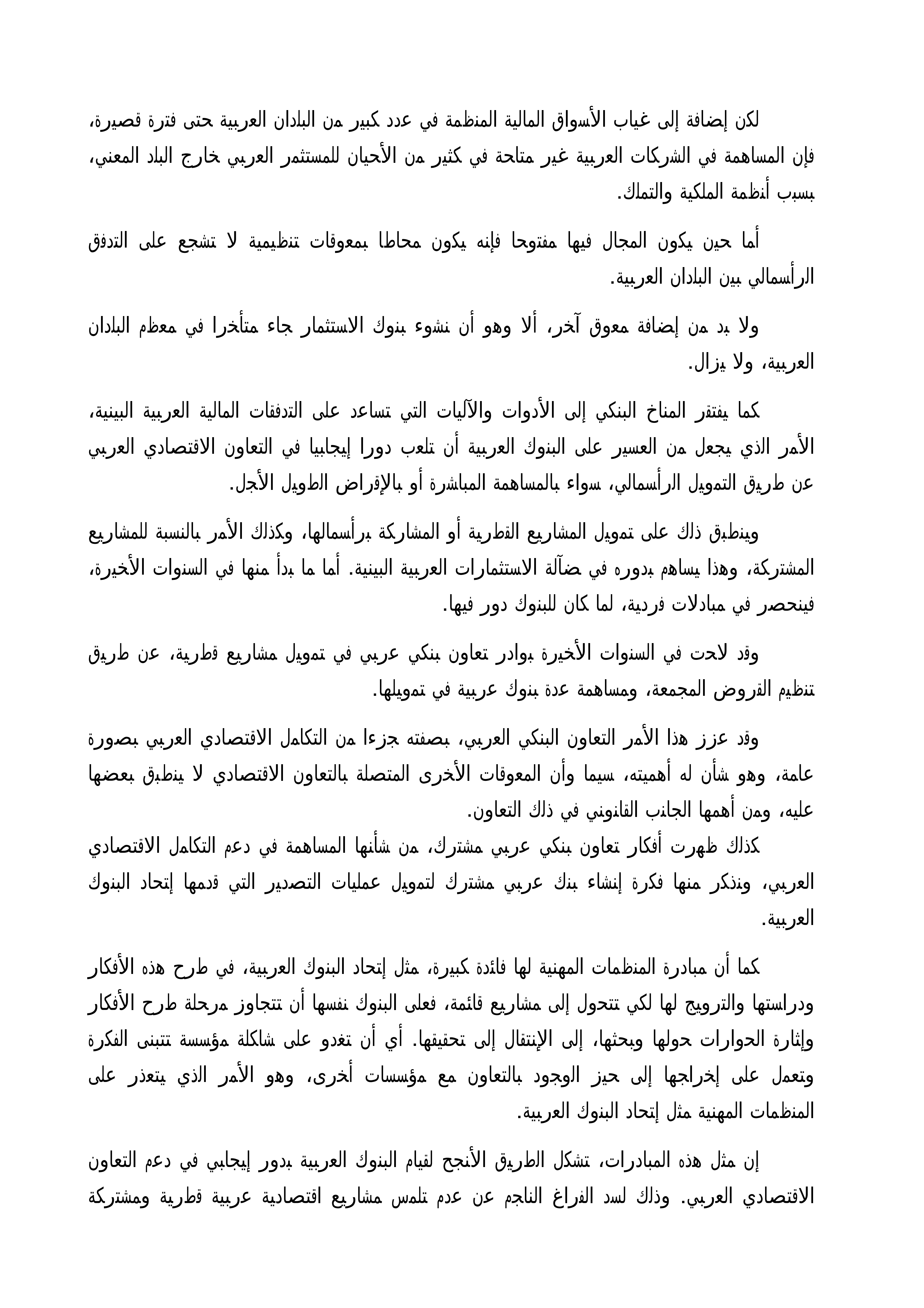
أما البلدان التي لم تحدث فيها تأميمات، فإن قوانينها حصرت العمل البنكي ببنوك تؤسس محليا، وبرأسمال محلي سواء بصورة كاملة، كما هو الحال في بلدان الخليج، أو بالمشاركة مع رؤوس أموال محلية عامة أو خاصة.

وفي كلتا الحالتين لعب هذا الانغلاق البنكي البيني في الاقتصاد العربي، دورا سلبيا كبيرا في التكامل الاقتصادي العربي، لأن البنوك هي أكثر المؤسسات مساهمة في التعاون بين البلدان، ثم تدريجيا في تكاملها. خصوصا عندما تتجاوز نشاطاتها التمويل التجاري وتمتد إلى التمويل الرأسمالي، وإلى الاستثمار المباشر وغير المباشر في خلق طاقات إنتاجية جيدة، أو توسيع القائم منها.

وحسب د. شفيق الأخرس: *"إن التعاون في حقل الاستثمار لا يستوجب بالضرورة وجودا مصرفيا محليا، وهذا صحيح إذا توافرت أسواق مالية نامية، حيث يمكن توجيه الاستثمارات من مصرف ما في بلد عربي معين إلى مشاريع في بلد عربي آخر، وذلك عن طريق المساهمات المباشرة، أو الإكتتاب بسندات الإقراض التي تصدرها المشاريع المذكورة"*[151].

---

[151]- شفيق الأخرس، **دور المصارف العربية وأثره على الاقتصاد العربي**، في كتاب التعاون الاقتصادي العربي (البنك العربي، المؤسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001)، ص234.



لكن إضافة إلى غياب الأسواق المالية المنظمة في عدد كبير من البلدان العربية حتى فترة قصيرة، فإن المساهمة في الشركات العربية غير متاحة في كثير من الأحيان للمستثمر العربي خارج البلد المعني، بسبب أنظمة الملكية والتملك.

أما حين يكون المجال فيها مفتوحا فإنه يكون محاطا بمعوقات تنظيمية لا تشجع على التدفق الرأسمالي بين البلدان العربية.

ولا بد من إضافة معوق آخر، ألا وهو أن نشوء بنوك الاستثمار جاء متأخرا في معظم البلدان العربية، ولا يزال.

كما يفتقر المناخ البنكي إلى الأدوات والآليات التي تساعد على التدفقات المالية العربية البينية، الأمر الذي يجعل من العسير على البنوك العربية أن تلعب دورا إيجابيا في التعاون الاقتصادي العربي عن طريق التمويل الرأسمالي، سواء بالمساهمة المباشرة أو بالإقراض الطويل الأجل.

وينطبق ذلك على تمويل المشاريع القطرية أو المشاركة برأسمالها، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع المشتركة، وهذا يساهم بدوره في ضآلة الاستثمارات العربية البينية. أما ما بدأ منها في السنوات الأخيرة، فينحصر في مبادلات فردية، لما كان للبنوك دور فيها.

وقد لاحت في السنوات الأخيرة بوادر تعاون بنكي عربي في تمويل مشاريع قطرية، عن طريق تنظيم القروض المجمعة، ومساهمة عدة بنوك عربية في تمويلها.

وقد عزز هذا الأمر التعاون البنكي العربي، بصفته جزءا من التكامل الاقتصادي العربي بصورة عامة، وهو شأن له أهميته، سيما وأن المعوقات الأخرى المتصلة بالتعاون الاقتصادي لا ينطبق بعضها عليه، ومن أهمها الجانب القانوني في ذلك التعاون.

كذلك ظهرت أفكار تعاون بنكي عربي مشترك، من شأنها المساهمة في دعم التكامل الاقتصادي العربي، ونذكر منها فكرة إنشاء بنك عربي مشترك لتمويل عمليات التصدير التي قدمها إتحاد البنوك العربية.

كما أن مبادرة المنظمات المهنية لها فائدة كبيرة، مثل إتحاد البنوك العربية، في طرح هذه الأفكار ودراستها والترويج لها لكي تتحول إلى مشاريع قائمة، فعلى البنوك نفسها أن تتجاوز مرحلة طرح الأفكار وإثارة الحوارات حولها وبحثها، إلى الإنتقال إلى تحقيقها. أي أن تغدو على شاكلة مؤسسة تتبنى الفكرة وتعمل على إخراجها إلى حيز الوجود بالتعاون مع مؤسسات أخرى، وهو الأمر الذي يتعذر على المنظمات المهنية مثل إتحاد البنوك العربية.

إن مثل هذه المبادرات، تشكل الطريق الأنجح لقيام البنوك العربية بدور إيجابي في دعم التعاون الاقتصادي العربي. وذلك لسد الفراغ الناجم عن عدم تلمس مشاريع اقتصادية عربية قطرية ومشتركة

تساهم بصورة مباشرة في خلق تكامل اقتصادي عربي. يبقى التكامل الاقتصادي العربي دونه محدودا في حجمه وفي تطوره ونموه.

ونظرا لإيماننا بأهمية هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك العربية[152]، فإننا نقدم فيما يلي صورة عملية، والذي يمكن تسميته *بترويج الاستثمارات في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي*، ونوجزه فيمايلي:

* إن أكثر ما يعيق عملية الاستثمار بصورة عامة، هو عدم التعرف على الفرصة الاستثمارية المتاحة، بدليل أن معظم تجارب الدول النامية تشير إلى أن عملية التنمية تبدأ في أكثر الحالات، بإعداد "قائمة مشتريات" تحتوي على المشاريع التي تلبي الحاجات المباشرة في مختلف القطاعات مثل إنشاء مصانع سكر وإسمنت وزيوت ومطاحن...الخ، مما يمكن تشبيهه بالبنية التحتية للاحتياجات الآنية لبلد ما. ولكن دون دعم هذه البادرة ولو بدراسات أولية للاستثمار المدرج في القائمة؛

* أما بالنسبة للفرد، فإن هذه المهمة لا تقل صعوبة، فضلا عن مخاطر الأخطاء في التقدير والحسابات، ولهذا فإن بنوك الاستثمار في الدول النامية تأخذ على عاتقها دور المروج للاستثمار باستعمال قدراتها الذاتية والخارجية للتعرف على فرص الاستثمار ودراستها ثم الترويج لها، عن طريق تشكيل نواة المستثمرين المؤسسين، ثم طرح المشروع للاكتتاب العام، وهكذا حتى إخراجه إلى حيز الوجود؛

* إن هذا الدور يتخذ أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الداعمة للتكامل الاقتصادي، وخصوصا من حيث حسن انتقائها لطابع التصنيع التكميلي، الذي ينفي الازدواجية مع مشروع مماثل في أي قطر عربي آخر، تفاديا لانتاج سلع تفوق طاقة استيعاب السوق العربية. ويزيد من أهمية هذا الدور أن تسعى بنوك الاستثمار إلى ترويج المشروع بين مساهمين من عدة دول عربية، بصرف النظر عن مواقعهم، أو أن يكونوا من النوع القادر على توزيع مراكزه الإنتاجية في عدة أقطار عربية.

152- طاهر كنعان وآخرون، **"التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل"**، (البنك العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2001)، ص236.

خلاصة الفصل الثالث:

إن التكامل الاقتصادي العربي، يشغل اهتماما كبيرا لدى الدول العربية. إلا أن كل ما تحقق من خطوات تم الإعلان عنها في صخب، ثم تم التراجع عنها أيضا، ولكن في صمت.. فهاهو العالم يتغير ويتحرك للأمام، بينما الدول العربية لا تزال تبحث عن عقد قمة من عدمها. وتبقى مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية متعثرة لأسباب كثيرة، ونخص بالذكر مجالات تهيئة مناخ للاستثمار أكثر جذبا وتشجيعا لرؤوس الأموال العربية، وتفعيل العمل الفعلي باتجاه التكامل الاقتصادي بين الدول، ووضع الأهداف القومية قبل الأهداف المحلية.

وحتى تساهم الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لابد من القيام بترتيبات خاصة بالاستثمار من خلال الاهتمام بتنمية الاستثمارات عن طريق تبني استراتيجية جيدة للتكامل، بتفعيل دور القطاع الخاص العربي وترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

الخاتمة

الخاتمة :

إن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة انسياب الأموال العربية للاستثمار في هذه الدول، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات، من بينها تختلالات هيكلية خارجية وأخرى قطرية مقترنة بضعف القاعدة الإنتاجيةالعربية التي تحمل درجة اعتمادية واسعة على الخارج. وتبرز أهمية تلك الاستثمارات وضرورة تدعيمها كلما توترت العلاقات العربية الغربية، لأن معظم الاستثمارات الموجودة في الدول العربية منبعها من الدول الأجنبية.

لا ننفي المجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع وتحفيز الاستثمارات العربية البينية، إذ شهدت تدفقا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، ةلكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل، ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة أمام ما يحدث في العالم من تكتلات .

كما أن الدول العربية لا يمكن أن تنهض، إلا تحت ظل دولة القانون التي تقوم على احترام حقوق المواطن وعلى الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية .

ولمواجتها لتلك التحديات، وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، وهذا بإيجاد مبادرة جديدة لخلق تكامل اقتصادي عربي.

ولهذا على الدول العربية أن تعي دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروعات الوحدة والتكاملات الاقتصادية العملاقة، والتي أثبتت نجاحا متميزا ومكاسب تعجز الدول وهي منفردة على تحقيقها .

ومن خلال دراستنا للموضوع، توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار، وقد ثبت ذلك من خلال الإحصاءات المقدمة في البحث، والتي تظهر اتجاه الأموال العربية إلى الدول الغربية على حساب الاستثمار في الدول العربية، ويفسر ذلك بعدم ملاءة مناخ الاستثمار في هذه الأخيرة ؛

✓ إن الدول العربية قطعت شوطا في وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي أو الأجنبي، على القيام بالاستثمار في الدولة المضيفة. بالإضافة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة، لكن تبقى هذه الأخيرة محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة ؛

✓ إن التحفيزات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، المقدمة من طرف الدول العربية، منافسة أكثر منها متكاملة، وذلك بسبب محاولة كل بلد جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات إليه. وعليه لابد من تعاون الدول العربية لاالعمل بشكل فرادى حتى يكون له>ه التحفيزات والامتيازات فعالية في تحقيق الوحدة في التنظيمات الإدارية والقانونية، وبالتالي الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي؛

✓ إن تفعيل وإصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار يساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي؛

✓ ومن خلال النتائج السابقة، يتضح لنا جليا أنه فعلا الاستثمارات العربية البينية هي عبارة عن أداة للتكامل ؛

بعد الدراسة قمنا بها، والنتائج المتوصل إليها، نقترح مجموعة من التوصيات، ندرجها فيما يلي:

✓ إن اتفاقيات الشراكة الأورو عربية، تعكس المصالح الأوربية على حساب مصالح الدول العربية، خاصة أن هذه الأخيرة تتعامل بصفة فردية مع الاتحاد الأوربي، لذاك على الدول العربية تشجيع العلاقات العربية عربية ؛

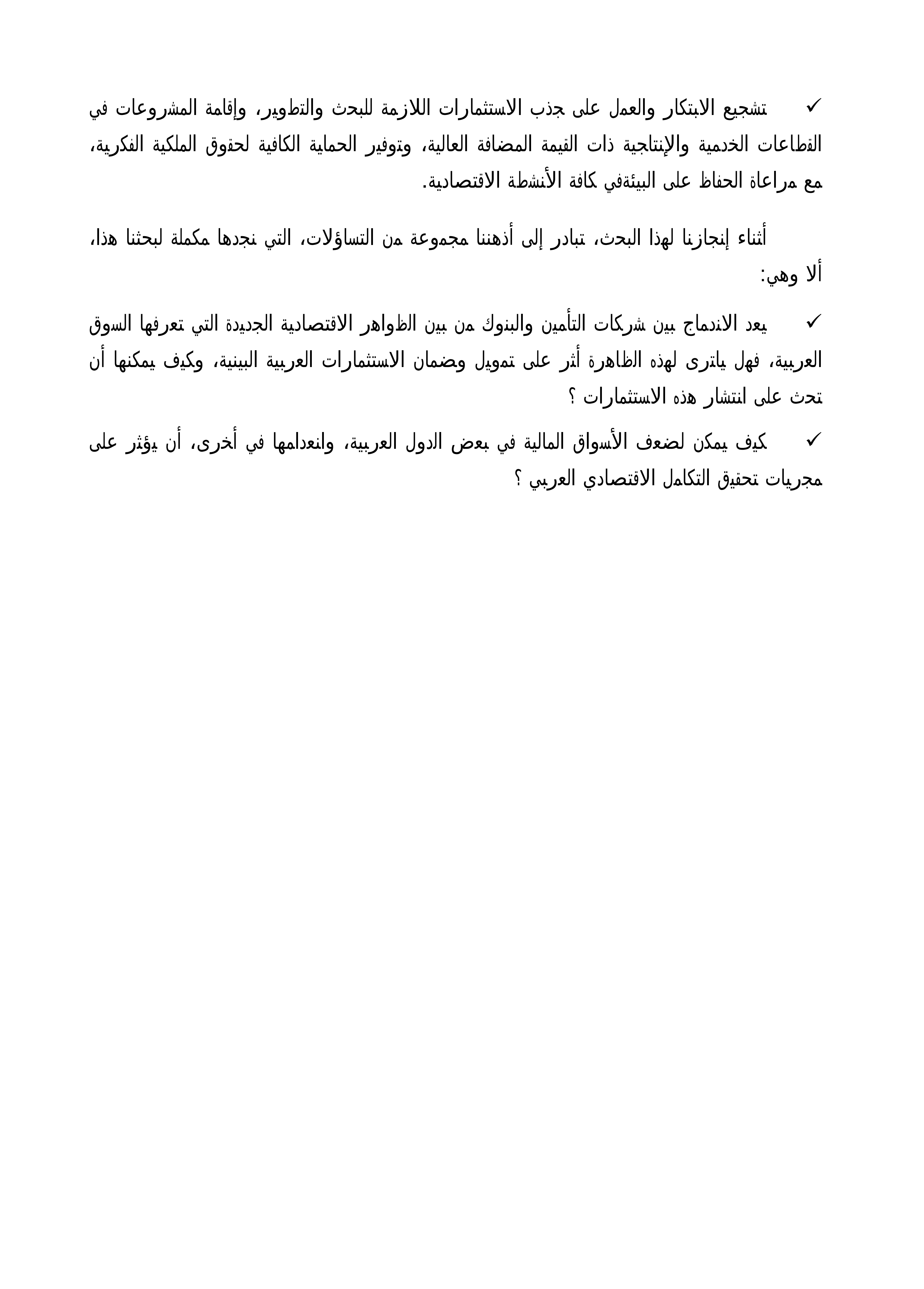
✓ إن مواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية، يفرض على الدول العربية إقامة تكامل اقتصادي عربي، ولم لا تكتل عربي في المستقبل، خاصة أنها تملك من المقومات والعوامل المشتركة ما يجعلها كتلة اقتصادية بازة على المستوى الإقليمي والدولي، بدلا من أن تكون مجزأة ويسودها التنافس والصراع؛

✓ إن إخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية، كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية، من أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة وغياب الديمقراطية، إضافة إلى تقلب الحياة السياسية العربية، وتنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها. لذاك نقترح وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة، مستغلين بذلك مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى؛

✓ لابد من التفكير جديا، والبحث في إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، وإمكانية الحصول على التكنولوجية المناسبة بأقل الأسعار قصد التخفيض من تكاليف الإنتاج وإحداث تحسين في النوعية .

✓ التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي .

✓ تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين، ومعاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.



- ✓ تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير، وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة الحفاظ على البيئةفي كافة الأنشطة الاقتصادية.

أثناء إنجازنا لهذا البحث، تبادر إلى أذهننا مجموعة من التساؤلات، التي نجدها مكملة لبحثنا هذا، ألا وهي:

- ✓ يعد الاندماج بين شركات التأمين والبنوك من بين الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تعرفها السوق العربية، فهل يا ترى لهذه الظاهرة أثر على تمويل وضمان الاستثمارات العربية البينية، وكيف يمكنها أن تحث على انتشار هذه الاستثمارات ؟
- ✓ كيف يمكن لضعف الأسواق المالية في بعض الدول العربية، وانعدامها في أخرى، أن يؤثر على مجريات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

✠ باللغة العربية :

➢ الكتب :

1. أبو قحف عبد السلام، **سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992.
2. إجلال راتب، **التعاون والتكامل الاقتصادي العربي**،الطبعة الثانية، معهد التخطيط القومي، 1990)،
3. إكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**"، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
4. أنطوان زحلان، ***البعد التكنولوجي للوحدة العربية*** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
5. بركات عبد ا ،**معوقات الاستثمار في اليمن** ،صنعاء ،الثوابت للنشر ، 1999.
6. بركات الفرا، "**تجمع عربي أم شرق أوسطي**"، مطبوعات التضامن، القاهرة 1994.
7. جميل الزيداتين السعودي، "**أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي**"، دار وائل للنشر الأردن، بدون سنة.
8. حسين عمر، "**الاقتصاد والعولمة**"، دار الكتاب الحديث، 1998)
9. زياد رمضان، "**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**"، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
10. سعيفان سمير، "**مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا**"، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، الناشر: دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، كانون الثاني 2000.
11. سليمان الرياشي وآخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أغسطس 1998.
12. سليمان المنذري، "**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 1999، القاهرة.
13. سميح مسعود برخاوي، **المشروعات العربية المشتركة**، دراسات الوحدة العربية وسلسلة الثقافة القومية بيروت 1988.
14. شفيق الأخرس، **دور المصارف العربية وأثره على الاقتصاد العربي**، في كتاب التعاون الاقتصادي العربي البنك العربي، المؤسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
15. صباح نعوش، **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية**، ط1، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.

16. صبح محمود، "**التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية**"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000.

17. صلاح وزان، "**تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

18. طاهر كنعان وآخرون، "**التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل**"، البنك العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2001.

19. عبد الحميد براهيمي، "**أبعاد الإندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

20. عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية** الثالثة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

21. فاروق حسنين مخلوف، **دراسة استطلاعية حول إنشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي،** مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، 3 مارس 1996.

22. فتح ا ولعلو، "مدخل للإقتصاد السياسي"، (1981).

23. مروان عوض، "**العملات الأجنبية، الاستثمار والتمويل (النظرية والتطبيق)"،** نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1998.

24. النجار سعيد، "**سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية**"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر، 1989.

25. النجار سعيد، "**نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.

26. محمد رضا العدل، "**الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة**"، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير 2003.

27. محمد الصغور وآخرون، "قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر، عمان، 1994.

28. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986.

29. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 2004.

30. يونس احمد البطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.

➢ ***الأطروحات والمذكرات :***

1. صباح شتايت،"**آليات وسائل التكامل في أوربا والوطن العربي، دراسة إسقاطية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دون ذكر السنة .
2. غويني العربي، "**واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر**"، ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2000-2001.
3. قدور بوزيدي، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، أطروحة دكتوراة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999.

➢ ***المجلات والدوريات:***

1. أحمد فؤاء مندور، "**التكتل الاقتصادي العربي**"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 06، العدد 01، 1998.
2. جويل بير غسمان، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية**"، الإنجازات والمشكلات في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.
3. سميح مسعود، "**مناخ الاستثمار في الوطن العربي**"، مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، في 1990/5/31، بدون صفحة.
4. ضمان الاستثمار، نشرة فصلية عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، 1/2004.
5. الطيب توهامي، صبيحة ايت حمي، جريدة الشروق اليومي، **الاستثمارات العربية في الجزائر** ، الجزائر، شركة دار الاستقلال، العدد944 ، الثلاثاء 09 ديسمبر 2003.
6. عبد الناصر الوردي، "تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر"، الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، تشرين الثاني، نوفمبر 1999، ص46.
7. كلاس كنوت، دونزف ماكدونالد، كارين سويد يرسكي، "**تحديات السياسات التي تواجه منطقة اليورو**"، في مجلة: التمويل والتنمية، ديسمبر، 1998.
8. محمد محمود الغمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلس الرابع العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1996.
9. مرزوق نبيل، "**حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد**"، في مجلة العمل العربية، العدد 68.

➢ ***التقارير والبحوث والملتقيات:***

1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، **انعكاسات العملة الأوربية الموحدة (يورو) على الاقتصاد العالمي والعربي**، الدوحة، 1999.

2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002.
4. التقرير السنوي للأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1998جامعة الدول العربية، وثيقة "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك".
5. جامعة الدول العربية : مؤشرات إقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، بدون سنة
6. سمير المقدسي، "دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية"، وقائع الندوة المنعقدة في الكويت 11-15 أفريل 1999، الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي بالتعامن مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بيروت، مارس 2000.
7. شرف الدين أحمد، "**المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية**"، في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995.
8. عبد ا بن خالد العطية، **انعكاسات اليورو على التجارة والاستثمار في البلاد العربية** ندوة في كتاب انعكاسات العملة الأوربية الموحدة (يورو) على الاقتصاد العالمي و العربي، الدوحة، 1999 .
9. علي لطفي، **التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية**، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، القاهرة، 1996.
10. فتح ا ولعلو، "**التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة**"، ورقة قدمت إلى ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة.
11. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ماي 2005.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الترويج في الدول العربية محاولة لتقييم التجربة سنة 1993
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1989
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1990.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1988
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار العربي، أعداد متفرقة من 1995-2001
17. ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 مارس 1998.

✠ باللغة الأجنبية:

➢ Les ouvrages :

1. Anne Deysine, Jacque Dubois***, s'internationaliser stratégies et Techniques***, Ed : Dalloz, Paris France, 1995.
2. Claude Nehmé, ***stratégies et Techniques Internationales***, Ed: Organisation, Paris, 1992.
3. Pasco Berho***, Marketing International***, Ed : Dunod, Paris, France, 1997.

➢ Les revues :

1. Hori-Androuais Anne***, les invesstissements japonais dans les pays de L'ASEAN***, Bulletin de la maison Franco-japonaise Nouvelles series, Tome X, N°2, 1er ed, Ed PUF, Paris, France.
2. Nadir Krim, ***« stratégie d'attractivité des Investissements etrangers et marketing international*** », In Gestion et entreprise, N°1, Oct 97.
3. OCDE, fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des écinomies en transition, OCDE, 1995.

➢ Sites d'Internet :

1. www.agreements.jedco.gov.jo/arab_league/Arabi00a.html
2. www.akhbar.com, date du 26/10/2005
3. www.alriyadh.com.sa/Contents/04-11-2003/Economy/EcoNews_8463.php
4. www.alwatan.com.sa/daily/2002-08-18/affair.htm. date du 20/05/2003
5. www.arabic.cnn.com/2003/9/16/arab.politicsbiz
6. www.arablaw.org/Arab%20Law%20Net%202J.htm
7. www.faresalarab.com/108-109/economy/economy-freezone.htm, date du 09/05/2005
8. www.gcc-sg.org/field5.html, date du 11/06/2004.
9. www.idsc.gov.eg/MainIssues/Docs_ViewDetails.asp ?DocID=218IssueID=
10. www.imf.org
11. www.sagia.gov.sa/arabic/innerpage.asp ?section=newsandervents&
12. www.uluminsania.com/a47.htm